لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام

الموكب الثقافي

العدد 45 – دجمبر 2015م

مجلة ثقافية تربوية علمية تصدر عن اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم – موريتانيا

النقد الأدبي والتاريخ الثقافي: الإخلال بنسق العلاقة

(النص الموريتاني نموذجا)

ملامح الإبداع والامتاع في قصة "سهرة وداع

السياسة الخارجية الموريتانية: الرؤية والمكاسب

المرأة الموريتانية في زمن التحول...

الاستثمار العمومي ودور العون الخارجي في التنمية الاقتصادية

مشكلة البطالة في موريتانيا: الحلول الآنية والآفاق المستقبلية

بعض ملامح الرمز ودلالاته في الصحافة الشعبية الساخرة"

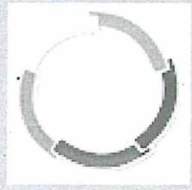

الموكب الثقافي

مجلة ثقافية تربوية علمية، تصدر عن اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم

المدير الناشر:
- د. إسماعيل ولد شعيب

رئيس التحرير:
- محمدو ولد إحظانا

سكرتير التحرير:
- أحمد جدو ولد محمد

هيئة التحرير:
- د. محمد الأمين ولد مولاي إبراهيم
- د. محمد ولد تتا
- د. إسماعيل ولد شعيب
- محمدو ولد إحظانا
- أ. محمد أحمد الميداح
- كان محمدو أليمـــان
- أحمد جدو ولد محمد
- مريم بنت بكر

مسؤول التوزيع:
محمد ولد اعمر أبـــال

ماكيت: محمد المختار ولد محمد خيرات

سحب: المطبعة الوطنية

العنوان: ص.ب: 5155 – انواكشوط – موريتانيا
هاتف: 45854803 (222)00

كَتَبَ في هذا العدد:

- أ.د. محمد الأمين ولد مولاي إبراهيم
- د. محمد الحسن ولد محمد المصطفى
- د. أحمد ولد حبيب الله
- د/ الطيب بن عمر
- محمد ولد أحمد الميداح
- د. إسلم بن السبتي
- د. أدب ولد سيد أحمد
- د. سيدي محمد ولد سيداب
- د. محمد محمود ولد سيد أحمد
- محمد بن تتا
- د. تربة بنت عتار
- أحمد ولد نافع
- محمد الأمين ولد الذهبي
- د. سيدي المختار الطالب هامه
- د. محمد الأمين عبد الرحمن
- محمد المختار ولد النحمه
- د. سيدي بن أحمد فال
- Dr. Ismail Ould KHALEF

في هذا العدد

- النقد الأدبي والتاريخ الثقافي: الإخلال بنسق العلاقة (النص الموريتاني نموذجا)
- الشعر الموريتاني المعاصر
  قراءة في اتجاهاته وخصائصه الفنية
- ملامح الإبداع والامتاع في قصة "سهرة وداع
- مفهوم الإصلاح في الفكر الإسلامي
- البعد الأخلاقي في الأدب الحساني
- مسجد شنقيط صرح تراثي ومنارة علم
- دراسة مخطوط رسالة الشيخ سيد المختار الى إدوعيش
- السياسة الخارجية الموريتانية: الرؤية والمكاسب
- الرئاسة الموريتانية للاتحاد الإفريقي: نتائج مشرفة
- بعض ملامح الرمز ودلالاته في الصحافة الشعبية الساخرة"
- المرأة الموريتانية في زمن التحول...
- من التحديات الموضوعية للإعلام العربي في عصر العولمة
- الاستثمار العمومي ودور العون الخارجي في التنمية الاقتصادية
- واقع قطاع الصيد والاقتصاد البحري وآفاق تطوره المستقبلية
- قطاع الصحة: الواقع والآفاق
- السياحة، نشاط اقتصادي عصري حامل للتنمية والنمو
- مشكلة البطالة في موريتانيا: الحلول الآنية والآفاق المستقبلية
- Les raisons de la création de l'Ouguiya

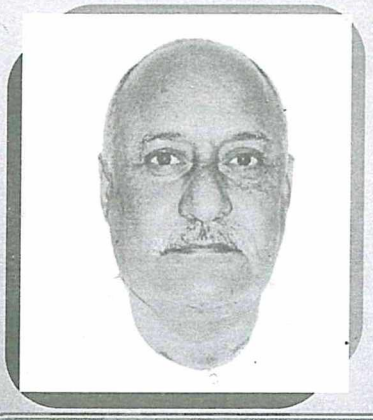

الإفتتاحية

أجمعت الأمة الموريتانية بمختلف فئاتها العلمية والفكرية والثقافية على التنويه بما نالته العلوم والثقافة والأدب في هذا العهد الميمون، عهد رائد مسيرة النماء والكبرياء والشموخ، رئيس الجمهورية / السيد محمد بن عبد العزيز، الذي جعل من أولوياته، منذ تسلمه السلطة إحياء أمجاد أجدادنا الميامين الذين فتحوا بعلومهم مختلف مشارق الأرض ومغاربها وتصدروا مجالس العلوم والآداب والفكر فيها.

في هذا العهد الميمون تمت إعادة الاعتبار لثقافتنا التي كنت في عهودها السابقة مصدر إشعاع علمي وثقافي وفكري يضئ بنوره مختلف أرجاء العالم، والتي كان النسيان والتناسي العنوان الأبرز لها، وقد أضحت البلاد بفضل هذه الجهود منارة للثقافة والأدب والتنمية، وفضاء للتلاقي الإنساني والاجتماعي.

لقد كان رئيس الجمهورية، ومن خلال إصراره لإحياء تراثنا يرمي إلى فتح الأبواب على مصارعها أمام الفعل الحضاري للإنسان الموريتاني لكي يتبوأ المكانة العلمية والفكرية والاقتصادية التي هو مؤهل لها، فانتشرت بذلك الندوات العلمية في مختلف المدن والقرى وفتحت العديد من الجامعات في جميع التخصصات بعد أن كانت لدينا جامعة يتيمة، كما تم فتح العديد من المدارس والمعاهد العليا المتخصصة تلبية لضرورة إيجاد مجتمع قائم على العلم والمعرفة وقادر على مواكبة العصر عن جدارة واستحقاق.

وفي هذا الفضاء تم تحرير الإعلام في مشهد غير مألوف في المنطقة سواء من حيث عدد القنوات التلفزية أو الإذاعية أو المواقع الإلكترونية كما تم فتح العديد من القنوات المتخصصة كقناة المحظرة وإذاعة القرآن الكريم بغية تقديم ثقافتنا القائمة على الاعتدال والتسامح إلى الآخر الذي تتجاذبه تيارات الفكر الظلامي المدمر.

فلكم أيها الرمز من محبيكم كل الوفاء والتقدير ودمتَ ودام عطاؤكم لشعبكم العظيم.

وسنة سعيدة لكم ولكل فرد من أفراد الشعب الموريتاني بمناسبة السنة الجديدة وكل عام وأنتم بألف خير.

د. إسماعيل ولد شعيب

المدير الناشر

الأمين العام للجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم

تنبيه

- الموضوعات المنشورة بالمجلة إنما تعبر حصرا عن وجهة نظر أصحابها؛
- تستقبل المجلة كل البحوث والمقالات والإبداعات باللغتين: العربية والفرنسية والتي لم تنشر سابقا؛
- لا تعاد أصول المواضيع لأصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

النقد الأدبي والتاريخ الثقافي: الإخلال بنسق العلاقة

(النص الموريتاني نموذجا).

أ.د. محمد الأمين ولد مولاي إبراهيم
أستاذ النقد وتحليل الخطاب
رئيس مختبر الأدب واللغة والمجتمع بكلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة نواكشوط

إهداء إلي وطني في ذكري استقلاله 55
الأم التي لا تفتقد والأب الذي لا يتخلى عنا.

0.0 -يسعى هذا البحث في مقاصده البحثية والمنهجية إلى إنارة العلاقة الثقافية ما بين حقلي: النقد الأدبي والتاريخ الثقافي في التجربة الموريتانية، وتعميق الوعي بهذه العلاقة، لدى المنشغلين بهذين الحقلين، إبرازا لأهمية هذه العلاقة وقيمتها في الحياة الثقافية لكل بلد وأمة من جهة، وإضاءة لوعي وفهم سائدين، ما زالا مهيمنين في الأوساط الثقافية والأكاديمية من جهة أخرى، يتطلب معهما، إعادة النظر في إشكال العلاقة، وما يطرحه الإخلال بنسق العلاقة ما بين النقد الأدبي والتاريخ الثقافي من أثر، على بنية الثقافة الموريتانية بصفة عامة، وعلى التجربة النقدية منها بصفة خاصة، حيث ظل التمسك بالولاء المطلق لمجال التخصص والتقوقع داخل أطره، أو الغلو في التحرر من سلطته والانفتاح على المجالات الحافة، بما يتنافى أحيانا ومقتضيات التخصص وضرورة الالتزام بخياره، هما السمتان البارزتان في موقف أغلب المنشغلين بالتاريخ الثقافي والنقد الأدبي في بلادنا، الشيء الذي أدى باستمرار إلى إضعاف البنية الثقافية للمجتمع الموريتاني وعمل على تراجع إنتاجها الفكري والمعرفي في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، نتيجة ضعف سلطة الانتماء للمجالات والتخصصات التي يتبناها منتجو الثقافة كل من موقعه، وفقا لخياراتهم الفكرية والمعرفية والمنهجية التي اختاروها في حياتهم الثقافية والعلمية.

1.0 - ينطلق هذا البحث من فرضية مؤداها أن الوعي القائم بالعلاقة النسقية ما بين التاريخ الثقافي والنقد الأدبي في راهن ثقافتنا الموريتانية يحتاج إلى إضاءة وتصحيح وإعادة النظر باعتباره وعيا قائما[1] بعبارة لوسيان كولدمان –

[1] الوعي القائم والوعي الممكن والوعي الملائم والوعي المغلوط: من المفاهيم التي دققها لوسبان كولدمان بعد لوكاتش واعتبر أنه عندما نحاول دراسة وقائع الوعي الاجتماعي وبدقة أكبر، درجة التلاؤم مع الواقع لوعي مختلف الفئات المكونة لمجتمع ما، فإنه يجب البدء بالتمييز بين الوعي القائم وما له من محتوى غني ومتعدد الجوانب، محمد برادة، محمد مندور والتنظير

ساهم باستمرار في إحداث خلل في نسق البنية الثقافية للمجتمع، وهو وعي يكرسه في الوسط الثقافي بعض الباحثين ومنتجي الثقافة عن وعي أو عن غير وعي، وعن قصد أو غير قصد، لأسباب عديدة، يراد لهذا البحث أن يثير بعضها، وأن يضيء جوانب منها. وقد أدى تفشي هذا الوعي بهيمنة رؤيته وسطوة نسقه الفكري وجمالية ألفته وتلقيه إلى إحداث خلل نسقي على مستوى البنية الثقافية للمجتمع الموريتاني، مازال تأثيره الثقافي يتعاظم وتتدعم آليات فعله، مع الوقت في تجليات البنية الثقافة، يروم هذا الجهد أن يشير إليها وأن يرصد ملامح هذا الخلل، في تأثيره على الخطاب النقدي، قبل أن يلفت الانتباه إلى تأثير هذا الخلل النسقي على راهن البنية الثقافية الموريتانية.

1 – النقد والتاريخ:

1.1- الصلة بين النقد والتاريخ صلة قوية وبنيوية في تكونها، فقد نشأ النقد كخطاب حول الأدب وثيق الصلة بالتاريخ، وكان الوعي بالزمن وبالتاريخ أحد العوامل الأساسية التي أدت في العصر الحديث إلى ظهور النقد الأدبي كمشغل أساسي من مشاغل الدراسات الإنسانية، التي تعنى بدراسة الظاهرة الإبداعية، فكان التاريخ والجغرافيا وعلم الاجتماع وعلم النفس والنتربولوجيا مداخل أساسية لتبلور ما يعرف اليوم في تاريخ النقد بالمنظومة النقدية التاريخية، التي يعول فيها الناقد على دور السياق في شرح النص ودراسة موضوعات الأدب والتأريخ له، حيث يكون التركيز عند أصحاب هذه المنظومة على

خارج النص[1] كمقوم أساسي من مقومات إنتاج المعرفة، فحياة صاحب النص والسياق الاجتماعي والتاريخي الذي عاش فيه وأنتج فيه نصوصه الإبداعية يعتبر مدخلا لتأسيس الخطاب النقدي المراد إنشاؤه ومن هنا كان الخارج[2] بالنسبة لنقاد هذه المنظومة عمدة في تأسيس الخطاب النقدي عند هؤلاء.

2.1- وإذا كانت اللحظة الثانية من تاريخ تطور النقد الأدبي قد ارتبطت بالسعي إلى القطيعة مع السياق والتركيز على النص كمدخل لتأسيس الخطاب النقدي – فإن أصحاب المنظومة البنيوية بعد إعلانهم موت المؤلف ورفعهم شعار التحرر من سلطة السياق، سرعان ما دفعت بحوثهم المهتمة في هذا المجال بوصف أبنية النص إلى العودة من جديد إلى سلطة السياق وتأثيره ودوره في تأسيس الخطاب النقدي، فكانت اللحظة الثالثة من تاريخ تطور المنظومة النقدية المسماة بمناهج ما بعد البنيوية مؤكدة على أهمية السياق ودوره في ترهين النص ودلالة أبنيته على مراجعها

النقدي العربي، دار الآداب – بيروت 1979، ص 108.

[1] صلاح فضل: مناهج النقد المعاصر، دار الآفاق العربية، القاهرة 1997، ص18.
[2] صلاح فضل: المرجع السابق، ص19.

التاريخية والاجتماعية والثقافية، مما أظهر جدلية العلاقة ما بين النص وسياق تحققه، وجلي أهمية العلاقة ما بين النقد والتاريخ حين يكون التاريخ محققا لسياق النص، مضيئا له، مساهما في الشرح والتحليل، معينا على اكتشاف دلالاته، مفسرا للظواهر الأدبية، حيث يظل عنصرا مساعدا في الوصف والتحليل والتدليل، معينا على فهم مظاهر تشكل الإبداع، مفسرا لظواهر الأنواع والأشكال الأدبية ومؤرخا لها، **إلى هذا الحد تظهر العلاقة النسقية ما بين النقد والتاريخ الثقافي سوية، معززة لسلطة النقد وخطابه، مؤسسة لحكمه مصنفة** أصحابه والمنشغلين به نقادا ومؤرخي أدب، لا محققي نصوص ومؤرخي ثقافة ومنشغلين بالتاريخ الثقافي.

2- النقد الأدبي والتاريخ الثقافي:

الإخلال بنسق العلاقة

2.1- تتأسس خطابات الثقافة على سلط ودوائر قول، وتتمايز هذه الخطابات على قدر احتفاظ كل خطاب بسلطته وتمسكه بدائرة قوله، ولذلك تصنف الخطابات وتتمايز عن بعضها على قدر تحقق هذه السلطة ووضوح حدود قولها، ومن هنا كان لكل خطاب خصائصه ومميزاته ومقوماته، التي بها يكون، وبفقدانها يضعف أو يختفي وعلى أساس وجود هذه الخصائص والمميزات والمقومات تصنف الخطابات في خانات متمايزة عن بعضها، وفقا لموضوعاتها ومناهجها، ولهذا كان الخطاب الأدبي مختلفا عن الخطاب الفلسفي وخطاب النقد مختلفا عن خطاب التاريخ وهلم جرا، **إذ أن لكل من هذه الخطابات سلطته المعرفية التي يؤسس ودائرة تلفظه المحققة لخطابه، وطالما ظل المشتغل بالخطاب مساهما في تحقق سلطة الخطاب وملتزما بحدود دائرة قوله، فإنه حينئذ يظل من المنشغلين به ومن منتجين لخطابه..**

2.2- ولا يعني التزام المشتغل بهذين الشرطين القطيعة ما بين الخطابات الثقافية فخطابات الثقافة متداخلة تداخل أنساق المعرفة، **وإنما ينشأ الخلل من عدم قدرة احتفاظ الخطاب بسلطته التي يفقدها لأسباب عديدة لعل أهمها تحول منتجيه إلى خطابات أخرى أو توقفهم عن الإنتاج أو عدم تلقيه من طرف متقبليه وغيرها من الأسباب التي تعطل سلطة الخطاب وفعله الثقافي.**

3.2 - إن الإخلال بالعلاقة ما بين الخطابات هو الذي يجعل بعضها يتطور وآخر يختفي ويتراجع إلى حين، **لأن سلطة النسق هي المحددة لظهور واختفاء واستمرار الخطابات، ومن هنا كان ظهور الخطابات الثقافية في المجتمع مرتبطا بعوامل عديدة أهمها العلاقة ما بين الخطابات نفسها، فكلما كانت العلاقة النسقية ما بين هذه الخطابات منسجمة ومتوازنة، كان البناء الثقافي للمجتمع أكثر قدرة على التطور، بينما يظل الإخلال بنسق العلاقة ما بين خطابات الثقافة مدعاة لركود الإنتاج وتراجعه ولنشوء ظواهر ثقافية**

وأدبية كثيرا ما كانت موضوعا للبحث والدراسة والتحليل، لكونها تضيئ جوانب مهمة من حركة الثقافة في المجتمع ونوع التعاطي معها، وارتباط ذلك بفعلها وقدرتها على التغيير وهي الموضوعات والدراسات التي أصبحت تنشغل بوصف أنساق الثقافة والوعي بها وبدورها في تشخيص واقع ثقافة المجتمعات، في ما أصبح يعرف اليوم بالنقد الثقافي الذي ينطلق من أن "أهمية الثقافة تتأتى حقيقة من أن الثقافة تعين على تشكيل وتنميط التاريخ.[1]

2- النقد الموريتاني والتاريخ الثقافي:

3.1- تعرضنا للأدب والنقد الموريتانيين في كتب[2] ودوريات عربية[3] ومحلية[4] وسعينا في هذا الجهد منذ سنوات إلى وصف الخطاب الأدبي في موريتانيا من منظور يتبنى الشعرية وتطبيقاتها النصية مدخلا لدراسة الأدب والنقد، منوعين بهذا الجهد المداخل النقدية والمنهجية التي انشغلت بالأدب العربي في موريتانيا، وقد أدى بنا هذا المشروع إلى الاهتمام بالخطاب النقدي، الذي رافق نشأة وتطور الأدب واصفين هذا الخطاب النقدي ومحاورين له في نظرته إلى الأدب الموريتاني ومقاربته لنصوصه.

2.3- وقد انتهى بنا الوصف والتحليل للنقد الأدبي في موريتانيا إلى تحديد لأهم دوائر خطابه ومرتكزاتها النقدية[5] راصدين العوائق النقدية والمنهجية والمعرفية التي تعيق تأصيل هذا الخطاب وتحول دون تجذير خطابه، ليؤدي وظيفته الثقافية والمعرفية، وهي العوائق

---

[1] عبد الله الغذامي، النقد الثقافي: قراءة في الأنساق الثقافية العربية، المركز الثقافي العربي، بيروت 2000، ص17.

[2] الإشارة هنا إلى الكتب التالية:

أ – بنية الخطاب ودلالتها في رواية القبر المجهول أو الأصول، تقديم د. سعيد يقطين، المكتبة الأكاديمية، القاهرة 1999.

ب – الشعرية التاريخية وأدبية الأدب الموريتاني قراءة لظهور الأنواع والأشكال، تقديم د. محسن جاسم الموسوي، دار الأمين، القاهرة 2001.

ج – شعرية رواية الصحراء، منشورات حلقة النقد الأدبي بموريتانيا، نواكشوط 2003.

د – السرديات والرواية الموريتانية:قراءة في تاريخ تشكل الخطاب.منشورات اتحاد الأدباء والكتاب الموريتانيين، دار الفكر، 2010

[3] يمكن أن نشير إلى أن أهم هذه الدوريات العربية:

أ – ظهور الرواية الموريتانية تحول من أدبية الشعر إلى أدبية النص، مجلة الآداب البيروتية عدد ¾ مارس 1997.

ب – الأشكال التراثية والنثرية التراثية: مساهمة في الوعي بالعلاقة بالنص الموريتاني نموذجا، مجلة فصول عدد 1، المجلد 17 سنة 1998.

ج – الرواية الموريتانية وازدواجية الأصل: قراءة لثابت المتحول من النص، مجلة ألف للبلاغة الصادرة عن الجامعة الأمريكية بالقاهرة، العدد 20 لعام 2000.

[4] ويمكن أن نذكر من الدوريات المحلية:

أ – كتاب الشعر الشنقيطي والأسلوبية التكوينية: قراءة لوعي بالمنهج وتطبيقاته عند د. أحمد ولد الحسن، مجلة الوسيط الصادرة عن المعهد الموريتاني للبحث العلمي، العدد 8 لعام 2004.

ب – مدينة الرياح وشعرية متخيل الصحراء، حولية كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة نواكشوط العدد 7 لعام 2005,

ج – تجربة النقد النسائي في موريتانيا: خديجة بنت عبد الحي نموذجا، مجلة التعليم الصادرة عن المعهد التربوي الوطني بنواكشوط، العدد 36 لعام 2005.

د – التجربة النقدية بموريتانيا: الدوائر والمرتكزات، مجلة الأديب الصادرة عن رابطة الأدباء والكتاب الموريتانيين، نواكشوط العدد الأول لعام 2006.

[5] محمد الأمين ولد مولاي إبراهيم، التجربة النقدية بموريتانيا: الدوائر والمرتكزات، مرجع سابق.

والعراقيل التي جعلت هذا الخطاب هامشيا وحصرته في دوائر ضيقة من التداول ووسمته بسمات أضعفت نمو سلطته باستمرار، وأفقدته صوته وجعلت الكثيرين من المنشغلين به[1]، يتوقفون عن الإنتاج أو يتحولون تدريجيا إلى اختصاصات ومشاغل ثقافية أخرى يجدون ذواتهم، أقرب إليها والساحة الثقافية تشجع على الاهتمام بها، نظرا لما تلبيه من حاجة اجتماعية ومعرفية لا تتجلي فقط في إقبال المتلقي على الأعمال والبحوث التي تصدر منها وإن ما أيضا فيما تلبيه من حاجة أكاديمية[2] مازالت الحاجة العلمية والمعرفية إليها ماسة.

3.3.– وفي جميع هذه الحالات كان الخطاب النقدي الناشئ في البلاد هو المتأثر بهذه العوامل لذلك لم تثمر في نظرنا العقود الثلاثة التي مضت على ظهور هذا النشاط المعرفي في موريتانيا، خطابا نقديا ذا سلطة معرفية، يمكن أن يوصف بهذه الصفة، ومن ثمة اعتبرنا أن مدونة النصوص المحققة لفعل هذا النشاط والسياقات الثقافية والاجتماعية الحاضنة له والوعي الممارس له والملتقي له، تدفع كلها إلى القول بأن هذا النشاط المعرفي في موريتانيا يظل في طور التجربة والاختبار، بما تعني التجربة من قصور في الأداء ومحدودية في الفعل والتأثير.

4.3 - ولعل أهم المجالات الثقافية التي أثرت باستمرار في سلطة الخطاب النقدي في موريتانيا وأضعفها هو مجال الدراسات التاريخية وخاصة التاريخ الثقافي، نتيجة لقرب هذا المشغل من مجال الدراسات الأدبية، فقد أدى الاهتمام الزائد من طرف النقاد ودارسي الأدب بالتاريخ الثقافي والاجتماعي للبلد، باعتبارهما السياق الحاضن للنصوص الأدبية المضئ لأدبيتها والكاشف عن خصوصيتها المحلية – **أدى هذا الاهتمام الزائد إلى إحداث خلل في العلاقة النسقية ما بين المجالين الثقافيين التاريخ والنقد، فقد معه خطاب النقد جزءا مهما من مقوماته والشئ الكثير من مناعة خطابه، مما نتج عنه تراجع لسلطة النقد وتزايد لسلطة التاريخ، ومن هنا كان الإخلال بنسق العلاقة ما بين الخطابين مؤثرا على الخطاب النقدي الناشئ غير المتأصل في التراث الشنقيطي، ومن ثمة لم يكن أثر الإخلال بالعلاقة ملاحظا على مستوى هيمنة وسطوة نسق خطاب التاريخ على خطاب النقد في دوائر إنتاج الثقافة وتلقيها فحسب – وإنما أيضا وهذا هو الأهم – سعى التاريخ الثقافي باستمرار إلى احتواء النقد وإضعاف سلطة خطابه.**

---

[1] الإشارة هنا إلى مجموعة من النقاد والمنشغلين بالأدب والنقد ممن أعدوا أطروحاتهم الجامعية في الأدب والنقد ولكنهم في نشاطهم العلمي والبحث انشغلوا بمواضيع التاريخ الثقافي في كتبهم وبحوثهم المنشورة.

[2] الإشارة هنا إلى مجموعة أخرى من النقاد والمنشغلين بالأدب المدرسين بمؤسسات التعليم العالي ممن انشغلوا بإعداد أطروحات علمية في اختصاصات تربوية تلبية لحاجة أكاديمية وعلمية، فكان انشغال هؤلاء بمثل هذه الاختصاصات مساهما في إضعاف الخطاب النقدي والحد من امتداد نشاطه.

5.3 - **ويمكن** رصد مظاهر الإخلال بنسق العلاقة ما بين خطاب النقد وخطاب التاريخ من خلال التأكيد على **مظهرين أساسيين يتعلق الأول منهما بالخطاب والثاني بمنتج الخطاب.**

3.1.5.- أما ما يتعلق بالخطاب فيتجلى في ما لوحظ على مستوى مدونته من تركيز مفرط على السياق كمدخل لدراسة النص وموضوعات الأدب وتاريخه، وهو التركيز الذي يصبح معه الانشغال بحياة المبدع وظروف نشأته وتاريخ التكوينات الاجتماعية التي ينتمي إليها وسير أعلامها - معطلا للوصول إلى الحكم النقدي مغيبا لأدبية النص وشعرية القول، نتيجة للتعويل الزائد على ما هو خارج عن النص للانتهاء إلى أحكام وآراء هي إلى التاريخ الثقافي أقرب منها إلى الحكم النقدي الصادر عن المدونة النصية، **ومن هنا ينشأ الخلل في نسق العلاقة ما بين الخطابين حين يكون التعويل في إنتاج المعرفة النقدية (الحكم النقدي والتنظير النقدي والتاريخ الأدبي) على آليات وتفكير منهجي وأدوات مساعدة من حقل ثقافي آخر، وليس على آليات وتفكير منهجي وأدوات نقدية**

1.1.5.3 - إن الاستعانة بالسياق في دراسة النص الأدبي والقضايا الأدبية ليس أمرا ثانويا في الدراسات النقدية ولا ينبغي أن يفهم ذلك، فقد أثبتت منظومة المناهج النقدية التاريخية قيمة وأهمية السياق في المقاربة الأدبية، ولكن **ما ينبغي التنبيه إليه هنا، هو أنه حين يتحول السياق أثناء الممارسة النقدية وخلال إنتاج المعرفة الأدبية وإصدار الآراء والأحكام النقدية من عنصر ثانوي مساعد في إضاءة النص وقضاياه – وتلك وظيفته النقدية – إلى عنصر وآلية عمدة هي مصدر وقوة الفعل والاستنتاج في الخطاب النقدي، حينها ينشأ الخلل في نسق العلاقة ما بين خطاب التأريخ وخطاب النقد بتحول ما هو أساسي إلى ثانوي وما هو ثانوي، إلى أساسي** ويغيب بذلك الحكم النقدي والمعرفة الأدبية المحصلة بالارتباط بالنص والانشغال به – نتيجة الاهتمام الزائد بالسياق ويمكن ملاحظة هذا الإخلال بنسق العلاقة في حجم ما يأخذه الحديث عن السياق في المؤلف والبحث، مقارنة بما يأخذ الحديث عن النص ذاته.

2.1.5.3 - لقد أدى الاهتمام الزائد بالسياق والتعويل عليه في إنتاج المعرفة في الدرس النقدي الموريتاني طيلة العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين – إلى إضعاف سلطة الخطاب النقدي الموريتاني لعدم ارتباط بعض النقاد ودارسي الأدب – في الغالب بالنص والمقاربات النقدية الواصفة للخطاب ومكوناته من جهة، والاهتمام بموضوعات الأدب وتاريخه وما يثير من قضايا وأسئلة، وقد ساهم هذا الخيار والانحياز إلى موضوعات الأدب وتاريخه في تدعيم المظهر الثاني المجلي للإخلال بنسق العلاقة المرتبطة بصاحب الخطاب.

3.5.2.– يرتبط المظهر الثاني المبرز للإخلال بنسق العلاقة ما بين الخطاب النقدي والتاريخ الثقافي بالناقد إذ أن انشغاله في النقد بموضوعات الأدب والتأريخ له وابتعاده التدريجي عن الممارسة النقدية المرتبطة بالنصوص وقضاياها والأسئلة التي تطرح وتعاظم التركيز على الأبعاد التاريخية والاجتماعية والثقافية (السياق) للموضوعات المدروسة دفعت – في نظرنا – النقاد باستمرار إلى الانحياز إلى مواضيع التاريخ الثقافي والانشغال به، وهو الانحياز الذي دفع بالبعض منهم إلى التحول تدريجيا إلى هذا المجال مدفوعين بما تحظى به موضوعات التاريخ الثقافي من اهتمام كبير، من طرف القراء ولما يلبيه هذا النشاط من حاجة اجتماعية وثقافية وبحثية أحيانا مرتبطة بتاريخ التكوينات الاجتماعية وتأصيلاتها النسبية وتاريخ علاقتها بالأدب والثقافة، وهي عوامل مع أخرى دفعت ببعض النقاد والمنشغلين بالدرس الأدبي– إلى الإقبال على موضوعات التاريخ الثقافي تلبية لهذه الحاجة، وتحقيقا لنشاطات بحثية مهمة، سرعان ما انفتحت على مشاغل بحثية ارتبطت حينا بالأبحاث الانتربولوجية والاجتماعية وحينا آخر بتاريخ الأفكار والنقد الثقافي.

1.2.5.3 - ولئن ساهمت هذه البحوث في تنوع مشاغل البحث العلمي، فإن تزايد اهتمام النقاد والمنشغلين بالأدب بها أدى إلى تراجع اهتمام البعض منهم بالنص الأدبي وقضاياه وقطيعة البعض الآخر معه، الشئ الذي أخل بنسق العلاقة ما بين النقد والتاريخ الثقافي باستمرار، حيث تحول بعض النقاد إلى باحثين في التاريخ الثقافي، مما كان سببا في إضعاف سلطة النقد الأدبي في بلادنا، بفقدانها لمنتجي الخطاب وتراجع فعل تراكمها المحقق لسلطة خطابه.

4 – بنية الثقافة الموريتانية والإخلال بالنسق

1.4 - لا يمثل مظهر الإخلال بنسق العلاقة ما بين مجالي النقد والتاريخ الثقافي الذي توقفنا عند أبرز مظاهره وأثره على الخطاب النقدي – لا يمثل هذا الخلل النسقي في راهن بنية الثقافة الموريتانية إلا أحد تجليات هذا الإخلال، وهي التجليات التي يمكن رصدها في مختلف المجالات الثقافية الأخرى، المكونة لبنية هذه الثقافة ولكننا اقتصرنا لاعتبارات منهجية، على رصد آثار الخلل النسقي في ارتباطه بخطاب النقد وخطاب التاريخ، ويمكن متابعة رصد مظاهر الخلل على مستوى بقية العلاقات النسقية المكونة لبنية الثقافة الموريتانية في راهن تشكلها، وهو خلل كان له دور كبير في إضعاف البنية الثقافية للمجتمع الموريتاني.

2.4 - لقد نتج عن الخلل النسقي في بنية الثقافة الموريتانية هشاشة في البناء وعدم خصوبة في الأنساق المولودة للإنتاج الثقافي والأدبي، وهو ما ولد مع الزمن انغلاقها على ذاتها الثقافية وتاريخها الشنقيطي المضيء، مستهلكة له حينا

ومنبهرة به ومحتمية بأسواره العالية من أزمة العقم والعجز عن الفعل حينا آخر، مكرسة بذلك شبه قطيعة مع المنظومات النسقية للثقافة العربية في المشرق والمغرب، بدوائرها المختلفة إلا في حدود ضيقة، إذا استثنينا بعض الجهود التي استطاعت أن تخرج عن الوعي السائد لتمثل استثناء، يؤكد القاعدة، نذكر منها هنا، ما قام به د. محمد المختار ولد أباه في كتابيه " تاريخ النحو العربي" و"تاريخ القراءات" الذي أظهر من خلالهما قدرته العلمية والمنهجية على الخروج على النسق السائد، لتناول موضوعات الثقافة، حين تناول جهود الشناقطة في النحو والقراءات ضمن السياق العام لظهور وتطور النحو العربي والقراءات في الثقافة العربية الإسلامية، ومن ثم تم إدماج التراث الشنقيطي في السياق العام لتطور هذين الاختصاصين، ولم يتم تناول هذا التراث منفصلا عن سياقه العام المتحقق في أفقه على نحو ما هو موجود في أغلب الدراسات التي تناولت هذا النشاط حيث يتم التعويل على الأبعاد المحلية في هذا التراث والاكتفاء بتاريخها المحلي دون أن يربط هذا التاريخ بتاريخ النسق عامة

1.2.4 - لقد أدي هذا الإخلال النسقي في راهن الثقافة الموريتانية، إلي تعميق لشبه قطيعة مع المنظومات النسقية للثقافة العربية في المشرق والمغرب. وهي القطيعة التي كرستها – في نظرنا – ممارسة لفعل الثقافي ينشغل ويحتفي بالمحلي موضوعا له، استغراقا فيه واكتفاء به، وتأصيلا لنزعته وتدعيما لألفته، دون أن يرافق ذلك في الغالب جهد ثقافي ومعرفي يمتلك الأدوات المنهجية والتفكير المنهجي والوعي بهما والقدرة على التحرر من الانتماء للمحلي، لوصفه وتقييمه وربطه بالسياق الثقافي والمعرفي العربي المنتج له، والمتحقق في أفقه، سعيا إلى ربط الموضوعات المحلية من الثقافة العربية الإسلامية بالعام منها، وإبراز ملامح التنوع والتجديد الذي تضيفه المحلية للعام، تعزيزا لجسور التواصل والتفاعل الثقافيين بين الشعوب العربية في فضاءاتها المختلفة.

وهذا ما يبرر اليوم نزعة الانشغال بالموضوعات المحلية في البلدان العربية، أما الانشغال بها خارج هذا الدافع العلمي والثقافي، فهو استغراق في المحلية وتقوقع داخل أسوارها واحتماء بتاريخها المضيئ من أزمة العجز عن الفعل والإضافة، وهو مظهر من مظاهر الاستقطاب الفكري والتمحور حول الذات، وتجل من تجليات الخلل الذي يصيب أنساق الثقافة في المجتمعات أزمة ركودها الثقافي وتوقفها عن القدرة على الفعل والإبداع وانكفائها على ذاتها، تستهلكها لتشيع وعيا زائفا سرعان ما تصبح سلطته الثقافية هي المهيمنة على الوعي الاجتماعي للمجتمع والدولة.

الشعر الموريتاني المعاصر
قراءة في اتجاهاته وخصائصه الفنية

بقلم: د. محمد الحسن ولد محمد المصطفى
أستاذ جامعي – منسق مكونة اللغة العربية وآدابها
مدرسة الدكتوراه – كلية الآداب – جامعة نواكشوط
البريد الالكتروني: **drelhassen@gmail.com**

لئن أمكن رصد إرهاصات التحديث في الشعر الموريتاني منذ بدء الاحتكاك المباشر مع الفرنسيين في سنة 1920 تاريخ إعلان البلاد رسميا مستعمرة فرنسية إلا أن الموضوعية تقتضي من الباحث أن يجعل ذلك الاحتكاك عاملا ثانويا، وأن يركز على قيام الدولة وهياكلها، وبداية وعي الموريتاني بنفسه، وتعرفه العالم من حوله وبروز مجتمع جديد وما استتبع ذلك كله من تغير في أنماط السلوك والعقليات.

وما من ريب في أن ظهور الدولة في بلد لم يعرف أي شكل من أشكالها المألوفة لم يكن أبدا حدثا سهل الاستيعاب بالنسبة للكثيرين وقد نتج عنه سلسلة من الصراعات السياسية بين الحكومة والأحزاب عبر عقود ثلاثة من الزمن كان الشعر خلال معظمها سلاحا فعالا يستخدمه المناضل لتوصيل شفرة أو رسالة عامة تكشف وتعرى وتحاول تقديم البديل.

وفي السياق نفسه ونتيجة لقيام الدولة حدث التلاقي الثقافي بين الموريتانيين والثقافة العربية الحديثة من خلال المكتبات والبعثات العلمية وما شاكلها على نحو ما.

"وبالفعل فقد بدأت مع الستينات بشائر نقلة أدبية جديدة لا تقتصر على الشعر، وإنما تتعداه إلى ممارسة كتابة القصة القصيرة أو المسرحية والرواية وأخذ الشعر يتلون بلون الحياة السياسية والاجتماعية ويساير الأحداث الوطنية والقومية ويحاذي التيارات الأدبية خصوصا التيار الرومانسي والتيارين الواقعي والرمزي مما مهد لظهور الشكل الشعري الجديد[1].

وقد حاول د. محمد ولد عبد الحي أن يضيف الشعر الموريتاني المعاصر حسب تيارات مدرسية ولكن على أساس تاريخي ثقافي:

ففي مطلع الستينات نجد الشعراء الأوائل الذين تأثروا بالعصر الحديث، وقد تخلوا عموما عن الأغراض التقليدية، واقتربوا إلى وحدة الموضوع، وارتبطوا بالخطاب الإذاعي فتحولت المضامين إلى القضايا السياسية: خصوصا الانتماء العربي والقضايا العربية وتحولت اللغة إلى قاموس الخطاب الصحفي ومباشرته وهلهلته.

ثم مع منتصف الستينات بدأ التأثر بالقاموس الجبراني ـ الشابي، فكثرت المفردات الطبيعية وطغت الخطابية...

ومع سنوات 67-1968 بدأ الالتصاق عن كتب بالقضايا السياسية والاجتماعية: قضايا العمال والطلاب والشعارات الثورية

[1]- بات بنت البراء "ترانيم لوطن واحد": مرجع سابق ص: 23.

اليسارية مع أن المعجم ظل كلاسيكيا – رومانسيا.

ومنذ 1970 ظهرت قصائد تكسر البنية العروضية وتسلك مسلك الشعر الحر، ولكنها في هذه الفترة كانت أكثر مباشرة من نظيراتها العمودية.

ومنذ سنوات 1974-1975 ظهرت النزعة الرمزية والأسطورية في القصيدة العمودية أكثر منها في الحرة، بدأت في البداية خجولة قبل أن تتفاقم منذ الثمانينات، وسبق أن لاحظنا أن هذه الفترة هي التي ظهرت فيها أجناس القصة الموريتانية.

ومنذ 1983 بدأت المحاولات الأولى للقصيدة الحديثة التي توظف جو الحلم والأسطورة وغيرها، وتركز على التجريب في التعبير والأشكال أو قل اتباع من يركزون على التجريب في الشعر من شعراء الشرق العربي أساسا، وقد لاحظنا أن هذه الفترة هي التي ظهرت فيها الرواية لأول مرة في البلاد.

إن قراءة متأنية للحصيلة الشعرية في هذه البلاد يوضح أن بنية هذا الشعر تعتورها مجموعة من الملاحظات يمكن إيجازها فيما يأتي:

1- إن المحصلة الشعرية غير مؤتلفة فهي تشرب من مشارب متعددة وتتناص مع سلسلة من النصوص غير المنتمية إلى سياق حضاري واحد.

2- حضور ظاهرة الاختصار والقفز على المدارس الأدبية وهي ظاهرة لا يكاد يخلو منها شاعر موريتاني، حيث يعبر الشاعر الموريتاني خلال عقدين أو أقل على معظم التيارات الأدبية المعروفة في الشعر العربي الحديث.

وإذا كانت هذه الظاهرة قد عرفت في الأدب العربي الحديث وتم المرور على المدارس الأدبية الغربية المختلفة في مدة قياسية تقل عن قرن من الزمن نتيجة لسرعة استيعابها بوصفها منجزا جاهزا برغم أنها في مواطنها الأصيلة جاءت استجابة لرهانات كبرى وارتكزت على فضاء زمني طويل نسبيا هو بمثابة سند شرعي رئيسي لها فإن الأدب الموريتاني الحديث قفز بوتيرة أسرع كثيرا فلم تتجاوز مرحلة الاستيعاب والإنتاج ربع قرن من الزمن كانت محاولة للتجريب في كل شيء واستلهام كامل المقترحات الإبداعية العربية وأدى ذلك في أغلب الأحيان إلى الفهم الخاطئ لكثير من الأعمال والانفعال السريع بأعمال أخرى واستخدام ميكانيزمات غريبة ومقحمة وإن صادف التوفيق بعض المحاولات الأخرى.

باختصار عكست الثلاثون سنة الماضية عمق القلق الإبداعي الذي استمر يحاصر الشعراء، نتج عنه انعدام القدرة على المساءلة النقدية لتراكمات الشعر العربي الحديث.

ويمكن أن نتحدث تجوزا عما نسميه تيارات أو اتجاهات أو خطوط عامة في الشعر الموريتاني الحديث لا تعكس بالضرورة على نحو تفصيلي اتجاهات شعرية في سياقات أخرى، وإن لم تخرج في معظمها عنها، إلا أن هذه التيارات أو "المدارس" لا تقيم مسافات بين الشعراء بحيث تجد شعراء ينتمون لهذا التيار، ولا يكتبون في التيار الآخر، بل إنك تفاجأ بتنقل الشاعر كما أسلفنا قريبا خلال عمره الإبداعي بين أكثر من تيار، وقد يعود لتيار أو اتجاه تركه منذ سنوات ثم يعدل عنه ويعود أدراجه للتيار الآخر كأن يغادر التقليدية نحو التجديدية الرومانسية ثم الحداثة ثم يعود للتقليدية ثم يعود لشعر التفعيلة وهكذا..

نحن إذن سنترصد التيارات الشعرية تبعا للنصوص الشعرية وليس اعتبارا للشعراء ومن هنا فسوف نعتبر أننا بصدد تصنيف مدونة للشعر وليس الشعراء.

وهذا يمكن أن نقسم هذه التيارات أو الاتجاهات على النحو الآتي:

1. التيار الكلاسيكي:

لم تخرج القصيدة الموريتانية القديمة إلا في مرات معدودة عن عمود الشعر التقليدي وإن كان مقدار اتساقها معه يتفاوت حسب درجة وفاء الشاعر للنموذج الشعري القديم وتمكنه منه، وكان ذلك يحدث طواعية وإحساسا بأن تقليد القدماء على ذلك النحو لا يحد من قيمة العمل الشعري ولا يقلل من ابداعيته ولم نجد من يشكو من ذلك غير شاعر واحد هو سيد محمد ولد الشيخ سيديا في قصيدته العينية المشهورة.

أما محاولات ولد أحمد يوره واليدالي الهادفة إلى الخروج عن العمود وتطوير شكل القصيدة العربية ومضمونها فلم يكتب لها أن تنال ذيوعا يعتد به بين غيرهم من الشعراء فظلت أهميتها مقصورة عليها في ذاتها دون أن تنتقل إلى المستوى الأكبر وهو التأثير في المناخ العام.

ولما بدأت التجربة الشعرية الحديثة في هذه البلاد كان البعد التقليدي لا يزال حاضرا في أذهان الشعراء بدرجات مختلفة فمنهم من كان لا يزال يكتب على طريقة شعراء الجاهلية حتى وإن كان الموضوع من مواضيع العصور الإسلامية ومنهم من اتخذ الديباجة القديمة وسيلة لوصف مظاهر العصر وولوج عالم الحضارة وإن كان ذلك بعقلية مشدودة إلى القديم؛ مثل المختار ولد حامدن ومحمد سالم ولد عدود ومحمد يحي ولد خيري ومحمود با وشيغالي ولد احمد محمود ومحمدي ولد أحمد فال، ومنهم من ظلت تحضر عنده ملامح عامة من فلسفة العمود أو بعض جوانبها مثل محمدُ النَّانَّ بن المعلى، والمختار ولد ابلول.

وقد حاول **المختار ولد حامدن** أن يقلل من صرامة الالتزام بحرفية العمود ونهج القصيدة فكتب قصائد ومقطعات في بعض الموضوعات لتي تنتمي إلى هذا العصر واصفا مظاهر الحضارة متخففا من المقدمات وأنماط التخلص والختام يقول في **وصف السيارة:**

حمـاء جمـاء تحجـو أنهـا خلقـت
مـن حـم جعـلان أو مـن جـم ميـزان
كأنمـا صـورة الجعـلان صـورتها
فالجسـم أعظـم مـن أجسـام جعـلان
مشت على عجل مست على عجل
تحلـة مـن آليـات وايمـان
نهجـا كـأن بـه الآثـار مـن قـدمي
راع تعلـق فـي أذنـاب بعـران
لهـا هتـاف إذا ألـوى لهـا شـبح
كمـا تسـوق بالألبـان فلانـي[1]

وواضح من هذه الأبيات أن هذه القصيدة وإن تحررت من بعض القيود القديمة وارتبطت ببعض مظاهر الحضارة لا يزال تفكير صاحبها وخياله يدوران في فلك "الثقافة" القديمة. ويتجلى ذلك في تشبيهه للسيارة بالجعلان والثور؛ فالذهنية "الكلاسيكية" للشاعر وأضرابه لم تتسع بعد – في هذه المرحلة من الزمن - لاستيعاب حقيقة التحول الذي شهده العالم في القرنين الأخيرين فكان أشبه إلى حد ما بالطريقة التي كان يصف بها البارودي وشوقي والرصافي والزهاوي تلك المستحدثات القادمة من الغرب.

---

[1]- المختار ولد حامدن: حياة موريتانيا (الجزء الثقافي) ط:1، الدار العربية للكتاب - تونس، ص: 116 - 117.

ومع ذلك فالشاعر المختار ولد حامدن وصف السيارة وأبرز شعوره النفسي إزاءها في تلقائية، وتحرر من كثير من المواضعات القديمة، وهو المنبهر المتعجب من هذه الآلة العجيبة التي تنهب الأرض ناقلة المسافرين في زمن قياسي يقل أضعافا عما كانت تستغرقه رحلة الجمل سفينة الصحراء كما يقولون.

والصور التي أتى بها الشاعر نابعة من البيئة التي يعيش فيها؛ وهي بيئة بدوية بها "راع تعلق في أدناب بعران" والسيارة "كأنما صورة الجعلان صورتها"..

ومن اللازم القول أن المختار ولد حامدن يعد في نظرنا طليعة الشعراء المحدثين، وقد عاش البنية الثقافية القديمة؛ إذ أن الرجل ولد في تسعينيات القرن التاسع عشر، ولكن ظروف حياته جعلته يرتبط بالحل والترحال للعلم والتجارة، فاكتسب خبرة كبيرة وسهل عليه الاتصال بالبنية الحضارية الجديدة إلى حد ما؛ فهو إذن شاعر مخضرم، ولكن ما يعنينا من أدبه الجزء الذي يشكل أولية الشعر الحديث في هذه البلاد.

وكان لقيام الدولة أثر كبير في حياة القوم وتفكيرهم، وثارت إشكاليات لم تكن مثارة أصلا، مثل إشكالية المواطنة وعلاقة المواطن بالسلطة. فهذا الشاعر المختار ينطلق محددا المواطن المثالي وعلاقته بالدولة قائلا:

يقوم بما يقومها دواما
بحل كان أو حال ارتحال
حكيما في معاملة المعادي
رفيقا في معاشرة الموالي
وليس براكن يوما لظلم
وهبه كان من عم وخال
ويحترم المواطن في جنوب
توَطَّن أو توَطَّن في الشمال[1]

وواضح أن معجم هذا النص تطور كثيرا وتحرر من الغريب والصعب قياسا على النص السابق، ويستنتج أيضا أن التجديد لا يزال مركزا في ذلك الوقت على المضمون، وإن ظلت بعض الأغراض التقليدية حاضرة.

وتجد الشيء نفسه عند شاعر من جيل أصغر هو **محمد ولد الطالب** يقول من قصيدة **رثاء الفقيه حمودي**:

سلا فؤادي وصل الخرد الخود
بهمة لم تتح قبلي لموجود
وكم مسهد جفن عاش منشغلا
بجمع مال وولَّى غير محمود
.....
بانت هوادج سلمى بعد ما مكثت
فما لعينك إلا نظرة تودي
حال الحياة فراق بعد وصلكها
هي اليباب فلا عهد لمعهود
نعوك يا تاركا في القلب حشرجة
من حزن تيه من الأكباد مقدود[2]

وقد يتخذ الشاعر نفسه الرثاء وسيلة للتفكير في فلسفة الحياة والموت والوحدة القاتلة التي يعاني منها المثقفون في بلادهم، وهي غربة كرستها النزعة المادية المهيمنة، يقول

[1]- القصيدة منشورة في مجلة الهلال (1973) - إدارة الشؤون الثقافية، نواكشوط، ط:96.
[2]- النص في المجموعة الشعرية المخطوطة للشاعر وهي بحوزتنا.

الشاعر نفسه في رثاء **المختار ولد حامدن** (ت 1993):

أيها الصرح الممتطى كل مجد
ضاقت الأرض عنك والأرجاء
2
فاغمض الجفن عن حياة هوان
دنستها الأحقاد والبغضاء
كل من يحملون قطرة حبر
عبروا دربها وهم غرباء
زرعوا في أحشائها كل حرف
ومن الحرف تولد الأسماء[1]

ويمكن أن نلخص في النقاط الآتية أهم **خصائص الاتجاه التقليدي للشعر الموريتاني الحديث:**

1. استلهام الشعر الموريتاني الشنقيطي في الحقبة السالفة وعلى مدى قرنين، والاستعانة بالثقافة الشعرية التي تنتمي إلى العصر الجاهلي وما تلاه.
2. شيوع الأغراض المستجدة مع قيام الدولة وتعامل الشعراء معها بعقلية قديمة، وعيون مشدودة إلى ذلك القديم الذي سبقت الإشارة إليه.
3. استمرار الأغراض القديمة ببنيتها التقليدية مع قليل من الإضافة في بعض الأحيان.
4. ضمور البعد الفني لصالح البعد الغرضي.
5. الحفاظ على البنية الموسيقية الخليلية دون أي تعديل أو تحوير، بل دون النسج على منوال الموشح الأندلسي والمربعات والمخمسات على الأقل؛
6. وعلى مستوى الصورة فقد روعي فيها ما يأتي:
   - محدودية الفضاء الناهض بين النص في زمنه من جهة، والقراءة في زمنها من جهة ثانية.
   - توخي سرعة وصول دلالة النص إلى القارئ.

ويترتب على ذينك العاملين قصور الصورة عن توسيع الفضاء الناهض بين ما يقوله النص وما هو موجود في الواقع.

7. شيوع شعر المناسبات حتى لا يكاد يخلو ديوان، أو مجموعة من مناسبة خارجية.

2. <u>تيار التجديد</u>

منذ منتصف الستينات بدأت القصيدة الموريتانية تعرف محاولات حقيقية للتجديد في الشكل والمضمون، وهكذا أقلع الشعراء المجددون عن الوقوف على الأطلال والدمن، وهجروا الغزل والبكاء على فراق الأحبة بعين لا تجف، وعملوا على أن يكون شعرهم في لغته وبنائه الفني ودلالاته انعكاسا لأحاسيسهم الذاتية وما استجد في مجتمعهم، والعالم من حولهم.

ويمكن تقسيم النصوص التجديدية إلى القسمين التاليين:

1. نصوص تنتمي للواقعية الاشتراكية،

2. نصوص رومانسية.

3. التيار التجديدي الواقعي

وأقدم النصوص المجددة تلك التي ترتد إلى الواقعية الجديدة (الاشتراكية) وقد كانت

[1]- محمد ولد الطالب: وجه في مرايا الفقراء (مجموعة شعرية) مطبعة النصر - انواكشوط 1994 ص: 71.

صورة صادقة لنضال القوى الاشتراكية الشبابية وصراعها لتحقيق مثل الأممية العالمية، وانتصار العمال.

ولعل الشاعران محمدن ولد اشدو وأحمد ولد عبد القادر في نصوصهما الشعرية ما بين 1962-1975 كانا أبرز ممثلين للواقعية الاشتراكية يقول **ولد اشدو:**

ألا أتحدى شبيبتنا وثورى
وسيري نحو تقرير المصير
ولا تستكثري إن جئت زحفا
على الأشلاء أم فوق القبور
ف"للحرية الحمراء باب
يدق" بكل غامغة جسور[1]

ويقول **ولد عبد القادر** متغنيا بانتصار شعب الفيتنام 1975:
من بين أضرحة الجبال السود

يمضغها اللهيب
من أضلع الغابات يحرقها اللظى
حرقا وينفثها هباء أسودا
ومن السهول الخضر تسلخ أرضها
نار الحروب
تشوي سنابلها القنابل والمدافع..
طلعت على الدنيا من الشرق البعيد
شمس الصباح وغرة اليوم الجديد
وهاجة الأنوار تعبث بالجليد
وتذيب أنياب الحديد
وتحرك الآمال في أمم العبيد
طلعت من الفيتنام
رمز بطولة المستضعفين
وخيبة المتسلطين[2]

والبطل النمطي الذي تبشر به الواقعية الاشتراكية قد يكون شعبا بأكمله، كما في النص السابق، وقد يكون فردا عاديا من المناضلين.

يقول **ولد عبد القادر** من نص "ليلة عند الدرك" متحدثا عن تجربة سجين موريتاني "كادح" يستجوبه سجانون من الدرك:

"سيطول هذا الليل إن لم تعترف!"
بالأمس قدت مظاهرات لم تكن
لولا عنادك وانجذابك للفساد
فاستحضر المسجون من أعماقه:
آراءه، أفكاره، أهدافه...
وتذكر الوطن المكبل بالقيود
والثائرين على السلاسل والجمود
.. ويحدث النفس المليئة بالتفاؤل والثبات:
العسف والتعذيب والجو البهيم
ليست سوى فجر انعتاق الشعب من كل الهموم
ومخاض يوم ترجف الدنيا له
حتما ستبعثه الأشعة والضياء[3]

ويقول **ولد اشدو** في قصيدته الشهيرة **"تلمسي"** وهو سجين 1981:

من عجيب العجيب أن تلمسي
تصبح اليوم ذات شأن بنفسي
ها أنا اليوم في تلمسي أسير
أي عهد بيني وبين تلمسي

---

[1]- محمد ولد إشدو، أغاني الوطن، ص: 25، والبيت كما هو واضح يضمن شطرين من بيت مشهور للشاعر أحمد شوقي وهو: **وللحرية الحمراء باب بكل يد مضرجة يدق**

[2]- أحمد ولد عبد القادر: أصداء الرمال (ديوان) دار الباحث - بيروت - 1981 ص: 123.

[3]- المصدر نفسه، ص: 95 - 96.

.. يـلا بـلادي أحببـت فيـك ضـياعي
وبظلمـي رضـيت فيـك.. وبخسـي
لسـت أبغـي فـي الكـون عنـك بـديلا
وعزائـي أنـي بأقصـاك.. منسـي[1]

وموت البطل لن يعطل المسار بل هو مهماز لمزيد من التضحية يقول **ولد عبد القادر** في رثاء **"سميدع"**:

يحـز فـي القلـب آلامـا وأحزانـا
مـوت الصـديق إذا مـا كـان إنسـانا
وكـان حـزا نقـي العـزم متخـذا
علـى مبادئـه بالبـذل برهانـا
يجـود بـالنفس مرتاحـا ومغتبطـا
ويوسـع الـذات عنـد الجـود نكرانـا
بـراءة الطفـل تحنـو فـوق بسـمته
إن كـان يـألف إخوانـا وخلانـا
.....
وصـولة المـارد الجبـار عادتـه
إن ثـار يفضـح تدليسـا وطغيانـا
لا نرهـب المـوت لا نخشـاه إن لنـا
للمـوت فهمـا يسـلي عـن ضـحايانا[2]

فالقضية واحدة دائما في كل مكان من فيتنام إلى موريتانيا، إلى غيرها، قضية شعب يسعى إلى التحرر من السيطرة الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة، وهي في النهاية قضية تحرر الإنسان في كل مكان.

ولئن حدث تطوير كبير على المستوى الدلالي فقد ظل المستوى الفني ضامرا نسبيا لدى شعراء هذا الاتجاه؛ فحتى الانتقال من الشعر العمودي إلى التفعيلة لم يحمل معه رؤى جديدة أو فلسفة تجاوزية، وإنما أعطى الفرصة لمزيد من الاسترسال في سرد المبادئ الثورية وشعارات النضال، فطغت الخطابية، واقترب الخطاب الشعري من الخطاب الصحافي في مباشرته وهلهلته[3].

2. التيار التجديدي الرومانسي

وقلما نجد في الشعر الموريتاني الحديث قصائد رومانسية متمحضة، وإنما نجدها مختلطة بظلال "كلاسيكية" ويعكس ذلك رغبة الشعراء في محاكاة ما كانوا يطالعون من دواوين جبران والشابي، قبل أن يكونوا ثقافة كافية عن الشعر الرومانسي في الغرب نفسه، سواء بطريق الترجمة أو الاطلاع المباشر؛ ومن هنا لم تكن النسبة الأكبر من النصوص رومانسية خالصة وإنما تشوبها مسحة رومانسية تمزج بين الذاتي، والانشغال بالقضايا العربية.

يقول **ولد عبد القادر** بعد قراءته للطبعة الكاملة لأعمال جبران في المركز الثقافي العربي المصري:

قولوا لجبران أهل العالم الثاني
لله درك من فان ولا فان
أسكرت بالكوثر الغيبي أفئدة
تململت بين أقفاص وقضبان
أطلعت شمس الجمال الحق يرقصها
سحر الخيال بأنغام وألوان
لله درك من ذي ريشة عرضت
سرائر الحسن في لوحات فنان!

---

[1]- محمدن ولد إشدو - أغاني الوطن - بيروت 2007، ص: 157.
[2]- أحمد ولد عبد القادر: أصداء الرمال (سبق ذكره) ص: 88 - 89.
[3]- محمد ولد عبد الحي: التجديد في الأدب العربي بموريتانيا في العصر الحديث: مرجع سابق ص: 63.

أعطتـــه آلهـــة الألفـــاظ خمرتهـــا
فنـــال منهـــا وروى كـــل ظمـــآن[1]

واللحظات الإيجابية تجعل الشاعر يتحد مع مجتمعه في لحظة نشوة وانتصار ولنستمع إلى الشاعر أحمد ولد عبد القادر يتذكر عهد الاحتلال الصعب لبلده بعدما استعرض ماضيه الحضاري:

فأتـــاه المســـتعمرون فـــلا أهـــ
ـــلا بهـــم لا ســـهلا بهـــم مـــن طغـــاة
يزرعـــون الظـــلام بـــين جبـــال النـــ
ـــور حتـــى تحـــاط بالظلمـــات
ويشـــيدون كـــل قصـــر منيـــف
مـــن محاصـــيل للجيـــاع العـــراة
.....
محنـــا ذقتهـــا مضـــاما كقـــومي
خانعـــا تحـــت وطـــأة النكبـــات
هائمـــا كالصـــدى تلقفـــه الأعمـــ
ـــاق كـــالأحلام والخلجـــات
وانعتـــاق الوجـــود ألهـــم نفســـي
حكمـــة قلتهـــا بـــذاتي لـــذاتي
لـــيس فـــي عـــالم العـــذاب عـــذاب
مثـــل خنـــق الحيـــاة فـــي ذي الحيـــاة[2]

ولا تخفى النزعة الرومانسية الطاغية في القصيدة مع التقابلات بين الظلام والنور والحياة والعذاب، والقصر المنيف والجياع العراة، وهي تعكس موقفا محددا للشاعر يؤكد اندماجه مع مجتمعه في معضلته التي كان يرزح تحتها. وتحفل القصيدة بالمعجم الرومانسي، وطريقة الصياغة القائمة على الجمل القصيرة المتناغمة الأصوات، والإكثار من المعطوفات، وحضور معجم الطبيعة والبساطة، وإن كانت - كما سبق قبل قليل - رومانسية إيجابية بالمعنى العلمي لا الأخلاقي، يستلذ صاحبها بالاندماج في مجتمعه والتصالح معه ويعكس ذلك لحظة الرضى عن ردة الفعل الاجتماعي تجاه الغزاة.

غير أن لحظة المصالحة تلك تتحول عند شاعر آخر **كفاضل أميـن** (ت1983) إلى لحظة أسى عميقة ليس من مرحلة الاحتلال التي كانت ولت ولكن من مرحل أخرى أعقبتها:

حطمـــي الكـــأس بالشـــفاه وهـــاتي
يـــا فتـــاتي فـــالفجر هـــا هـــو آتـــي
حطميهـــا رباه لـــم يبـــق فـــي النـــا
ر ذراع تشـــــبثت بالحيـــــاة
حطميهـــا.. ربـــاه لـــم يبـــق إلا

نظـــرات كـــالحلم كالـــذكريات
ونـــداء فـــوق الشـــفاه وجيـــد
تتلـــوى فـــي عطفـــه بصـــماتي[3]

والشاعر يشعر بوحدة قاتلة فيلجأ إلى الليل يلتمس منه العزاء:

ســـامرته فـــي مرجـــه....
وســـألته إذ لا يجيـــب
هـــلا أزحـــت ســـتائرا
مـــن وطـــأة الهـــول الغريـــب[4]

[1]- أحمد ولد عبد القادر: أصداء الرمال، ص: 52.
[2]- المصدر السابق، ص: 48 - 49.
[3]- فاضل أمين (الديوان) تحقيق المصطفى ولد عمر، المدرسة العليا للتعليم 1986/ 1987، ص: 13.
[4]- ولد عبد القادر، أصداء الرمال، ص: 70 - 71.

فإذا المأساة شاملة لكل شيء، حتى مظاهر الطبيعة أصبحت طرفا في لعبة الحزن والأسى:

وتجيب أمواج الدجى
في الفجر حي على الفلاح
وتقوم أشباح الصباح
كأنها رهن الجراح
بشر يكابد مرهقا
عبء التخلف في كفاح
ويموج في مرعى الضنى
وهج العجاجة والصياح[1]

وبعد أن يخفق الشاعر في محاولة التصالح مع المجتمع/ المرأة ويعلن خيبته من تسلط القيم المادية على القيم الإنسانية، تكون الطبيعة برحابتها الأم الحنون التي تحتضن الشاعر وتمنحه الأمان:

يقول **محمد بن الطالب** في رومانسية خالصة:

كفى من دموعي.. كفى من غروري

كفى من خيالي.. ومن فلسفاتي
فما عشت إلا لأسكن كوخا
بعيدا عن القصر والخدمات
وما عشت إلا لأرعى قطيعي
وأزرع قمحي وأروي نباتي
وأملأ أذني بلحن الوجود
وأنسج من دفئه كلماتي
وأجلس تحت ظلال الغصون
يباركني الزهر بالنفحات
يباركني الصبح حين أغني
وتنعش ما قد ذوى زفراتي[2]

ولا يكاد شاعر موريتاني يخلو من التشبث العميق بالوطن والأرض مهما تبدت طبيعته قاسية، ومهما كان الواقع على غير ما يرام فهذا **الخليل النحوي** يقول من قصيدة (**خطرات الجمال**):

أعشق البوم في بلاد جدودي
أصطفي ليله وأهوى نهاره
أعشق الجو مصحرا في بلادي
لا أبالي حروره وأواره[3]

ويمكن تلخيص **أهم مظاهر التجديد في مجال التشكيل المرئي والبنية الصوتية للقصيدة** في النقاط الآتية:

1. ظهور وحدة الموضوع واختفاء قسم المقدمة القديمة.
2. ظهور عنونة القصيدة؛ وهو ما يعني التوجه نحو القارئ لا المستمع فقط، ومن ثم جذب انتباه القارئ إلى ناحية بعينها في النص واستثارة اندهاشه وتركيزه.
1. تقسم القصيدة إلى مقاطع تبعا للمواقف، والإيحاء بها، وتنويع القافية أحيانا تبعا للمقاطع.
2. تجريب بعض الأشكال المختلفة كالموشحات والمخمسات.

[1]- المصدر السابق، ص: 71.

[2]- محمد ولد الطالب، وجه في مرايا الفقراء، ص: 21 - 22.

[3]- الخيل النحوي: نص للشارع موجود ضمن مجموعة شعرية مخطوطة مرقونة للشاعر.

3. ظهور بعض القصائد التي تعتمد على العنصر القصصي وتقتبس من القصة في بنيتها.
4. ظهور أنماط مختلفة من التكرار بحثا عن "محسنات" جديدة، كلمات، أو عبارات، أو بيت أو أكثر.. وهو تكرار يثري الموسيقى ويركز على الدلالة الواعية واللاشعورية.
5. الخروج على البيت ذي المصراعين، وظهور السطر الذي يتفاوت طولا وقصرا، أو المزاوجة بين الشكلين في القصيدة الواحدة.

3. التيار الحداثي:

شرع الشعراء الموريتانيين في كسر العمود الخليلي منذ نهاية السيتينات حيث كتب محمدن ولد إشدو مجموعة قصائد تنتمي لشعر التفعيلة 1967 منها "طابور"[1] و"القضية الفلسطينية في باريس[2]، وغيرها كما كتب **محمد فاضل ولد الداه** قصيدته "يا سيدي الهمام"[3] سنة 1970، وكتب **ولد عبد القادر**" ليلة عند الدرك" 1971، والمجد للإنسان 1975، [4] وكتب **محمدي ولد القاضي** تـ 1982 "رسالة إلى جمال عبد الناصر"[5].

ولكن كل هذه المحاولات وما سواها في هذه الحقبة الزمنية لم تتجاوز كسر الإطار الموسيقى دون أن يصحب ذلك إضافات جمالية جديدة على ما نجده في القصائد العمودية لهؤلاء الشعراء.

ومنذ مطلع الثمانينات بدأت كتابة القصيدة الحديثة "التي توظف جو الحلم والأسطورة وغيرها، وتركز على التجريب في التعبير والأشكال"[6] ويرجع الفضل في انتشارها إلى شعراء الجيل الثاني من أمثال: **ابراهيم ولد عبد الله** (ولد 1955) **ومحمد ولد عبدي** (ولد 1965) **وببها ولد بديوه** (ولد 1965)، **وبات بنت البراء** (ولدت 1957)، **ومحمد ولد الطالب** (ولد 1968)، **وخديجة بنت عبد الحي** (ولدت 1964-2003)، **وأبي شجة** (ولد 1966)، **والشيخ أحمد ولد سيدي** (ولد 1968)، **وعبدوتي ولد عالي** (ولد 1971)، وغيرهم.

وقد امتاز هؤلاء بالبعد بالنص الشعري عن المباشرة، وتعميق التجربة وتجريدها في الغالب من خلال أقنعة دلالية بالغة التكثيف، تتوسل باختراق شديد لأفق الانتظار، وكسر الجسر "الأوتوماتيكي" الذي كان يصل المتلقي بالنص، وتثوير الأخير ليصبح قارئا متوثبا لا يكتفي بمجرد التطلع إلى النص من بعيد، ولكن ينفد إلى أغواره ويغوص من أجل كشف العلاقات الداخلية وجوهر الرؤيا المدفونة خلف "المتاريس" الأسلوبية المتشابكة.

إنها عملية صعبة زاولها ا لشاعر الموريتاني بعدما نضجت التجربة وطال عليها الزمن نسبيا، واتسعت ثقافة الشعراء في مجال الحداثة العربية.

ونزع بعض شعراء الحداثة نحو السوريالية ومداعبة العالم الغائب، ويظهر ذلك في مجموعات الشاعر محمد ولد عبدي وببها بديوه وأبي شجة.

ولدى الشاعر **أبي شجة** ظاهرة لافتة للنظر، حيث أنه يعتمد في بعض قصائده الشكل

---

[1]- محمد ولد إشدو: أغاني الوطني، ص: 39.
[2]- المصدر السابق، ص: 47.
[3]- انظر د. بات بنت البراء: الشعر الموريتاني الحديث - انظر المدونة الملحقة بالكتاب.
[4]- د. محمد الحسن ولد محمد المصطفى: الشعر العربي الحديث في موريتانيا - الشارقة 2005، ص: 90.
[5]- المجرع السابق، ص: 90 - 91.
[6]- د. محمد ولد عبد الحي: التجديد في الأدب الموريتاني، ص: 183.

العمودي مع شحنه بآليات القصيدة المعاصرة، يقول في "**الرحيل**":

في طلول الهوى يمارسني المو
ت وحيدا على ضفاف الرحيل
حين ذكراك لا تزال نخيلا
شل لما ارتدين شجو الأصيل
صلبتني بنات هذا الهوى الفا
عشويا ظلاله كالسيول
وترامي المسار كالحلم اليا
بس درعا جنائزي الفصول [1]

يقول في قصيدة "**نجوى**":

خلف وادي السكوت
في حفرة الليل
أعد الشجون كأس صبوح
أجلستنيْ نجوى على جبل
اليأس
وولت بظهر غيب شحيح
كل يوم قلبي قطار من الشوق
ويمضي القطار هباء ريح[2]

ولننْظر مقطعا من قصيدة الشاعر **محمد ولد عبدي** "**فتوى ختان ذبابة قبل الفطام**" وقد استفتحها على نحو غير متعارف عليه باستشهاد من رولان بارت ربما يكشف الفلسفة الكامنة خلف النص – مع بعض التحفظ:

هذه الخيانة، هذا التلاقي والهروب، هذا هو ما أطلق عليه أدباء":

الحرف في لغتي انكسر
والقول في شفتي انتشر
آت أؤرخ بانبجاس الحرف في رمل النصوص وأنتحر
خلفي تكورها قرون الكهف في ارض اللثام قصائد
آت تزأبقني الحروف
يمضن شكل الكتابة والبياض[3].

وتتضح السوريالية في بعض نصوص الشاعر **ببها**، فتغيم الرؤى، وتضيع التجربة في اللاوعي:

أمن خطا له قد اقتفيت مدى مدارك؟
أيها اللمح الأثيري الشريد؟
وأنت توغل في الخفا
لما تلقى القلب أعمدة الهوى..
للروعة الأولى التي هزت حبال القلب..
فانقادت حبال القلب..
كيف تغيب ملتبسا غيابتنا ولهفتنا
وحيرة هذه الأهواء..
أين تغيب؟

ويقول أيضا في قصيدة "**أنشودة الدم والسنا**" وهي اسم ديوانه الأول:

أجيء ومن ورائي الصمت
مظلمة شعب
الصمت حولي
أمن أسف كشفت أوارها الآناء
في ألحاظها والنيل آماد
تمد شجونها في الظلمة الأولى[4].

ولئن كان معظم شعراء القصيدة الحرة في موريتانيا قد تأثروا بأدونيس وصلاح عبد

---

[1]- أبو شجة: المجموعة الشعرية (بحوزتنا نسخة منها مسحوبة على الكومبيوتر).
[2]- د. محمد الحسن ولد محمد المصطفى: الشعر العربي الحديث في موريتانيا، مرجع سابقن، ص: 92.
[3]- ابراهيم ولد عبد الله، المجموعة الشعرية (بحوزتنا نسخة منها).
[4] - ببها ولد بديوه: أنشودة الدم والسنا - القاهرة 1995 - ص: 87.

الصبور ومحمود درويش وخليل حاوي وأحمد عبد المعطي حجازي، ضمر تأثير السياب ونازك. عليهم فإن شاعرين هما بات بنت البراء ومحمد ولد الطالب انفردا إلى حد كبير بتأثرهما الكبير بالرواد الأوائل للشعر المعاصر.

تقول **بات بنت البراء** في قصيدتها "انتظار" ملخصة تجربة سرقة الإسعافات الخارجية المقدمة للفقراء، وفي غنائية واضحة:

الكوخ والريح عواء وبقايا وذباب
شاحنة تهز بالأزيز كل باب
والصمغ والشيخ العجوز
يستعد للذهاب، مرتلا ياسين
تهدهد الأم وليدا عضه الدهر بناب..
يحكون عن باخرة تمخر في العباب
.. وفي الصباح شاهدت
مخازنا من دونها تعملق البواب
وأقصرا بألف باب[1]

ويقول **محمد ولد الطالب** "وجه في مرايا الفقراء":

من عيون الوجع القابع فينا
من رماد الزمن الأعمى تطل
شاهرا سيفك في وجه الشقاء
باسطا قلبك جسرا
يمنح الدفء لكل الفقراء
فاعطنا خبزا لذيذا
واعطنا حبا كبيرا
واعطنا حق البكاء[2]

ولئن كانت قصيدة ولد عبد القادر "السفين 1984"[3] أول نص يتحرر نسبيا من "التفعيلة"، فيما دعي بالقصيدة نصف النثرية، إلا أن الشاعر ابراهيم ولد عبد الله انفرد بريادته لقصيدة النثر:

كتب عليك أن تموت بيدي
أن تسبقني إليك الأحزان
لكنك تموت بلا كفن!
وإن كان فيك بقايا من دمي[4]

ويعد دعاة قصيدة النثر وهم قلة قياسا على كتابها الكثر في الساحة العربية قصيدة التفعيلة مرحلة متجاوزة لم تعد قادرة على التعبير عن الرؤى المركبة المتشكلة في اللاوعي.

على أن المسافة الفعلية بين النمطين محدودة، وما يميز قصيدة النثر - افتراضا- تتشاكل فيه معها قصيدة التفعيلة، ويخيل إلي أن هذه الوتيرة المتسارعة في التجريب تعكس روح الاندفاع والتحمس لمواكبة كل ما يدور في الساحة الإبداعية العربية من محاولات جادة أو صراعات وقتية دون أن يجد المبدع الموريتاني الفضاء الزمني وتراكمات الخبرة اللازمين لإقامة تصور واضح لحدود الاستفادة من تلك النماذج المختلفة، والإضافة عليها، وتجاوزها.

د. محمد الحسن ولد محمد المصطفى
drelhassen@gmail.com

[1]- بات بنت البراء: ترانيم لوطن واحد - نواكشوط 1992، ص: 35.
[2]- محمد ولد الطالب: وجه في مرايا الفقراء - نواكشوط 1994، ص: 26.
[3]- أحمد ولد عبد القادر: ديوان كوابيس - الرباط، 2002، ص: 27.
[4]- ابراهيم ولد عبد القادر: المجموعة الشعرية - بحوزتنا نسخة منها (غير منشورة).

ملامح الإبداع والامتاع في قصة "سهرة وداع"

للقاصة الموريتانية السعودية عائشة محمد المصطفى زين العابدين البوري

د. أحمد ولد حبيب الله
أستاذ الأدب الموريتاني وتقنيات البحث الجامعي
رئيس وحدة المنارة للدراسات والبحوث والتحقيق في كلية الآداب بجامعة انواكشوط – موَريتانيا

المقدمة

* لقد كانت المرأة الموريتانية ومازالت تتألق وتتأنق: ثقافيا وأدبيا وسياسيا منذ الدولة المرابطية التي كانت تسمى: "دولة الفقهاء والنساء"ح فقد كانت زينب التعزاوية تقول إنها لا تتزوج إلا الأمير القوي الذي يوحد المغرب العربي. وفعلا تزوجت أبا بكر بن عمر ويوسف بن تاشفين اللذين وحدا الغرب الإسلامي كله! وعاشت في ظل الإمبراطورية المرابطية القوية شواعر وكاتبات كثيرة مثل بنات تميم!

وعندما يتقدم بنا التاريخ الثقافي والأدبي والسياسي الموريتاني إلى الأمام نجد الأميرة مبروكة بنت يرك من أولاد يحي بن عثمان أم السلطان المغربي القوي مولاي إسماعيل ونجد أيضا أم سلاطين الأسرة العلوية المالكة في المغرب الأميرة والأديبة خناثة بنت الأمير بكار المغفري البركني، فقد تزوجها السلطان المغربي مولاي إسماعيل سنة 1089هـ/1679م، فأنجبت له مولاي عبد الله الذي جلس على العرش العلوي المغربي سنة 1139هـ/172م بعد وفاة والده وبجهود هذه الأميرة التي كانت موصوفة بالعلم والأدب والجمال والذكاء والدهاء السياسي، فقد عرفت بالرئاسة ومناظرة العلماء والأدباء كما يقول الدكتور عباس الجراري في كتابه "ثقافة الصحراء" ولها تقييدات مفيدة في الفقه والسيرة. وقد حجت عام 1142هـ/1727م في موكب كبير، ووزعت الهدايا والعطايا على الفقراء في الحرمين واشترت فيهما عقارات أوقفتها على طلاب العلم وخصت أشراف ينبع النخيل بهدايا كثيرة من الذهب وفي عودتها من الحج بنت مسجدا في طرابلس بليبيا باسم حفيدها مولاي سيدي محمد مازال قائما ورائعا.

وتوفيت هذه الأميرة والسلطانة عام 1155هـ/1742م ودون رحلتها المغربي عبد القادر الجيلاني المعروف بالإسحاتي سنة 1180هـ/1766م، بعنوان: "الرحلة الحجازية".

وهذه العالمة والأديبة خديجة بنت محمنا المسدية (ت1352هـ/1933م) التي لقبت بالقارعة؛ لأنها كانت تناظر وتقارع العلماء والأحباء في الأزهر الشريف الذين أذهلتهم وأدهشتهم هذه العالمة. وتب عنها الأديب أحمد حسن الزيات في مجلته "الرسالة" مقالا رائعا!!

ومن القاهرة توجهت هذه الأديبة إلى الحرمين حيث حجت وجاورت في المدينة المنورة حيث عرفت بسعة الإطلاع وطول الباع في الأدب والسيرة وكانت تناظر علماء الحرمين مناظرات ساخنة. ووقفت منزلها على شؤون الحرم النبوي، ودفنت بالبقيع الطاهر وهذه الأديبة خديجة بنت أحمد ولد بوكيا الشقروية أول كاتبة للمقاومة الموريتانية!

وهذه عالمة المنطق وعلم الكلام: خديجة بنت العاقل الشمشوية الأبهمية (ت:1243هـ/1827م) التي أخذ عنها أخوها أحمد المنطق وأخذه عنها المختار بن بونا الجكني الزلمطي (ت:1230هـ/1814م)، وأخذه عنها أيضا حمدي تفسير أحد ملوك فوتا تورُو وليس عبد القادر كَانْ، كما هو الشائع حسب المؤرخ الشيخ موسى كمرَا في كتابه: "المجموع النفيس"!

وهذه العالمة البارعة أم الخيرات بنت أحمد المختار الجكنية (ت:1391هـ/1971م) التي هاجرت قرابة عام 1375هـ/1955م من موريتانيا إلى الحرمين حيث أدت مناسك الحج وجاورت في المدينة المنورة وجلست للتدريس بالحرم النبوي الشريف احتسابا لله تعالى.

ولها منظومات تدل على سعة باعها مثل المنظومة التي تقع في 1360 بيتا في السيرة النبوية ولها منظومة أخرى في 120 بيتا!

وهذه الكاتبة الرائدة في الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعي: أم بلال بنت محمد العطاي الملقب باباه بن الشيخ محمد السالك العطائي الحاج الغُزبي!

وكانت هذه الكاتبة تكتب في الجرائد الأردنية والحجازية داعية إلى العودة إلى احتشام المرأة "وأحدثت جلبابا ساترا نال استحسان النساء".

وهذه القاصة الرائدة (موضوع دراستنا) عائشة بنت المصطفى بن زين العابدين البوري التندغية الجلية الموريتانية السعودية التي مازالت تعمل "سفيرة فوق العادة وكاملة السلطة" للقصة النسائية الموريتانية السعودية كما نعرف عنها.

***

إن المكانة التي احتلها المرأة الموريتانية داخل بلادها وخارجها تعود إلى تقدير المجتمع لها وخاصة العلماء كما في كتاب "الجأش الربيط" للشيخ محمد الإمام بن الشيخ ماء العينين!

وكان أساتذة المحظرة الموريتانية يوظفون ثقافتهم المحضرية النحوية في تبيان مكانة المرأة في المجتمع الموريتاني ويقولون: "إن المرأة ليست

موصولا يحتاج إلى عائد وهي عمدة الجملة وليست مفعولا به وإنما هي فاعل فاضل وهي ترفع المبتدأ والخبر معا في بناء المجتمع والوطن والدولة. والأمثلة التي تدخل على مكانة المرأة الموريتانية السياسية والأدبية والثقافية قديما وحديثا كثيرة لا يمكن لعجالة راكب ولا حسوة منقار طائر أن تأتي بعشر عشرها. ولذا، فإننا سوف نتناول هذه الموضوع في نقاط صغيرة على النحو الآتي:

1 – السيرة الذاتية للقاصة عائشة الموريتانية – السعودية:

ونعالج هذه النقطة في محورين أولهما السيرة الدراسية وثانيهما: المسيرة القصصية.

أولا: السيرة الدراسية:

إن هذه القاصة الرائدة هي: عائشة بنت محمد المصطفى بن زين العابدين التندغي الحلي المعروف بالبوري ومعناه: الشيخ أو الرئيس.

وكان والد هذه الكاتبة محمد المصطفى (ولد حول 1297هـ/1879م) في "علب آدرس" قد هاجر من موريتانيا إلى الحجاز عام 1357هـ/1938م، مصطحبا ولده الشاعر محمد محمود أبو شامة وفي الطريق أقام مدة في السودان حيث جلس للتدريس ثم انتقل إلى جدة ثم مكة المكرمة ثم المدينة المنورة حيث توفي عام 1393هـ-1973م).[1]

وفي مكة المكرمة ولدت هذه القاصة عام 1371هـ/1951م، ودرست في المدرسة الابتدائية ثم التحقت بمعهد إعداد المعلمات بمكة المكرمة عندما كان يسمح لحملة الشهادة الابتدائية بالدراسة في هذا المعهد الذي تخرجت فيه هذه الكاتبة عام 1390هـ/1970م وعينت معلمة في المدارس الحكومية عام 1392هـ/1972م حيث مكثت ثلاثة وثلاثين عاما مصلحة حتى التمست التقاعد المبكر عام 1426هـ/2005م[2] لكنها لم تتقاعد عن الإبداع والإمتاع باليراع في أفضل البقاع!

ثانيا: المسيرة القصصية:

لعله من المؤسف حقا أن هذه القاصة لا توثق إبداعها كما قالت لنا، فقد جمعت بعض قصصها وضاعت بسبب الانتقال من سكن إلى آخر في مكة المكرمة والمدينة المنورة. على أنها تحتفظ بالمجلات والجرائد التي نشرت فيها بعض قصصها. وإن كانت تحفظ بعض عنوانيها. ومازالت تحفظ بعض أشعارها الحرة كما قالت لنا.

[1] بحيدة بن الشيخ يربان الإدريسي: أعلام الشناقطة في الحجاز والمشرق، ط1/دار النشر الدولي – الرياض 1430هـ/2009م، ص:362.

[2] في اتصال هاتفي معها حيث وعدتنا بإرسال هذه المعلومات التي تولى الصديق الحاج محمد إبراهيم الغالي بضيافتها. وأرسلها إلينا عبر البريد الألكتروني يوم 2015/09/30م.

ولقد بدأت هذه القاصة تكتب القصة القصيرة وهي في سن العاشرة من عمرها، أثناء الدراسة الابتدائية، وكانت أول قصة قصيرة مكتملة فنيا لدى هذه الكاتبة هي تلك التي بعنوان: "سالي". وكان عمرها آنذاك 14 عاما!

وأما أول نشر قصصي قامت به هذه القاصة، فهو قصة "وفاء الشرقية" التي نشرت في مجلة "الشرقية" السعودية كما أذيعت في الإذاعة السعودية.

وقد زودتنا هذه القاصة بعناوين بعض عناوينها وهي:

1. وفاء سالي؛
2. وفاء الشرقية؛
3. العصفور المهاجر؛
4. قصة فراق؛
5. معاهدة حب؛
6. رحلة بحرية؛
7. أريد أن أكون؛
8. دلال، الفتاة المعذبة؛
9. قصة "سهرة وداع".

ولقد قام الشاعر والقاص والناقد محمد الحافظ ولد أحمدُ بنشر القصتين الأخيرتين في جريدة "الشعب" الموريتانية على حلقات عام 1399هـ/1978م، كما قالت لنا القاصة نفسها. والقصة الأخيرة "سهرة وداع" هي التي سنحاول هنا تبيان بعض ملامح الإبداع والإمتاع فيها بعد تبيان مفهوم القصة القصيرة في الفقرة القادمة.

2 – مفهوم القصة القصيرة:

إن القصة القصيرة ليست "مجرد قصة تقع في صفحات قلائل..."[1] ذلك أنه "لكي تكتمل للقصة القصيرة مقومات الشكل يلزم أن تصور حدثا كاملا يجلو موقفا معينا فكاتبها إنما يهتم بتصوير موقف معين في حياة فرد أو أكثر لا بتصوير الحياة بأكملها، فالذي يعنيه هو أن يجلو هذا الموقف أي أن يستشف منه معنى معينا يريد إبرازه للقارئ، ولذلك فإن النهاية في القصة القصيرة تكتسب أهمية خاصة إذ هي النقطة التي تتجمع فيها وتنتهي إليها خيوط الحدث كلها؛ لذلك سميت "لحظة التنوير". وكما أن بناء القصة وحدة لا تتجزأ كذلك نسيجها من لغة ووصف وحوار وسرد. ولابد أن تقوم كلها على خدمة الحدث، وتساهم في تصويره حتى تصبح له شخصية مستقلة يمكن التعرف عليها، فالبناء والنسيج شيء واحد. والقصة وحدة مستقلة لها كيان ذاتي لا يمكن تجزئته إلى بناء ونسيج.[2]

والحق أنه "من السهر تصنيف مجموعة كبيرة من القصص والحكايات القصيرة ضمن القصة القصيرة. فإن كان من الصعب أحيانا، تحديد متى تحولت القصة القصيرة إلى رواية. ولكن هناك خصائص ومصائب يمكن استخدامها

[1] د. رشاد رشدي: فن القصة القصيرة. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1973، ص15، ود. مجدي وهبة، معجم مصطلحات الأدب (فرنسي، إنجليزي، عربي) مكتبة لبنان، بيروت 1974)، مادة القصة القصيرة.
[2] د. مجدي وهبة معجم مصطلحات الأدب (مرجع سابق) مادة القصة القصيرة.

لتمييز هذا النوع مثل التركيز على أخاص قليلين ويُسر الحبكة حيث يتم التركيز على حدث واحد أو شخص واحد وعدم الحرية التامة في الوصف.

وقد برزت القصة كنوع أدبي مستقل في القرن 19م بعد أن مرت بتطورات كثيرة..."[1] في روسيا وفرنسا وأوربا..

وفي الوطن العربي ظهرت القصة القصيرة في بداية القرن العشرين الميلادي في لبنان ومصر وليبيا.

وفي موريتانيا لاحت بواكير هذه القصة بعد الاستقلال بخمس سنوات على يد عدد من الكتاب مثل محمدن ولد إشدو وأحمد بابا ولد أحمد مسكه، ولكنها ظلت تتعثر حتى ظهر جيل جديد مثل إسلمُ ولد بيه (ت:1988م) ومحمد كابر هاشم ومحمد فال ولد عبد الرحمن وسيدينا ولد إسلمُ ومحمد الحافظ ولد أحمد ومحمدي ولد القاضي وفاضل أمين وتنْ كيْ يوسف وعثمان جكانا وإيدومُ ولد محمد الأمين وغيرهم كثير.

وأما القصة النسائية الموريتانية فقد كانت رائدتها هذه القاصة التي تدرس قصتها: "سهرة وداع" فإلى أي حد وفقت في إبداعها وإمتاعها؟ ذلك ما تعالجه الفقرة الآتية:

3 – ملامح الإبداع والإمتاع في قصة "سهرة وداع"

إن قصة "سهرة وداع" هي ثانية أثافي قصص هذه الكاتبة التي نشرت في جريدة "الشعب" الموريتانية بعد انتظام صدورها بثلاث سنوات بعد الأولى وهي قصة "دلال الفتاة المعذبة" عام 1399هـ/1978م، ولولا أنهما نشرتا في "ذاكرة الشعب" لضاعتا، كما ضاع كثير من قصص هذه القاصة الرائدة.

والحق أن أهمية هذه القصة لا تنبع من كونها إبداع يراع نسائي من أصل موريتاني فحسب، وإنما تنبع من نضجها الفني وسعيها المبكر إلى تحديث الأسماء أو الشخوص القصصية الموريتانية، فقد كانت تختار أسماء جديد مثل "سالي" و"وفاء" و"أمل" و"أمثال" و"رضا"، وتستغل الرمز مثل "العصفور المهاجر".

ولكن مضمون القصة لا يختلف كثيرا عن الواقع الاجتماعي الموريتاني في تلك الحقبة المبكرة من الاستقلال، فالتقمص الفني – إذن – لدى هذه القاصة لم يكن إعتباطي بل جاء عن وعي فني هادف إلى تحديث الأسماء النسائية والرجالية البيضانية التي تتكرر وتخبز.

ونعترف بأننا عندما شرعنا في قراءة قصة "سهرة وداع" لهذه القاصة الرائدة – حسب علمنا – انتابنا شعور محايد أو فاتر، ذلك أن فكرتنا المسبقة عن الأدب النسائي الموريتاني هي أنه لا يتجاوز منظومات وقصائد ومقامات ورسائل وشروحا لشواعر وعالمات قليلات، فكرتنا – إذن – كانت مبتورة عن قيمة

[1] المرجع السابق، المادة وكراي م:)1992): قاموس مصطلحات الأدب (بالإنجليزية) لندن، لونكمان يورك للصحافة، ص: 262-263.

هذا الأدب الذي اشتهر منه الإبداع في التبراع إلى حد الإمتاع.

- لقد دخلنا إلى عالم هذه القصة "سهرة وداع"[1] – إذن، دخولا محايدا ممزوجا بالتوجس من أن يضيع وقتنا غير الثمين في قراءة شيء غير سمين ولا ثمين بالكتابة بالأنقاس في القرطاس!

لقد كنا نظن أن القصة ستكون عملا قصصيا عاديا. لكن ما كان علينا إلا تجانوز الأسطر الأولى حتى اكتشفنا أننا أمام قاصة شابة ماهرة وقصة قصيرة تأخذ بشفاف القلب بما فيها من إبداع وإمتاع.

- ونعترف بأننا لم نستطع ترك القصة بعد قراءتها مرات دون شعور بملل أو كلل أو رتابة أو خلل في سياق القصة!
- إن الكلام عن قصة قصيرة ما أو اختصارها لا يمكن أن يكون بديلا عن قراءتها كاملة. كما أن الكلام عن الحب مهما كان شيقا لا يمكن أن يقابل فعل الحب ذاته. ومع ذلك لا مندوحة من الحديث القليل عن هذه القصة المدهشة!
- إن هذه القصة تبدأ بلقاء غير متوقع بين راضي وسالي، وتمضي القاصة في كثير من الدفة تصور أرق المشاعر وأصدق العواطف الجياشة في لحظات الحب والجزع والعناق والفراق.

وإذا كانت قصة "سهرة وداع" كتبت في البيئة السعودية، فإنها قصة موريتانية؛ ذلك أنها تزخر بروح الإنسان الموريتاني المحب والمعذب، فهي مشبعة بروائح الأجساد السعودية والموريتانية وعرقها المتدفق. وذلك ملمح بارز من ملامح الإبداع والإمتاع وملمح آخر كامن في القدرة الفنية على تصوير الشغف بالمكان والإنسان والإتصال القوي بالجذور بالغوص في أعماق المجتمع المحافظ والحافظ والظامئ إلى التغيير الإيجابي والاجتماعي والأدبي!

✓ إن قصة "سهرة وداع" جاءت ملحمة الإنسان السعودي الموريتاني آنذاك، (1399هـ/1978م)، وصرخته المدوية في وجه التخلف الاجتماعي والثقافي والتقاليد الاجتماعية الصادمة، فالقصة دعوة فنية جريئة إلى هز وجدان تلك العادات بعنف، أحيانا، وبلطف أحيانا، على قاعدة "يُنال بالرف ما بالعنف لم ينل" التي طبقتها هذه القاصة التي نتمنى لها أن تظل تبدع وتمتع المتلقي في بلدها الأصلي والحالي.

✓ ولكي يتضح المقال بالمثال، كما يقال، تقول القاصة: "... فجأة سمعت من يقول لها: "ادخل، يا هذا، فأحست أن قلبها توقفن وأن الدم جمد في عروقها. بحثت عن ريقها، لتبتلعه. لكنها وجدت لسانها أصبح داخل فمها لخشية ألصقت

[1] جريدة "الشعب" الخميس 26 ذي القعدة، 1399هـ - ص6.

وأحست أنها تريد أن تتهاوي على الأرض، ولكن سمعت الصوت ثانية وبنفس الضعف والحشرجة الواضحة يطلب منها الدخول، وأحست أن شيئا ما يجعلها تتشجع وتسحب قدميها في شبه انزلاقة إلى الغرفة التي كانت تقف قريبا من بابها.

✓ ولكنها لم تكن واهمة أو مصابة بالجنون، كما أدخلت في نفسها، لأنها رأت نفسها أمام شبح هزيل ينام على سرير، وتغطيه ملاءة بيضاء، وعيناه غائرتان، فحين رآها ذلك الشبح تحرك، ليجلس وبصوت أشبه بمن يتكلمون عن الماضي البعيد يناديها: ابنتي سالي: لقد قادك القدر؛ لأراك، ولتكفري لي عن سيئاتي معك.

- اقتربي يا ابنتي، ولا تخافي، اقتربي ولا تخافي، أنا لست بشيخ ولا ميت. ولكن قريبا ستكون نهايتي حين أريح ضميري وألقى الصفح والغفران منك.

اقتربي يا حبيبتي... وكانت الدموع في عينيه جامدة واليدان منه مرتعشتان. وسالي تحاول أن تقترب، والفزع قد شل منها الأوصال وليس على فمها سوى "خالي... أنت... أنت تقول ذلك؟ وهي تتذكر من يحضرون الأرواح.. وهو يجيبها: - أجل، أنا هو، لقد أصبحت كما ترين: إن قصتي مع الزمن ومعك ومع تشردك هي التي جعلتني كما أنا الآن، أنام على فراشي نومتي الأخيرة... ولكن كانت منذ سنوات...

غير أنني ما كنت أحس بها حتى حطمت وتحطمت أنا... لقد أحببت زاهية أكثر من كل شيء رغم أنها لم تعطني الولد... ولكن علق قلبي بها... وحين أتيت بك، لتعيشي معنا. أصرت على أن تزوجك لأخيها، وإلا فسوف تتركني. وهذا هو الذي جعلني أخفي عليك رسائل راضي، وأصررت على تزويجك من كمال. ولم أكتف بهذا بل بعثت لراضي بأن لا يرسل لك أية رسالة لأنك تزوجت ورحلت مع زوجك.

وحين عاد تأكد أنه لم يجدك. وطبعا اشتد غضبه، وعاد وهو متأكد من خيانتك.

ورغم تضحياتي الكبيرة بك في سبيل العيش مع زاهية، إذا هي تعرض عني وترفض أن تعيشي معي بعد ذلك، فمرض مرضا شديديا نقلت على غثره إلى المصحة، ولما يئسوا من شفائي عادوا بي إلى داري، وأنا أتعذب بما هو أقسى من المرض.

أتمنى أن أموت. ولكن ليس قبل أن أراك، وأبلغك الحقيقة التي من أجلها أنتقم الله ل كوبها فسد علي كل ما اعتزمته وما ضحيت بك من أجله. جعلتك لبنة للبناء، لكن انقض على رأسي. وليت الأمر توقف علي بل الندم عليك وعلى ما جنيته على راضي جعلني أتمزق كل يوم.

إني أطلب صفحك، لأني لا أستحقه... حاولت أن أفعل شيئا لإصلاح ما أفسدته، وأنا متأكد أنه سوف لا يغني عني راضي، ولا يسعدك مثل السعادة التي كنت السبب في حرمانك منها".

"... كل ما أتمناه أن يعيد الله إليك راضي، كما أتمنى أن يتقبل أمنيتي، ولو

كنت، في نظره ظالما، فهذا آخر ما أتمناه. وأن تتغاضي عن خزيي وعاري، ولو عذبت بعد ذلك بكمال!
تمتم بالدعوات وتواصلت الحشرجة، وانفصلت أيامه عن أيام الخليقة الباقية، لأجل ذلك انعقد لسانها، واختلطت عليها الحقائق...".
"... مر ليل سالي، وهي صامتة ومتحيرة، لا تعرف ولا تصدق أهل راضي.. يا إلهي لم يخطر ببالي أنه يفعل ذلك ليفرق بيني وبين راضي، وأنا لماذا لم أسأل؟ لمَ لمْ أبحث؟ ألا أسأل؟ هذا قدري؟ أين راضي؟ أين راضي؟ أين هو الآن؟ أين أنت يا من أوصدت عتبات أبواب قلبي؟ عاشت في أوهام أياما ثم انفجرت البكاء".
"... فجأة، وكمن صحا من غفوة، سمعت من ينادي، وبشعور لا إرادي ألتفتت نحو الصوت... لكن سالي هبت من جلستها وجرت نحو الرجل وهي تصرخ كمن لدغه ثعبان: راضي راضي، وأغمي عليها بين يديه لحظة كانت إماءة دهشة.
ورفض لما يرى ولا يصدق ثم صارت تحملق فيه، ثم تعود لنفسها، فتجد أن كل شيء حولها يدور بسرعة والأحداث تختلط في رأسها...".
"... عرفت أن نهاية الصبر جنون أو بالأصح نهاية الكبت جنون... ولكن راضي قطع عليها حيرتها بعد أن أصيبت بما أصابها. إلا أنه كان لديه ما يجعله أشد منها تجلدا وهو اعتقاده الحازم فيها وعدم القدرة على المقاومة والتحدي لخالها والهروب إليه. ولكن رغم ذلك لم يستطع أن يكتم ما يقليه من فرص لقاء وشوق وعذاب طويل... جلس كلاهما على نفس الأريكة. لم يستطع واحد منهما أن يتفوه بكلمة واحدة.
سالي: ألقت الزمام منها: ذرفت كل ما تبقى لديها من دموع، وراضي يمسك بها بكلتا ديه والكلمات شردت من ذهنه.

وعلى هذا النحو تتلاحق أحداث القصة في كثير من التشويق في لغة أنيقة ورشيقة وفي معالجة فنية قابلة لتتأويل والتفسير والتحليل مرات.

4 – الخاتمة

والحق أن لكاتبة هذه القصة أن تقرر مصير أبطال قصتها: كيف شاءت، فهي التي أبدعتهم من خيالها الخصب. ولكن للمتلقي الذي تتحدث إليه مطلق الحرية في مناقشتها الحساب العسير واليسير حول أبطال قصتها ال1ين حركتهم في زمان هو جزء من ماضي المتلقي وحاضره ومكان هو البيئة الاجتماعية السعودية التي لا تختلف كثيرا عن البيئة المونريتانية وإن كانت تختلف من حيث العمران.
إن شخوص "سهرة وداع" في خصائصها العامة ومميزاتها النفسية لا تخلو من الافتعال. ولئن أمكن تصور وجود هذه النمائد البشرية لها في البيئة السعودية، فإن كثيرا منها يوجد في البيئة الموريتانية بأسماء أخرى. ولكن خيار

التجديد الفني لابد منه في الشخوص وغيرها.

لقد جاءت هذه القصة في لغة جذابة، بعيدة عن الضعف والقسوة، فهي تأخذ بالألباب، فيتلقفها المتلقي لاهثا وراء سيرورة أحداثها وشخوصها وما فيها من العجائب والغرائب التي تفرض على المتلقي المصداقية، ما حكته القاصة، ولو لم يتوفر عنه مضاهاة الواقع المعيش، أحيانا، ولذلك تعلق المتلقي بمتابعة حركات أبطال القصة على مسرح الأحداث وكأنهم وددوا حقيقة فيتعاطف مع بعضهم "سالي" ويحقد على بعضهم (راضي) كأنهم أحياء يرزقون ويمشون في الأسواق.. وهذه من الملامح الإبداعية والماتعة في هذه القصة استحقت بها القاصة أن تعتمد رائدة وسفيرة فوق العادة وكاملة السلطة للفن القصصي الموريتاني السعودي النسائي الذي يتميز بالإبداع، والإمتاع للطباع.

5 – مصادر الدراسة ومراجعها

أولا: المكتوبة:

- ✓ بحيدة بن الشيخ يربان الإدريسي: أعلام الشناقطة في الحجاز والمشرق، جهودهم العلمية وقضاياهم العامة من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر الهجريين. الطبعة الأولى، 1430هـ/2009م، دار النشر الدولي للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.
- ✓ جريدة الشعب الموريتانية، عدد الخميس 26 ذي القعدة 1399هـ/1978م؛
- ✓ رشاد رشدي: (دكتور): فن القصة القصيرة، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة 1973؛
- ✓ كراي: (1992م) قاموس مصطلحات الأدب (بالإنجليزية) لندن، لونكمان، يورك للصحافة؛
- ✓ مجدي وهبة: (دكتور)، مصطلحات الأدب (إنجليزي) فرنسي – عربي، مكتبة لبنان بيروت 1974م.
- ✓ ثانيا: المروية:
- ✓ اتصال هاتفي مع القاصة عائشة محمد المصطفى زين العابدين البوري يوم 2015/09/25م، الساعة الخامسة مساء في المدينة المنورة.

مفهوم الإصلاح في الفكر الإسلامي

بقلم:د/ الطيب بن عمر

مدير مكتب رابطة العالم الإسلامي بموريتانيا

المقدمـــة:

إن قضية الإصلاح هي أكبر قضية في حياة البشرية، وهي المهمة الكبرى للأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وخلفائهم من العلماء، وذوي الاهتمام بالشأن العام، ذلك أن طبيعة الإنسان وطبيعة الاجتماع البشري، وما يتولد عنهما من تعقيدات بالإضافة إلى حاجة الإنسان إلى الإطار التوجيهي، كل ذلك وأسباب أخرى يوجب على البشرية أن تظل في حالة من التوتر الدائم لعلاج أخطائها وتقويم مسيرتها، ومقاربة منهج الفطرة والاستجابة لأمر الله تعالى والاهتداء بهديه.

قضية الإصلاح هذه إلى جانب أنها أهم قضية في حياة الناس هي أعقد قضية أيضا، ويتجلى الابتلاء فيها في أتم صوره ومعانيه بسبب أن الإنسان عاجز عن القبض على الحقيقة دفعة واحدة، كما أنه عاجز عن الإلمام بالشأن الإنساني كله من جميع جوانبه وأبعاده، فهو حين يظن أنه أصلح جانبا من جوانب الحياة لا يدري بالتحديد مدى الفساد والضرر الذي يمكن أن يلحقه بالجوانب الأخرى، وقد لا يظهر له ذلك إلا بعد مدة طويلة، أضف إلى ذلك تفاوت الخلفية العقدية والثقافية والمزاجية لدى المصلحين، واختلاف زوايا الرؤية.. كل ذلك يجعل الجهود الإصلاحية مشتتة، وأحيانا متصادمة، يجهض بعضها بعضا.

ولكي نطلق صفة الإصلاح على شخص ما لابد أن يتحلى بصفتين:

الأولى: تشبعه بالرجاء والأمل في إمكانية حدوث الإصلاح والقضاء على الفساد، والانحراف، أما اليائسون فإنهم يرون عملية الإصلاح أشبه بالقيام بطلاء سفينة آخذة في طريقها نحو القاع.

والثانية: هي امتلاك حساسية عالية نحو بعض ضرورات التغيير، بشكل يضمن لمن يسعى إلى الإصلاح الفعالية والإيجابية.

وسنعرض في هذا البحث لبعض مسائل الإصلاح التي نعتبرها ضرورية في سبيل النهوض بعملية الإصلاح من خلال مفهوم الفكر الإسلامي بشكل يساهم في رقي الأمة وتقدمها وقد اقتضت طبيعة البحث في هذا الموضوع أن يشتمل بعد المقدمة على ستة محاور وقائمة للمصادر والمراجع وفيما يلي تفصيل ذلك:

المحول الأول: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وسيلة للقضاء على الانحراف

المحور الثاني: المنهج الإصلاحي مجموعة متكاملة من الأنظمة

المحور الثالث: لا صلاح للفرد إذا لم نصلح الوسط الذي يعيش فيه

المحور الرابع: معالجة الانكسار النفسي لدى المسلم

المحور الخامس تحسين وضع الانسان المسلم

المحور السادس: مساهمة العمل الإصلاحي الدعوي في بلورة المشروع الوطني

قائمة المصادر والمراجع

المحور الأول: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وسيلة للقضاء على الانحراف

إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من المبادئ الإسلامية المهمة وهو أصل عظيم من أصول الإسلام وواجب من واجباته وبالقيام به تحمل الناس على السير في طريق الحق فتقل المفاسد وتسود المثل العليا الرفيعة.

ولأمة الإسلام أن تفاخر بهذا المبدأ العظيم الذي تتسع دلالاته لمعان نبيلة كثيرة، أهمها أن الأمة تتواصى بالخير، وتتناهى عن الشر وبهذا تكون الأمة متضامنة متلاحمة يقظة، تعرف الخطأ من الصواب، وتحاول تشجيع الخير ومحاصرة الشر، وهي إلى جانب ذلك تقف مع الحق ومع الضعيف والمظلوم، وتأخذ على يد الباغي والجاني حتى ترده إلى جادة الصواب.

ومبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دليل واضح على التفاف الأمة حول أمر الله فالحسن ما حسنه الشرع، والقبيح ما قبحه[1]، ووظيفة الأمة أن تمتثل لأمر الله، وتصوغ أعرافها وتقاليدها، ومواقفها على مقتضاه.

وقد دلت الخبرة الحضارية على أن الثقافة تظل مهمشة وجانبية ما لم تتحول إلى سلوك، أي ما لم تتعمم وتتجسد في الحياة المعاشة، وممارسة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر تحول دون نشر الأفكار الشاذة والخاطئة في أرجاء المجتمع، وتلجئها إلى أضيق الطرق، كما أن الأخطاء تظل قابلة للتكرار والتوسع ما لم يجر التنبيه عليها بصورة دائمة، وهذه الحسبة العظيمة هي التي تؤدي هذا الدور الكبير.

إن انعدام التناهي عن الشر يؤدي بالمجتمع إلى التفكك والانحلال، حيث يتصرف فيه كل فرد وفق هواه ووفق مصلحته، والمجتمع الذي يفعل فيه كل فرد ما يحلو له ليس مجتمعا سليما.

[1]-راجع عن مسألة التحسين والتقبيح ومذاهب الناس فيها نهاية السول في شرح منهاج الأصول للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، تأليف جمال عبد الرحمن بن حسن الأسنوي، مع حاشية محمد بخيت مطيعي 1/82-83.

ولابد من أداء هذا المبدأ العظيم على وجه الحكمة ووفق الشروط والآداب التي ذكرها أهل العلم، وإلا فقد يجهض، ويتحول إلى أداة هدم وتحلل واقتتال داخلي، لكن الممارسة الخاطئة له من قبل بعض الناس لا يمكن أن تكون مسوغا للتضييق والتشنيع على الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، وإنما المطلوب هو إشاعة ثقافة وآداب هذا العمل الجليل، وإيجاد الأطر الفنية والإدارية التي ترعاه وتجسد مفاهيمه بشرط ان لا تحوله إلى أعمال شكلية تفقد الروح والمضمون.

المحور الثاني: المنهج الإصلاحي مجموعة متكاملة من الأنظمة:

الإنسان كل معقد، وحين نقسم شخصيته إلى جوانب متعددة فإننا لا نعني أن كل جانب يستقل في فاعليته وصحته ومرضه عن الجانب الآخر، وإنما ذلك من أجل تسهيل فهم الدراسة والفهم، والملفت للنظر أن المنهج الرباني في إصلاح حياة البشر هو كذلك مجموعة من النظم التي يكمل بعضها بعضا، ولا يعمل أي منها بكفاءة إلا من خلال علاقته التكاملية مع غيره، بحيث يتأثر كل نظام بالقصور الذي يعتري تطبيق باقي الأنظمة. وهذا ليس خاصا بالمنهج الرباني بل إنه عام في كل الانظمة التي تحكم حياة البشر، والديمقراطية[1] الموجودة في الغرب ليست وليدة تطور ثقافي وتداع تاريخي فحسب، وإنما هي نتاج وجود عتبة معينة من الرخاء الاقتصادي، والدول التي اخذت بالديمقراطية في ظل فقر شديد أصيبت بخيبة أمل، لأن أصوات الناخبين كانت تباع لمن يدفع أكثر، أي أن أرباب الثروات الطائلة هم الذين ينجحون وذلك من أجل تعزيز نفوذهم الاقتصادي وكسب مزيد من الثروات، وقد كان أحد الخبراء الإسبان يقول: إن إسبانيا ستكون مهيأة للديمقراطية حين يصل متوسط دخل الفرد إلى ألفي دولار، وقد كان هذا، فعند عشية وفاة فرانكو[2] عام 1974 كان متوسط دخل الفرد 2426 دولارا[3].

أما على صعيد المنهج الرباني فيمكن أن نذكر مثالا واحدا لتوضيح ما نقول:

---

[1]- الديمقراطية: مصطلح غربي مشتق من لفظتين يونانيتين هما: demos (الشعب) وcratos (السلطة)، ومعناهما حكم الشعب للشعب، وتطلق على نظام الحكم الذي يكون الشعب فيه رقيبا على أعمال الحكومة بواسطة المجالس النيابية ويكون لنواب الامة سلطة إصدار القوانين، وقد كانت الديمقراطية انتصارا ضد طغيان الملوك والحكام في القرون الوسطى، ولذا اقترنت هذه بتلك في صيحة الثورة الفرنسية: (اشنقوا آخر ملك بأمعاء آخر قسيس). للتوسع انظر مذاهب فكرية معاصرة لمحمد قطب ص: 178-257.

[2]- هو الجنرال فرانشيسكو فرانكو بهاموند ولد في مدينة (لاكورونا) في إسبانيا سنة 1892م، درس في بلاده وتخرج من كلية الحرب الملكية، وأصبح أصغر جنرال في الجيش عام 1925، وصل إلى السلطة بعد الحرب الأهلية، وقاده إليها انقلاب عسكري قام به ضد الحركة الشعبية في عام 1936م، وقد انتهت الحرب الأهلية بانتصار فرانكو عام 1939م، مما أتاح له أن يحكم إسبانيا حكما دكتاتوريا حتى وفاته عام 1975م وعمره 83 سنة، ويكون بذلك حكم إسبانيا لمدة 36 عاما متواصلة. نقلا عن الموقع الالكتروني www.qassimg.com والموقع: ar.wikipedia.orh.

[3]- نهاية التاريخ لفرنسيس فوكوياما، ترجمة حسين أحمد أمين ص: 108.

الزكاة جزء من النظام الاقتصادي الإسلامي، وعدم القيام بهذه الشعيرة يؤدي إلى ضعف كفاءة النظام الاقتصادي الإسلامي كله، كما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالنظام الأخلاقي والاجتماعي أيضا، فالمقدار المفروض من الزكاة في الأموال وعروض التجارة والمعادن[1] كاف لسد العديد من حاجات المجتمع الإسلامي على مقتضى الحكمة الإلهية البالغة، لكن ذلك سيكون في الأحوال العادية والطبيعية، وفي غير الأحوال الطارئة، كما في حالات الزلازل والفيضانات، وذلك أيضا فيما إذا التزم أغنياء المسلمين بإخراجها، وإذا استمر ذلك الالتزام حقبة مناسبة من الزمن، فلو قدرنا أن 10% من الأغنياء أخرجوا الزكاة وأن التزامهم بأدائها - في مجتمع ما - لم يمض عليه سوى سنتين، فإن الزكاة آنذاك لا تقوم بمهامها على الوجه المطلوب، حيث أن الحالتين اللتين ذكرناهما تجعلان الفقر يتراكم، ويتفاقم إلى الحد الذي لا تفي أموال الزكاة بالتخلص منه.

ثم إن نظام الزكاة يؤدي مهامه في ظل فعالية الأنظمة الأخرى، فإذا كانت موارد القطر شحيحة جدا، أو كان النظام السياسي فيه مختلا، وأدى ذلك إلى انتشار البطالة والعطالة عن العمل، فإن نظام الزكاة بالتالي لا يوصلنا إلى الأهداف المنشودة منه.

وباعتبار الزكاة جزءا من النظام الاقتصادي الإسلامي فإنها أيضا لا تؤدي وظائفها إلا بفاعلية النظام الذي تنتمي إليه فمثلا "القرض الحسن" جزء من ذلك النظام، وإعراض الدولة أو الشعب عنه يؤدي إلى نوع من تعطيل حركة المال وتداوله، وبالتالي إلى ضعف حركة التنمية والاستثمار، مما يفضي أيضا إلى قلة فرص العمل وكثيرة الفقراء والمعوزين.

ومرة أخرى، فإن فاعلية نظام الزكاة ترتبط جزئيا بقيام الدولة بواجباتها في ضمان الحد الأدنى من المعيشة للفقير بالقدر الذي يحفظ عليه كرامته، ويجعله في وضع منتج مثمر، فإذا عجزت الدولة عن ذلك، أو قصرت فيه فإن آلية "نظام السوق" ستوجد شريحة واسعة من المحتاجين الذين لا يمكن أن تقوم بهم أموال الزكوات والنذور والكفارات.. وينفعل كل ذلك ويتأثر بقوة النظام القيمي وفاعليته، فإذا كان نشطا اندفع الناس إلى التطوع بالكثير من الأعمال الخدمية، واندفع كثير من الفقراء إلى العمل والحركة مع حسن التدبير والتعفف عن أموال الآخرين مما يخفف من شدة الحاجة

هذا كله يدل على شيء واحد، هو أنه لا مناص للمصلح من الرؤية الشاملة وإدراك العلاقات التبادلية بين جوانب الحياة كافة.

[1] - انظر كتاب الزكاة في بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ص 229 وما بعدها، وزكاة المعادن فقه مقارن تأليف المختار بن عمر ص: 46 وما يليها.

المحور الثالث: لا صلاح للفرد إذا لم نصلح الوسط الذي يعيش فيه:

إن مجرد دعوة الناس للاستقامة والعمل والتمسك بأهداف الفضيلة سيكون محدود الفائدة ما لم تتجه الجهود لتهيئة الظروف المحيطة بالفرد المسلم، لقد طرحت أفكار إصلاحية كثيرة خلال القرنين الماضيين، وألقيت مواعظ أيضا كثيرة، لكن الأفكار الإصلاحية كانت تفتقر دائما إلى السياسات والآليات والبرامج التي تحيلها إلى واقع معاش، ومن ثم فإننا ما زلنا نشعر أننا ما فتئنا نردد ما قيل قبل قرنين عن الداء والدواء والمشكلات والحلول..

وحين تبذل جهود مباركة في تسحين الوسط المعيشي والاجتماعي وتصيب تلك الجهود شيئا من النجاح، فإن الجماعات الإصلاحية سوف تستفيد من ذلك في الرقي بأعضائها وأحوالها المختلفة، فقد أثبتت التجربة أن أية جماعة لا تستطيع أن تتجاوز كثيرا السقف الحضاري الذي يحدده المجتمع الذي تعيش فيه، ومن ثم فإننا نرى بعض الأمراض الاجتماعية موجودا في داخل الجماعات الإسلامية، وهذا أمر طبيعي ومفهوم، إن الذين يستطيعون تجاوز وضعية مجتمعاتهم إلى الحد الأقصى اندر من النادر، وإذا استطاع أولئك النوابغ توليد بعض الأفكار الفذة فإن مجتمعهم يظل عاجزا عن الاستفادة منها، لأن المجتمع يحتاج إلى نوع من الأهلية والاستعداد لفهم الفكر الجديد وتمثله، وقد لاحظ الأستاذ مالك بن نبي[1] رحمه الله أن أفكار ابن خلدون[2] لم تؤد إلى أي تقدم اجتماعي في عصره، لأن صلتها بالوسط الاجتماعي معدومة[3]، فتحسين المناخ العام هو تحسين مباشر لأحوال الجماعات الإصلاحية، وتدهوره لابد أن ينعكس عليها بصورة أو بأخرى.

إن هناك ميادين كثيرة ما زالت بكرا، ولم تبذل فيها جهود إصلاحية ذات قيمة، مثل مجالات البحث العلمي والاجتماعي والتدريب الفني والدراسات التي تتعلق بالبيئة والتلوث والمرافق العامة والموارد الأولية والاقتصاد في الاستهلاك والبطالة وضمان حقوق المواطن والدفاع عن الضعيف والمسكين...

---

[1]- هو مالك بن نبي مفكر إسلامي جزائري ولد في مدينة قسنطينه سنة 1905، ودرس القضاء في المعهد الإسلامي، وتخرج مهندسا ميكانيكيا بالمعهد العالي للهندسة بباريس، وزار مكة وأقام بالقاهرة سبع سنوات، أصدر بها معظم آثاره باللغة الفرنسية، نحو 30 كتابا، جلها مطبوع، ترجم بعضها للعربية وكان من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة، وتولي إدارة التعليم العالي بوزارة الثقافة والإرشاد القومي بالجزائر، توفي ببلده سنة 1973، انظر الأعلام للزركلي 266/5.

[2]- هو عبد الرحمن بن محمد بن خلدون المؤرخ والعالم البحاثة، ولد بتونس عام 732هـ ونشأ بها ثم رحل إلى فاس وغرناطه والأندلس، وتولى أعمالا كثيرة ثم توجه إلى مصر فأكرمه سلطانها ألف كتبا اشهرها تاريخه المسمى العبر وديوان المبتدأ والخبر، اشتهرت منه المقدمة توفي في القاهرة 808هـ، انظر نفح الطيب لأحمد المقري 414/4، ونيل الابتهاج لأحمد بابا التنبكتي ص: 17، والأعلام للزركلي 330/3.

[3]- مشكلة الثقافة تأليف مالك بن نبي ترجمة د. عبد الصبور شاهين ص: 63.

هذه القضايا وأخرى غيرها تشكل ركائز مهمة في إصلاح الوسط الاجتماعي والرقي بأفراده.

المحور الرابع: معالجة الانكسار النفسي لدى المسلمين

إن المعالجة العقلية والفكرية لقضايانا شيء لابد منه، ولا يغني عنه أي شيء آخر، لكن علينا أن نعترف أن مشكلاتنا ليست فكرية وحضارية فحسب، وإنما هي نفسية أيضا بل إننا نقول إن كل أشكال الهزائم التي يمكن أن تصيب أمة ما تظل محدودة التأثير ما لم يتولد عنها هزائم نفسية تزعزع ثقتها بنفسها ومبادئها، وتسد آفاق النصر والتقدم في وجهها.

ولا يدعي أحد أن روحنا لن تحتل وأن نفوسنا لم تنكسر، وكيف لا يكون الأمر كذلك، ونحن نتلقى أصداء الهزائم في كل يوم، وعلى كل صعيد، بل إننا نقول إن الذي لا يرتاع للحالة المأساوية التي صارت إليها الأمة يكون قد اكتسب مناعة ضد آلام النكبات والنكسات، وفقد الإحساس بالزمان والمكان والأحداث وهو كمن يترنم في المقابر.

في مواجهة الانكسار النفسي سيكون إحداث انتفاضة نفسية جزءا مهما من الحل، فالتنظير العقلاني منفردا قد يؤدي إلى الإحباط، ومن ثم فإن بث روح "الاستعلاء" بالإيمان والخصوصية الرسالية والمنجزات التاريخية، يظل مهما لتجديد الروح ونفض اليأس والقنوط عن نفوس المسلمين، هذه الانتفاضة المطلوبة تحتاج إلى تعزيز الانتماء من خلال التضحية والقدوة الحسنة، وتحتاج كذلك إلى نوع من إبراز الإيجابيات التاريخية والحاضرة، كما تحتاج كذلك إلى التأكيد على إمكانية تحسن الأحوال، فإن خسارة جولة أو جولات لا تعني خسارة المعركة ما دام الإصرار على كسب الفوز موجودا.

إننا نعتقد أننا نتمتع بخاصية حضارية فريدة، هي أننا نصدر في رؤيتنا للحياة عن منهجية ربانية معصومة، ومن ثم فإننا قادرون على محاكمة التاريخ، والواقع ومنجزات الآخرين، ونحن إن شاء الله تعالى بحوله وقوته قادرون على الإفاقة بعد الكبوة من خلال رجوعنا إليها واسترشادنا بها.

المحور الخامس: تحسين وضع الإنسان المسلم:

لابد لأعمال الإصلاح أن تستهدف تحسين وضع الإنسان لدينا هذا الإنسان الذي استهدفته الشريعة الغراء وسخر الله تعالى له كل ما حوله، وأوجد له الإسلام من ضمانات العزة والكرامة ما لا يوجد له مثيل في أي دستور من الدساتير، لكن ضرورة الاجتماع الإنساني تحتم نوعا من التنظيم لسلوك الناس وعلاقات بعضهم ببعض، وحين كان المسلمون يعيشون في مجتمعات بسيطة كان كل واحد منهم يمارس حريته على نحو ممتاز، لكن حين دخلت الأمة في متاهات الجمود والانحطاط صارت تميل إلى

القيود والانغلاق وتخشى من الانفتاح والتجديد والطلاقة، وكان ذلك في الحقيقة من النتائج السيئة لارتباك وعي المسلم تجاه التوفيق بين المجموعات المتقابلات، ذلك التوفيق الذي لا يمكن أن نحوزه أبدا من خلال التنظير والتأمل، وإنما من خلال وهج الانطلاق الحضاري والحركة الثقافية المتجددة، ولا يخفى أن ضرورات العيش وتداعيات الفاقة قد جعلت من المسلم إنسانا ذليلا يحتمل الآلام والعذاب إلى ما لا نهاية، وصار السكوت عن الحقوق المغتصبة شيئا شائعا لدى السواد الأعظم منا، والخوف من العدوان الخارجي، والحرص على تماسك الجبهة الداخلية كان عاملا حافزا على كبت حق التعبير الذي أباحه الإسلام للمسلم، بل أمره به، ولكن هاجس الخوف من الفتنة والوقوع في الفوضى والتوحش ظل يسيطر على كثير من المسلمين على مدار التاريخ، وقد أسهم كذلك في خنق عدد من الحريات العامة التي يتيح الإسلام للمسلم ممارستها، ولهذا الهاجس وجاهته، لكن الشيء إذا زاد على حده انقلب إلى ضده، ومن ثم فإن الأمة في عصورها المتأخرة وقعت في الركود والجمود وتراكم الأخطاء والانحباس الاجتماعي وانغلاق باب الاجتهاد والتدهور الثقافي.

ولا ريب أن التركيز الزائد على حرية الفرد قد يؤدي على نتائج مدمرة، ولا سيما في حالات الجمود واختلال التوازن وانقسام الوعي، ومن ثم فإن هناك سياستين لابد من اتباعهما على هذا الصعيد:

- سياسة البناء النفسي للفرد ببث الشجاعة الأدبية فيه، وتسهيل نيل الوصول إلى حقوقه، ودفعه إلى ممارسة حرياته المشروعة.
- سياسات تسعى إلى دمج الفرد في مجتمعه، وتعظيم الشعور بالمسؤولية لديه، وتنمية روح التعاونية الإيجابية فيه..

وفي نظري إن الإنسان الذي يحمل نفسية "العبد" لا يمكن له أبدا أن يندمج اندماجا إيجابيا في الجماعة التي يعيش فيها، حتى لو كانت جماعة عبيد، لكنه يختلط بها، ويعايشها، لأن الرق الشعوري والفكري لا يسمح لشيء من الطلاقة والتدفق الداخلي بالتفتح والاندفاع، وهما شرطان أساسيان للاندماج المجتمعي السوي.

إن كثيرا من الإسلاميين يخافون من كلمة "حرية" وذلك خوف لا مبرر له، فالحرية تعطي فكر الأمة ومبادئها مناعة وبلورة وفرصا للتحقق لا يمكن أن توجد في أجواء الانغلاق والقهر.. وإذا قارنا وضع الإسلام والمسلمين في الغرب مع الأوضاع التي كانت سائدة في المعسكر الشيوعي، لوجدنا صدق ما نقول.

المحور السادس: مساهمة العمل الإصلاحي الدعوي في بلورة المشروع الوطني:

إن من واجب المصلحين والقائمين على العمل الدعوي في كل قطر من الأقطار

الإسلامية أن يساهموا في بناء ملامح المشروع الوطني وبلورته، لأن ذلك هو الإطار الذي يتمكنون من خلاله من المساهمة بشكل بارز في عملية الإصلاح الحضاري، ويمكن تعريف المشروع الوطني بأنه: "الخطوط العامة لما يتراضى على إنجازه أهل قطر في مرحلة تاريخية معينة".

ويمكن للمصلحين والقائمين على الدعوة المساهمة في المشروع الوطني من خلال ما يلي:

أ- تعزيز التلاحم الاجتماعي، وذلك من خلال الدعوة إلى عقيدة التوحيد، المحور الذي تدور في فلكه كل الرؤى والتصورات والتوجهات والتفريعات الفكرية، وإشاعة الالتزام والخلق القويم والمعروف والإحسان وصلة الأرحام... وامتصاص التوترات المذهبية والعرقية واللغوية التي قد يأتي بها التنوع الثقافي، وذلك من خلال الدعوة إلى إشاعة العدل، وتجاوز هذه الخصوصيات بأخذ الدولة مسافة واحدة عنها جميعا.
ولابد لتحقيق ذلك أيضا إلى الدعوة لدعم الطبقة الوسطى ومساعدة الفقير والضعيف ومحاصرة ذوي الدخل غير المشروع الذين يعدون المسؤول الأول عن تهميش الطبقة الوسطى والتقصير في حق الفقراء والمساكين.

ب- تأمين السلام الداخلي من خلال التعاون بين الدولة والشعب في تحقيق الأهداف العليا، وإشادة المرافق العامة، وتحقيق تحالف قوي في وجه العدوان الخارجي الطامع في خيرات البلاد، ولن يتم ذلك إلا من خلال نشاط التبادل الاجتماعي وشفافية الدولة وإيصال الحقوق إلى أصحابها وإيجاد تكافؤ الفرص بين الناس، وإصغاء كل الأطراف لملاحظات بعضها بعضا، ومحاسبة المفرطين ومحاربة الفساد والمحافظة على مقدرات الوطن، وبر الناس بأوطانهم ومكافأة المحسن وتشجيع المبادرات الفردية الإيجابية...

ج- تعظيم الانتماء لأمة الإسلام: فهذا الزمان زمان الكبار وزمان الكتل السياسية والاقتصادية، ومهما بلغت قدرات أي بلد إسلامي فإنه سيظل صغيرا جدا، وسيظل بحاجة ماسة إلى التعاون والتكامل مع البلدان الإسلامية الأخرى.
ذلك أن خدمة الأوطان وتنمية المعطيات المحلية لا يسوغ في حال من الأحوال إيجاد انتماء ضيق بديل عن الانتماء الإسلامي أو مضاد له، فالأعداء يعاملوننا على أننا شيء واحد، وينبغي أن نكون كذلك.

د- المساهمة في تطوير النظم التربوية والتعليمية، وتدعيم مجالات البحث العلمي، وتعزيز التدريب الفني وتأهيل الكفاءات العلمية والمهنية وتغيير العادات والتقاليد التي تحول دون التوجه التخصصي المناسب في

بعض الحرف والمهن، وتوفير الإمكانات اللازمة لإشاعة الثقافة الراقية ومحو الأمية والقضاء على الجهل..

ه- الامتداد نحو الآفاق الخارجية، ورسم المجالات الحيوية التي تمثل نوعا من النفوذ الأدبي والمادي في أرض الآخرين، والإمكانية الأهم التي يمتلكها المسلمون في هذا المجال هي رسالة الإسلام بما تحويه من مبادئ وقيم ونظم ربانية هادية، فينبغي أن يكون من الاهتمامات الأصلية لكل مشروع وطني نشر رسالة الإسلام في الدول غير الإسلامية المجاورة والبعيدة، فذلك لا يخدم مصالحنا فحسب، لكنه قبل ذلك جزء من مسوغات وجودنا على هذه الأرض، وإننا لنشعر أن أمة الإسلام فقدت هيبتها في العالم لما تخلت عن مهمتها في البلاغ المبين وحمل أعلام الهداية للعالمين، ونشر تعاليم الإسلام الصافية من مصادرها الأولى كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وفق منهج السلف الصالح ومن سار على نهجهم من أئمة السنة والهدى.

الخاتمة:

إن قضية النهوض بعملية الإصلاح في مجالات الحياة كلها تعتبر من أولويات القضايا المركزية لهذه الأمة، فنحن أمة رسالتها الأساسية في هذه الحياة هداية الخلق ونشر الحق والعدل والخير وتعبيد الناس لقيوم السموات والأرض، كما أن إصلاح المجتمعات الإسلامية وتخليصها من حالة الوهن والغثائية من الهموم العامة لمعظم أبناء أمة الإسلام على اختلاف طبقاتهم وأوضاعهم، ولذلك فإن جعل مفهوم الإصلاح في الفكر الإسلامي ثقافة لدى كل مسلم يتطلب تيارا متواصلا من الحملات التعليمية والتثقيفية والإعلامية بكل الوسائل المتاحة من أجل توسيع قاعدة المفاهيم والمبادئ والآداب الإصلاحية المشتركة بغية أداء الأمانة وتبليغ الرسالة على أو سع مدى ممكن...

وبما أن واقعنا اليوم يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى اليقظة واستعاب الفكر والقضايا الكبرى التي أصبحت تفرض نفسها على الأمة سواء فيما يتعلق بعلاقاتها فيما بينها (الإصلاح) أو فيما يتعلق بعلاقاتها مع الأمم والحضارات الأخرى، أو فيما يتعلق بالقضايا المصيرية التي تؤرق الجنس البشري برمته، كالغلو الديني والتطرف....

وفي هذه الخاتمة نود أن نضع بين يدي القارئ الكريم أهم ما توصلت إليه من نتائج في هذا البحث:

1- إن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من المبادئ الإسلامية الأساسية وهو أصل عظيم من أصول الإسلام وواجب من واجباته وبالقيام به تحمل الناس على السير في طريق الحق فتقل المفاسد وتسود المثل العليا الرفيعة.

2- أهمية الزكاة في النظام الإسلامي الاقتصادي ودورها في التكافل الاجتماعي وتخفيف معاناة الفقراء والمساكين وذوي الحاجات....

3- إن مجرد دعوة الناس للاستقامة والعمل والتمسك بأهداف الفضيلة سيكون محدود الفائدة مالم تتجه الجهود لتهيئة الظروف المحيطة بالفرد المسلم والتحسين من ظروفه الاقتصادية والاجتماعية وهو ما تسعى الحكومة الحالية جادة في إنجازه.

4- إن المعالجة الفكرية والعقلية لقضايانا شيء لابد منه ولا يغني عنه أي شيء آخر لكن علينا أن نعترف أن مشكلاتنا ليست فكرية وحضارية فحسب وإنما هي نفسية أيضا.

5- إن كثيرا من المصلحين يخافون من كلمة حرية وذلك خوف لا مبرر له فالحرية تعطي فكر الأمة ومبادئها مناعة وبلورة وفرصا للتحقق لا يمكن أن توجد في أجواء الانغلاق والقهر.....

6- ضرورة تعزيز التلاحم الاجتماعي خدمة للمشروع الوطني الذي يعتبر أحد أهم محاور الإصلاح وذلك من خلال الدعوة إلى ترسيخ الوعي الديني والقيم والمثل العليا الرفيعة وإشاعة التزام والخلق القويم وصنائع المعروف والإحسان وصلة الأرحام وامتصاص التوترات المذهبية والعرقية واللغوية التي قد يأتي بها التنوع الثقافي في بلد ما.....

قائمة المصادر والمراجع

- ✓ الأعلام لزركلي طبعة دار العلم للملايين بيروت
- ✓ الأمة الإسلامية والعولمة د. محمد سيد طنطاوي رابطة العالم الإسلامي المؤتمر الرابع 2002م.
- ✓ البحث عن المستقبل د. رجب البن عالم الكتب القاهرة.
- ✓ بداية المجتهد لابن رشد طبعة دار الكتب العلمية بيروت.
- ✓ زكاة المعادن المختار بن عمر دار القلم دبي 1415هـ.
- ✓ العولمة جلال أحمد أمين دار الكتب العلمية بيروت.
- ✓ العولمة والحياة الثقافية في العالم الإسلامي د. عبد العزيز التويجري رابطة العالم الإسلامي المؤتمر الرابع 2002.
- ✓ المذاهب الفكرية المعاصرة محمد قطب دار الشروق 1991م.
- ✓ المسلمون وتحديات العولمة د. مانع بن حماد الجهني رابطة العالم الإسلامي المؤتمرَ الرابع 2002م.
- ✓ مشكلة الثقافة مالك بن نبي د. عبد الصبور شاهين دار الفكر.
- ✓ نفح الطيب عن غصن الأندلس الرطيب أحمد المقري طبعة مصر 1302هـ.
- ✓ نهاية التاريخ لافرانسيس فوكوياما ترجمة حسين أحمد أمين نشر مركز الأهرام القاهرة 1413هـ.
- ✓ نهاية السول في شرح مناهج الأصول للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي تأليف جمال عبد الرحمن بن عبد الرحمن الأسنوي مع حاشية محمد بخيت مطيعي طبعة بيروت.
- ✓ نيل الابتهاج بتطريز الدباج لأحمد باب التنبكتي الطبعة الفاسية.
- ✓ مجلة الحوادث العدد 2310 بتاريخ 3-2001-9 م.
- ✓ الموقع الالكتروني www.qassimg.com , والموقع ar.wikipedia.org.

البعد الأخلاقي في الأدب الحساني

محمد ولد أحمد الميداح

يقول الكاتب والأديب الحسين ولد محنض: "في موريتانيا، رافق الشعر شؤون وشجون المجتمع من خلال مساهمته في شحذ همم المقاومين سواء في الجبهة العسكرية أو الجبهة الثقافية كما تواصل نضال الشعراء بالكلمة الشعرية خلال مرحلة الحركات السياسية...

ومع أهمية المال ومكانته الكبيرة فإن الفقر الحقيقي هو فقر النفس والقلب والمال ليس غاية في حد ذاته وإنما المطلوب من الإنسان – انطلاقا من القيم الإسلامية التي تحكمنا – أن يكف نفسه عن استجداء الغير وأن يسمو بالشعر عن ذلك - إن كان شاعرا - كما يجب عليه أن يجل موهبته الشعرية عن هجو الناس وثلم أعراضهم كما يجدر بالشاعر أن يبتعد عن الفحش والبذاءة فالشعر موهبة جمالية ويجب أن تكون ممارستها جميلة وهو ديوان الأمم الذي تخلد فيه حضارتها وقيمها ومدرستها التي تهذب بها نشأها..."[1]

و نلفت الإنتباه مسبقا إلي أن الشعر لا يقتصر علي سرد الأحداث والتغزل علي المحبوبة بقدر ما هو وعاء لتاريخ وأمجاد وأفراح وأتراح المجتمع...

وللشعراء مكانة مرموقة في تاريخ العرب وقد تعززت كثيرا في الإسلام حيث كان للشعراء دور ريادي في مؤازرة ومدح النبي صلي الله عليه وسلم والوقوف أمام الدعايات المغرضة التي كان أعداء الإسلام يطلقونها بكل شراسة.

وفي هذا السياق، يروي أن **عمر بن الخطاب** رضي الله عنه قال: الشعر يسكن به الغيظ، وتطفأ به النائرة، ويتبلغ القوم، ويعطى به السائل، وقال: نعم الهدية للرجل الشريف الأبيات يقدمها بين يدي الحاجة، يستعطف بها الكريم ويستنزل به اللئيم.

و سأل **الحجاج** مرة **المساور بن هند**[2]: لم تقول الشعر؟ فقال: أسقي به الماء، وأرعى به الكلأ، وتقضى لي به الحاجة، وإن كفيتني تركه.

وقال **عبد الملك بن مروان**: تعلموا الشعر، ففيه محاسن تبتغي ومساوىء تتقى.

[1] - مقابلة مع موقع تيرس ميديا بتاريخ 05 يونيو 2013

[2] - هو مساور بن هند بن قيس بن زهير بن حذيمة العبسي - ولد في حرب داحس قبل الإسلام بخمسين عاما وذكره المرزباني في معجم الشعراء-

ويقول ابن الرومي:

وما المجد لولا الشعر إلا معاهد

وما الناس إلا أعظم نخرات

أما أبو تمام الطائي، فهو صاحب البيت الذي سارت به الركبان علي مر العصور:

ولولا خصال سنها الشعر ما دري

بغاة العلي من أين تؤتي المكارم

تلخص هذه المقدمة دور الشعر والشعراء في صياغة منظومة الأخلاق والقيم السائدة في جميع العصور ويبدو أن معناه صالح لكل زمان ومكان.

ومن المعروف أن الشعوب تتفق في الغالب علي كبريات القيم والأخلاق الفاضلة التي سنتحدث عنها من خلال هذه المعالجة ويمكننا أن نلخص هذه القيم في نقاط محددة هي: الشهامة والمروءة والصدق والأمانة ومد يد العون للضعفاء والمحتاجين بالإضافة الي الكرم ونكران الذات والتواضع وغير ذلك من الأمور التي تجلب المدح لصاحبها والذم لغير المتمسك منها.

وفي ما يخصنا، فإن ديننا الإسلامي جاء مركزا علي هذه القيم كلها وقد بعث **النبي صلي الله عليه وسلم** ليتمم مكارم الأخلاق.

إذن، فلا غرابة إذا كان الموريتانيون متشبثين بميثاق الشرف الذي يسعي الي أن ينتج انسانا فاضلا بكل المقاييس.

ونظرا للمكانة التي يحتلها الشعر في المجتمع الموريتاني، فان منظومة قيمه الفاضلة قد صيغت كلها في ما أنتجه الشعراء وقد حفظها الناس بسهولة.

وفي هذا الإطار، فإن أغراض الفخر والتوجيه والمدح والهجاء تبرز لترسم للمجتمع كيف يعض بالنواجذ علي كل ما من شانه أن ينير مسلكياته بالفضائل ويجنبه الرذائل بأساليب موغلة في البلاغة التي أساسها وضع الكلمة المناسبة في مكانها المناسب.

ويساعد في تجذر ذلك التوجه أن كل الأغراض الشعرية تخدم ذلك الهدف النبيل وإن كان بعضها أكثر ارتباطا به من البعض الآخر.

وسنعرض في ما يلي أمثلة من ذلك، مقتصرين علي الشعر الشعبي لما له من قبول لدي المجتمع الموريتاني بوصفه متناولا من طرف الجميع عكس الشعر الفصيح الخاص بالنخب المتعلمة.

وسنتبع منهجية الأغراض الشعرية.

1-غرض الفخر

يقول أحد النبلاء[1] مفتخرا بقومه ومبرزا ما يتحلون به من قيم فاضلة أساسها الشجاعة والاعتماد علي النفس والصدق :

الاَ انكبـــــــظَ لمدافـــــــعْ	بيكـــــانَّ ثقـــــــلْ الفتـــــنَ
وامنـــين صـــــــالح يُـــدافع	اتْـــركْ عنـــــــدنَ دنيتـــــن
فالخيـــــر مـــدَّ مفلـــــوشَ	واطريكـــــنَ مـــا تُحـــــوشَ
ســـاعت الكطـــع ابـــلا نـــوش	الا نسنـــــــد لجنِيِّـتْـــــن
وايـــن عمـــــن معـــــروش	فـــــارظ عليـــــهم هيْبِـــتن
الا كـــــط جيـــنْ عـــــداوَ	فـــا صـــديكن واهـــل انكـــاوَ
والليـــــن تحـــت لكســـاوَ	والشـــــر[2] فيـــه الا متـــن
مـــا انخـــــلص ابلحـــلا و	واتعـــود كـــذب احـــلا وتـــن

2- غرض التوجيه

تجدر الإشارة إلي أن الموريتانيين بكل أطيافهم يتشبثون بنفس القيم غير أن ذلك لا يمنع أن بعضهم يعطي الأولوية لقيم بذاتها، حسب التركيبة الاجتماعية والاهتمامات الشخصية... فعلي سبيل المثال، يقول الشاعر **الحاج ولد الكتاب**[3] مبينا ما يجب علي الزاوي[4] أن يتحلى به من صفات:

الـــــــزاوي زيُّ فاصبـــــــر	واتمعلـــــيمْ ووســـــعْ اصـــــدر
و ارفـــود الثكّـــلْ اعـــل ادبـــر	و اتمعليـــــــــم فِاجْـــــوَارُ
و الّ فالكـــــفه مـــا احظـــــر	صـــــابْ الســـــانُ شكّـــارُ
زاوي عـــن ديْـــكَ مـــا اكّـــدع	خســـــرت يالنـــاس اخبـــارُ
بـــوش الزجـــاج إلـــى انصـــدع	صـــــدعُ واعِـــــر تجبـــارُ

[1] ـ أحد أمراء ادوعيش حسب الرواية الشعبية المتداولة.
[2] ـ أي الحرب
[3] ـ هو الحاج بن الكتاب بن محمد أشر، فقيه وشاعر مفلق من شعراء الحكمة. عاش بداية القرن العشرين في شمال ولاية اترارزه وكان له محظرة برتادها الطلاب من جميع الجهات. (مدونة واد الناكه)
[4] ـ من فيئة الزوايا وهم أهل اللوح والقلم.

و له :

لا اتكَّيس الجيد[1] بالسيف ما إكَّيس الجيد لعنيف
ألا اتعامل بالمتن اضعيف و لا اتليـن لهل العظمَ
ألا اتميرْدْ ميراد الصيف الا اتزاحم عند الحجمَ
ألا اتعود أوكيل ال ليتام ألا اتعود اعليهم خصامَ
لا ادِّيرْ افراصكْ لعظام ألا اتحوزْ اعظام الرَّدمَ
ألا اتوجه شورك لكلام كانْ كَمَّن حدْ ابكلمَ
ولا اتشيع ابكره أزكَّال باش مالك فايدك ينمَ
مال ماهُ من كسب احلال لا اتشيتك بيه العتْمَ

وفي التوجيه أيضا، نذكر "إطْلِعْ" المتضمنة لنصيحة محمد ولد هدار لابنه امحمد والتي عقب عليها أحد الشعراء المعاصرين بوصية لنجله المدعى أحمد.

وسنكتفي بالوصية الأخيرة نظرا إلي أن شهرة الوصية الأولي تغنينا عن التذكير بها.

يقول صاحب الوصية :

الِّ وَصَّ محمدْ فَاتْ اعليهْ امحمدْ، محَمدْ
ذَ لَوخَرْ، ضَايفْ لُ شيَّاتْ و اموصِّ زاذْ اعليهْ احْمدْ
تْخْميم يَحْمدْ ما تْرفعْ عِسَّاكْ عِسَّاكْ منهَ واكْلَعْ
منْ رَاصَاكْ كُمبتْهَ، وادْفَعْ عنْ حدْ امزَيَّنْهَالَكْ، حَدْ
زَيَّنْهَألَاكْ ما فيهْ انْفَعْ ادْفَعْ عَنِّ حاكْ وبَعَّدْ
منِّ حَاكْ، وزَلَّتْ لُوسَعْ عِسَّاكْ منْهَ، تْعْكَبْ بِشْتْدْ
اخْبَرْهَ فالظِّيلْ، ورتْعْ ثْم الأَ فِبْلَدْ مثاكْدْ
عَنَّ مرْتْعْ وانَّاكْ تْسْمعْ فِيهْ إلاَ جَيْتْ: ذَاكْ احْمدْ
وبَردْ رَاصَاكْ، غَيرْ اموَصِّيكْ يَاحْمدْ، لا يطْرحْ حَدْ اعليكْ
الطنزْ، ولا يشْرم عينيكْ حدْ، ولا يبْلغْ فيكْ الحَدْ
حَدْ ولا زَادْ اشْيلْ اعْليكْ ابْمعْرُوفْ، أطِيهْ الا كِدْ
منْ لحتْرام الِّ عَاطِيكْ و لا تْكْرهْ حَدْ ولا تْحْسَدْ
حَدْ، وسِرَّكْ زَادْ امبَرِّيكْ امِلِّ منْ تْعْطِيهْ الْ حَدْ

[1] - الجواد

وتْـم امشَعْمـدْ، لا يَعْكَـلْ بيـكْ ... الـدَّهْرْ، الأَ.تْـم امشَـعْمدْ
ولاَ تْكْبِـلْ حَـدْ اكْـرَّرْ فِيـكْ ... عِـزِّتْ محَمـدْ، محَمـدْ
مـانِ كَايـلْ لَـكْ مـا يَعْنِيـكْ ... غَيـرْ الَّ حَـانِ تْحْظَـرْ بَعْـدْ
افْـذِيكْ الْعِـزَّ، رَانَـكْ ذِيـكْ ... السَّـاعَ فِيـهْ لاَ تْزْهِـدْ
و احْظَـرْ وادَّوْكَـل واسْتْقَـام ... ولا تْـرْضَ يَكُـونْ ابْمقَـام
اكْبِيـرْ ولاَ تْسْـمعْ لِكَـلام ... افْحَـدْ، ولاَ تْكْبِـلْ تْرتْـدْ
فسَـاغ يُوَّاكْـفْ كِـدَّام ... النَّـاسْ، وبَـرْدْ: لاَ تْنْعَـدْ
مـن كَـوْم الصَّـنْعَ والتْـورَام ... ارَخ لَحْمـكْ وارَتْـاحْ وصِـدْ
زاد الفـوكْ، ولاَ فِيـكْ اعظَـام ... عُـودْ، ولاَنَـك غَـايرْ مـنْ حَـدْ
عسَّـكْ مـن طرْبِـتْ مجْلِـسْ زَادْ ... مانَـكْ مـنُّ لاَهِ تْنْـزَادْ
وخَفَّـفْ فـاتْمِيكِيرْ ولِمـرَادْ ... وُسَـلَّم تْـم وُخِـفْ وُشَـيدْ
واسْـكِتْ واتْفطَّـنَّ واسْـتْفادْ ... ولا تْتْكَـالِعْ فُـرْ امـعَ حَـدْ
لكَـلام، وُكَـلَّلْ فالتْحْشَـادْ ... والبَـدْ وعِسَّـكْ مـنْ تْرْفَـدْ
خَطِيـتْ فُـم الْحَـاسِ وابْـعَادْ ... امـن التْيْتْـيرْ وزَيْـنْ الـردْ
ودِينَـكْ عِـسْ أعليـهْ وُسَـهْديهْ ... بِـالْعِلْم ولَخْـلاَقْ وُنَميـهْ
زَادْ ابْلِمـرُوَّ، ش مـا فيـهْ ... لِمـرَوَّ خَبْـرُ مـا يِشْـتْدْ
ولاَ تْتْمـرَّتْ، شِ مـا عاطِـيهْ ... مـلانَ محَـالْ ازَيـدْ
مـنُّ حَـدْ ولاَهُ وَجِيـهْ ... ذِيـكْ اعْرَفَّـه واعْـرَفْ عَـنْ حَـدْ
كَـاعْ اطْلَـبْ مـلانَ كَافِيـهْ ... و اضـمنْ لِ يَعْطِيـكْ انَّقْصَـدْ
عَـنْ شِ طَيـتْ مـا يِعْلِـم بِيـهْ ... حَـدْ، وعَنَّـكْ يَحْمـدْ محَـدْ
حَـدْ ابْهَـم فِيـكْ اتْحَانِيـهْ ... و اتْخَـرَّصْ مـنْ هَـم شِتْـكِدْ
اتْعَـدَّلْ مـا تْقَّـلْتْ اعْليـهْ: ... مـاهُ وَقْـتْ الزنْـفَ والْيـدْ
يَسْـوَ ذَاكْ الِّ لاَهِ بِيـهْ ... يَصْـدَرْ، لاَ يَصْـدَرْ ممـرْمدْ
واعْـرَفْ عَنَّـكْ ذَاكْ اماسِـيهْ ... زَادْ الاَّ للـوَاحِدْ لَحَـدْ
مـاهُ متْكَّـرْ لِلْخَاطِيـهْ ... (واعْكَـدْ فِمنَـيْنْ أَسْـوَ تْعْكَـدْ،
رَانـكْ ذاكْ امنَـيْنْ اتْوَاسِـيهْ ... أَحْ امركْـتْ اخبـارَكْ يَحْمـدْ)

3 - غرض الحكم

تـــطريكّت آمَّـــاش[1] اصـــلاً مـــا تغـــر ... يحـذرها الشـر والشـرْ مـا يـــجر
والعاقـــل مـــن ذاك يـــحـــذر ... مزالـــت لُمـــور متـــغـيـــب
ذِرْبَـالْـــتْ الخيـــر تنخـــتـــر ... عـــن دَرَّاعْـتْ الشـــر لمجَـيْـب
هـــذا معـــروف فكـــل ابـلـد ... عنـد اهـــل لعقـــول لمشـيـب
والخاســر مـــا كُـــط بـــوْه زادْ حـد ... مـــا جـــات بوَّاهـــت امعَـيـْب

و يقول آخر في تحديد نوعية المعاملات مع الأهل والآخرين مثمنا صلة الرحم ونبذ الغيبة وأخذ الحيطة من أهل الشر:

قريبـــــك لا تقطـــعْ رحـــــمُ ... و النهْـــو احـــذر لا تقتحـــمُ
ولا تبغـــي حـــدْ علـــى شحـــمُ ... ولا تكـــرهْ حـــد اعـــلَ فقـــرُ
والغايـــب خلّيـــلُ لحـــمُ ... والحاظـــرْ خلـــي لـــو وقـــرُ
لا تجـــلِ حسناتـــك يـــا اهـــلِ ... فالخلـــقْ ولا تفلـــش مكـــرُ
وحَمـــدكْ واســـيهْ وشـــكركْ لِ ... مـــنْ لـــهُ الحمـــدُ والشكـــرُ

ومن شدة ارتباط منظومة القيم بالشعر، نورد نصا قصيرا للقاضي محمذن ولد محمد فال "امَّيَيْ" علما وقد رفض شهادة رجل في نزاع عرض عليه. والسبب في عدم قبول تلك الشهادة أن الرجل المذكور كان يرتدي أثوابا فاخرة بينما كان معظم الناس عراة أيام الحرب العالمية الثانية حيث تعطلت المصانع ولم يعد اللباس متوفرا في الأسواق... وقد احتسب القاضي أن مظهر الرجل ينم عن لؤمه، فقال موجها للناس جميعا:

ذَ العَـــامْ، امنـــادمْ لأبِـــسْ فِيـــهْ ... لَـــبْسَ زَيْـــنَ مَـــاهِ زَيْـــنَ
و شَـــيْنَ رَاجِـــلْ فِيـــهْ ابْحَوْلِيـــهْ ... و امْـــرَ فِيـــهْ اسْـــمِينَ شَـــيْنَ
و كِلّـــتْ تِعْدضـــالْ الْحَـــالَ فِيـــهْ ... هُـــو لِمْـــرُوَّ لِمْتِـــينَ

[1] - الحرب والشنآن

4- غرض المدح

في هذا السياق، نقف مع الشاعر **بـاب ول هـــدَار**[1] في مدحه للرجل الصالح **الشيخ محمد عبـد الحي**[2] حيث يركز علي صرامة ممدوحه في امتثال ما أمر الله به واجتناب ما نهي عنه ولين الجانب والمسالمة، كما يصفه بالمطر من ناحية الجود ومنافع المسلمين.

مـــا كـــيفك حَـــد اليـــوم دابْ ... يـــا الشَـــيخ اعـــلَ وجـــه اتـــرَاب
والمعـــطَ مانـــك فيـــه شـــابْ ... صـــــارم معنـــــاه كَـــــارظ
والكـــــارظ لَـــك ولا اغتَـــــابْ ... اعـــــود اغتـــــاب وْ كـــــارظ
طـــبعك لحـــلآوَ واجـــوابْ ... بالـــل لـــو ربَـــك فـــــارظ
عـــــَارظ للِـــي جَ باشـــــرابْ ... و ابلُكِيـــــل اتـــج عـــــارظ
يالعـــارظ ســـطرت كـــلْ بـــابْ ... بـــا لِمجـــوَد يـــا لَعـــــَارظ
يابحرْالعـــــلم وياســـــحابْ ... المعـلُـــــومَ والعـَــــــارظ

و في المجتمع الحساني، حيث تبرز قيم الشجاعة والسخاء، نقف مع الشاعر والفنان **الخو ولد مانو**[3] في وصيته للأمير الشاب **المختار ولد اعل الكوري**[4]:

يَـــلِّ مَـــا لَـــك فَازْمَانْـــك أنظَـــــارْ ... جَيْـــتْ انسَـــلّمْ أعليـــك وانوَصّيـــك
شَـــدْ لُصَـــايَ لاَ اتْعُـــودْ خَصَّـــــار ... نَصـــيحْتْ الـــدَّايرْ التَّكْـــل اعليـــك
أگـــوْم العَـــزّ لاَ اتْعُـــودْ غَـــــدَّارْ ... أگـــرْبْ ال وُعَيْـــتْ اعليـــهْ يَبْغيـــك
واعـــرْف الْ بَيْنْـــك امعَـــاهْ لَـــظفَـــارْ ... وارْدَحْ فالـــدَّنيَ تَكثْـــرْ اعليـــك
يَاسَـــرْ گَـــاع لاَ ظَـــرّوك لَبْصَـــــارْ ... غَيْـــرْ اخْـــنَ ذَاك الـــرَّاجْيِّين فيـــك
مَالـــك لكصـــورْ أمَالْـــكْ ادْيَـــــارْ ... والنَّـــاسْ بـــلْ مالْـــكَ ادَّاريـــك
أمَالِـــكْ وَيْنهُـــوَّ اسْـــمين تِجَّـــــارْ ... والنَـــاسْ حَـــالَّ اكرُوشْـــهَ اتْحَانيـــك

---

[1] - أحد أبناء مؤسس مدرسة أهل هدار الأدبية، محمد ولد هدار - ويتوارث أبناء هذه الأسرة قرض الشعر ولهم مكانة مرموقة في أرض البيظان.

[2] - رجل فاضل وشيخ من أشياخ التربية - عاش في الجنوب الغربي الموريتاني خلال القرن التاسع عشر وبالغ الشعراء في مدحه.

[3] - الخو ولد مانو: أكبر شعراء إمارة اترارزه في النصف الأخير من القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر - وهو نجل الشاعر المؤسس اعلي ولد مانو.

[4] - المختار ولد امحمد ولد اعلي الكوري ولد سنة 1811 وتوفي سنة 1832 وقد عرفت المدة القصيرة التي عاشها صراعا مريرا بين أسرته أهل أعمر ولد اعلي شنظوره الفرع الأميري السابق وإخوتهم أهل المختار ولد الشرقي ولد اعلي شنظوره أصحاب الإمارة يومها. (اتهيدين أهل مانو ص11.

مَـا اتْلاَلَـك كُـون اتْعُـودْ خَصَّـارْ
وُلاَ اتگُـول عَـن شـي إزَوْلُ التُّخْصَـارْ
وُلاَ إرَخْسُـوك اتْبَـابِيع فُجَّـارْ
ألاَ ايْخَبْـلُ اعليـكْ النَـاسْ لُكبَـارْ
وُ وَقْـرْ الِّ يَحْتَـاجْ التُّقَـارْ
وانكْـدْ الِّ كَـان امعَـاكْ مِشَّـار
يَعـرَف عَـن مَـا اتْـلَ إلاَهْ مَقَـارْ
ذَاك الـزَّيْن اعليـك يَالمُخْتَـارْ

ألاَّ لاَ فتْـرُ گَبْلَـك أيْديـك
وُلاَ تَصْـحَبْ كُـون فَـارْهْ إسَـهْديك
ولاَ إرَشْـدَك وزيـرْ حَـايْزْ اعليـك
و طِـرْحْ أمُـورَك فُـرْ للمَليـك
و خِـدْم اصْـلاَحْ ووَالـفْ انعَاريـك
و الـزَّرْ الْ دَايْـرْ دَقْـتُ فيـك
تَنطـرَبْ ذِيـك ألاَ تَنْسْـلَع ذيـك
النَـاسْ مَـا اسْـغَيَّرْ گُوتْـهَ فيـك

وقد اشتهر في ذلك الغرض[1] شعراء كبار نذكر منهم علي سبيل المثال لا الحصر **سدوم ولد انجرتو**[2] **ومحمد عبد الله ولد آوليل**[3] وكان انتاجهم سلاحا داعما للمجموعات القبلية التي كانت تحتضنهم.

5- الهجاء

غرض الهجاء من أكثر الأغراض استخداما وأقلها تدوينا بسبب حساسيته. وهو السلاح الفتاك الذي يستعمله الشعراء ضد من يرون أنهم يخلون بمنظومة القيم اتجاههم. ولذلك، فإن أخشى ما يخشاه الإنسان الموريتاني هو ذلك النص الهجائي الذي يشهر به أو بعائلته أو قبيلته لأن لعنته ستلاحقه طول الدهر كما سيتأثر منها أبناؤه وبنو عمومته.

و قد وضع الهجاء مجتمعات بأكملها كما رفع المدح أخري علي ألسنة الشعراء وكانت المرجعية دائما هي منظومة القيم والأخلاق التي لا يحيد عنها إلا ضار لنفسه.

6- الخلاصة

للشعراء الحسانيين دور أساسي في إرساء الأخلاق والقيم والحفاظ عليها عبر انتاجهم الأدبي الذي يؤثر في المجتمع أكثر من أي شيء سواه ولا يجد بيت الطائي مدلوله أكثر مما يجده في هذا المجتمع الصحراوي الحريص علي مكانته وعلي تاريخه وأمجاده.

ولولا خصال سنها الشعر ما دري

بغاة العلي من أين تؤتي المكارم

[1]- أي غرض اتهيدين وهو مدح الأمراء والنبلاء من أهل الشوكة.

[2]- من أشهر شعراء الحسانية. يقال إنه مؤسس قواعد الشعر الحساني مع معاصره اعل ولد مانو، شاعر اترارزه...عاش سدوم طيلة القرن الثامن عشر مع أمراء أولاد امبارك في الحوظ والعصابه ثم استقر به المطاف مع أمراء ادوعيش في تكانت, وله روائع في مدحهم.

[3]- من أشهر شعراء الحوظ الموريتاني في القرن التاسع عشر حيث عاش في كنف أمراء أولاد امبارك.

مسجد شنقيط صرح تراثي ومنارة علم

بقلم الدكتور إسلم بن السبتي

عرفت شنقيط في التاريخ الموريتاني بأنها من أقدم المدن في هذه البلاد حتى أطلق اسمها على البلاد كلها فصارت معروفة ببلاد شنقيط.

- **النشأة**

اشتهرت شنقيط الأولى باسم آبير وقد بنيت حسب المؤرخين سنة 160هـ، وقد مضى على تأسيسها قرون من الزمن بلغت فيه ما بلغت من أوج الازدهار، وكانت محط رحال لكثير من القوافل المارة بها، إما لقصد الحج أو الميرة من بيع وشراء. وما إن بلغ القرن السابع حتى دالت دولة آبير وآذنت حضارته بالأفول، وعلى تلك الأنقاض قامت مدينة جديدة هي شنقيط الحالية.

اتفقت أغلب الروايات على أن شنقيط الحالية بنيت سنة 660هـ، بناها رجال ثلاثة كانوا على موعد لبناء تاريخ جديد، لمدينة جديدة, وهؤلاء هم الفقيه الصالح محمد قلي، يحيى العلوي الكبير، وأعمر يبن. وقد تقاسم الرجال الثلاثة مهام المدينة، وأخذ كل واحد نصيبا من مهام الحياة المتعلقة باختصاصه. فقد اهتم الفقيه محمد قلى بالأمور الدينية كالإمامة والقضاء، واختص يحيى العلوي بأمور السياسة وما له صلة بذلك.

وتعلقا بالمسجد وبأموره بنى الفقيه الصالح محمد قلى دارا قرب المسجد ولا تزال تلك الدار قائمة وإن آلت الآن إلى أملاك المسجد نفسه.

- **بناء المسجد**

لا يعرف بالتحديد متى بني المسجد العتيق بالمدينة، إلا أنه من المؤكد أن المسجد بني في وقت مبكر من استقرار القوم في حاضرتهم الجديدة، ولا شك أيضا أن الفقيه قام بمسؤولياته الجسام في وقت مبكر، فارتفع الآذان وحضرت الجماعة إلى الصلاة، وقرئ القرآن وقيل الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

ومنذ ذلك الزمان أو بعده بقليل استن الشناقطة منهجا لإدارة المسجد، فكانت الطائفة العلوية تستشير الطائفة البكرية، ثم يعين الإمام من بين من هم في الدرجة العليا من العلم في الطائفة الأخيرة. ويقوم الإمام بجميع مسؤوليات الإمامة، من إقامة الصلاة،

وقراءة الحزب، وقراءة الحديث، وإنشاد المدائح النبوية، والحفاظ على ممتلكات المسجد من أوقاف وهدايا وهبات.

يقع المسجد الحالي في وسط المدينة التي تبدو شبه أطلال وقد بني في أرض وهبها له أحد الخيرين، محتفظا بمكان دفنه، ولا يزال قبره هناك. يحتفظ المسجد بدائرة غير مكتملة إذ أن ناحيته الشمالية الجنوبية تتكون من منازل لأسرة أهل الطفيل بن السبتي، وأهل اسويدات بن الإمام، وأهل المد بن أحمد محمود بن الطالب، وأهل أحمد شريف.

بني المسجد في الناحية الشرقية من الأرض المخصصة له، ويتكون من مجموعة من الأضراب، ويعتمد على 32 سارية يستعملها المصلون للاستراحة أثناء الإنصات لقراءة القرآن أو الاستماع للحديث. سقفه من العيدان المعروفة (يازقران) وأعواد أيكنين وأوسطان والحْشيش ثم الطين. وله مصبات تعرف (بإشتفان). وفي وسط المسجد مصرف يجمع الماء ويمنعه من التفرق في باحة المسجد. وكانت إنارته من طرف ما يعرف قديما ب(اللنبه، أو الحسكة) تعلق (اللنبه) في (أشكد) المثبت في الحائط، أما الحسكه فتوضع في فوهة صنعت لها خصيصا في وسط الحائط. يعطر المسجد بإيقاد ما يسمى (بعود الند، أو عود لغمار)، فيتصاعد دخانه العَطِر في أرجائه، وتَفُوح منه تلك الرائحة البالغة مبلغها من التأثير في نفس المصلي.

وللنساء مكان خاص بهم داخل المسجد يؤدون فيه صلاتهم المفروضة أو صلاة التراويح في الشهر المعظم.

يتوفر المسجد على محراب داخلي وعلى يمينه منبر ثابت صنع من الخشب يعتليه خطيب الجمعة، وضعت بجانبه عصا الإمام التي يتوكأ عليها أثناء الخطب المعلومة، كخطبة صلاة الجمعة وخطبة صلاة العيدين التي تقام في العراء فوق رؤوس كثبان الرمال الذهبية للمدينة، ومحراب خارجي للصلاة في الأوقات الساخنة، وعن يساره سلم (المطاليع) للصعود إلى أعلى المسجد لإقامة صلاة المغرب وللأذان يوم الجمعة. بداخل المسجد مكان للمكتبة وهي زاخرة بالكتب ذات الصلة، ككتب الحديث، وكتب التفسير، وكتب المديح النبوي، منها بعض المخطوطات كفتح الباري على صحيح البخاري.

وترك جزؤه الغربي لمسجد النساء الخارجي وهو مكشوف، وفيه مكان الماء وأواني الوضوء، والنعش الذي يحمل عليه موتى المسلمين.

وقد تم تجديد بناء المسجد سنة 1378هـ، وتمت صيانته سنة 1429هـ.

- **مئذنته:**

مئذنة جامع شنقيط من المآذن النادرة شكلا وتصميما وهذا ما أكسبها صبغة تراثية نادرة، فقد بنيت على قاعدة صلبة من الحجارة الملساء التي أحضرت إليها من بعيد، حملت على ظهور العيس، وقام عليها من له خبرة ومهارة في عمل الحجارة. وقد جاء بناؤها على مرحلتين:

المرحلة الأولى وهي يناء القاعدة وهي عريضة، وحجارتها تميل إلى السواد والسمك في آن واحد، وتعتبر هي الأساس المتين الذي يحمل البناء كله.

أما المرحلة الثانية التي بدأت من النافذة إلى أعلى المنارة وهو الجزء الأكبر منها، فقد بناه محمد السالك بن محمد الملقب الخروف، وأنفق عليه إبراهيم بن الخليفة أحد رجالات أبناء أبي السباع. وهذا الجزء مبني على شكل مخروطي دقيق وكلما صعد كان أدق حتى وصل إلى قمتها، ثم زينها بخمسة رؤوس دقيقة وضع على كل رأس بيضة ناعمة مما يزيدها جمالا وحفاظا على تراث الأرض من حجارة وبيض نعام الذي يبدو أنه كان منتشرا في تلك البقاع في أزمان غابرة.

وترتفع المئذنة عشرة أمتار صعدا ويوجد بداخلها مدارج بنيت من الحجارة، وقد زينت بمجموعة من النوافذ الصغيرة على شكل مثلثات تساعد في تهويتها من الداخل، كما زودت بمصاب للماء صنعت من أغصان النخيل.

أما بابها فمصنوع من شجر الطلح الذي كان أهل شنقيط يصنعون منه أبواب منازلهم. كان المؤذن يصعد إلى أعلاها حيث يقوم بإسماع المسلمين صوت الحق، أما الإقامة فتكون على ظهر المسجد.

- **مزولته:**

للمسجد ساعة تراثية عتيقة يسمونها" الحجرة" وهذه الساعة يعتمدون عليها في معرفة أوقات الصلاة وخاصة صلاة العصر، فحينما يصلها الظل من الحائط الواقع مغربها يكون وقت صلاة العصر قد حان. وهم على ذلك منذ زمن طويل ثابتون لا يتزحزحون على الرغم من المحاولات المتكررة من البعض لإزالتها حتى اعتبرها بعضهم بأنها صنم تجب إزالته.

– أئمته:

لقد تعاقب على إمامة المسجد عديد من الأئمة الفضلاء، منهم من قضى زمنا طويلا ومنهم من بقي مدة أقل من ذلك. وهذا ثبت بأسمائهم كما وثقها بعض المهتمين بتاريخ المدينة.

- محمد قلي (الولي الصالح)
- محم بن محمد قلي
- موسى بن محم
- أبناء شمس الدين (لمدة 50 سنة)
- تاج الدين ين محمد بن موسى
- حبيب الله بن عبد الله
- الوافي بن حبيب الله
- حمبل بن حبيب الله
- الشيخ سيدّ أحمد بن الوافي
- إبراهيم بن حمبل
- الإمام محمد بن إبراهيم
- محمد بن الأمين الملقب (إمام الوطية)
- الإمام محمد أحمد
- محمد بن عبد الرحمن بن الوافي
- الإمام سماكم
- أحمد الملقب حبت
- الإمام محمد
- سيد أحمد بن الإمام محمد
- الإمام عبد الرحمن
- محمد بن عبد الرحمن، وكان إماما للمسجد عام 1266هـ.
- محمد بن عبدي بن الحسن
- عبد الرحمن بن البخاري بن أحمد محمود الملقب دحان (بقي إماما لمدة 39 ونصف السنة). توفي سنة 1345هـ
- محمد عبد الرحمن بن السبتي الملقب الطفيل (بقي إماما لمدة سنتين ونصف السنة). توفي سنة 1345هـ
- محمد عبد الله بن الغلام (الملقب حالله)
- محمد المختار بن الديد
- محمد عبد الرحيم بن السبتي المعروف بالدي
- منَ بن محمد عبد الرحمن بن السبتي
- سيد أحمد بن دحان
- محمد الأمين بن الغلام
- سيدأحمد بن السبتي
- محمد الأمين بن محمد عبد الله (حالله) بن الغلام
- يسلم بن البح

وقد يؤم المصلين بعض العلماء الذين وفدوا إليها في سنوات البحث عن العلم كما هو الشأن بالنسبة لمحمد المختار بن محمد يحيى الولاتي، الذي أقام بالمدينة فترة من الزمن وكان إماما لمسجدها[1].

[1] نقلت هذا الثبت لأسماء الأئمة من خط العالم والفقيه أحمد بن أحمد محمود. توجد منه نسخة على فهارس

- **التثويب:**

جاء في البيان والتحصيل: 436/1، " التثويب في اللغة هو الرجوع إلى الشيء، يقال: ثاب إلي عقله، أي: رجع، وثوب الداعي: إذا كرر النداء، ومنه قيل للإقامة تثويب؛ لأنها بعد الأذان. قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «إذا ثوب بالصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون». وقد يقع التثويب على قول المؤذن في أذان الصبح: الصلاة خير من النوم، روي عن بلال أنه قال: قال لي رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «لا تثويب في شيء من الصلوات إلا في صلاة الفجر». وليس هذا التثويب الذي كرهه أهل العلم؛ لأنه من السنة في الأذان، وبالله التوفيق.

ويقول الشاعر:

وَأَنّي مَتى أُنفِق مِن المالِ طارِفا

فَإِنّي أَرجو أَن يَثوبَ المُثَوَّبُ

وهو عادة عند أهل شنقيط يوقظون به النوام من أجل الاستعداد لصلاة الصبح، وفيه من العبر ما يزلزل الفؤاد، ويخيف النائم حتى يستيقظ للصلاة ويَهُب إليها من دون توان ولا هوان. وهذا هو نصه كما يردده المصبح، أو المثوب:

أصبح ولله الحمد، أصبح والحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام علي سيد المرسلين، وإمام المتقين وشفيع المذنبين، ورسول رب العالمين، وسيد ولد آدم أجمعين.

أدبر الليل بظلامه، وأقبل النهار بنوره وضيائه، ذلك سر من الأسرار، ونقص من الأعمار، فاعتبروا يا أولي الأبصار، الملك لله الواحد القهار، رب السموات والأرض وما بينهما العزيز الغفار، سبحان من يذهب بالليل ويأتي بالنهار، لا إله إلا الله الواحد القهار.

- **دوره العلمي والتثقيفي**

يقوم المسجد منذ إنشائه بدور علمي وتثقيفي بالغ الأهمية. وتجري تلك الانعاشات الثقافية على مدى السنة وفصولها الأربعة، ويقع العبء الكبير على مسؤولية الإمام من حيث البرمجة والتنسيق ثم التنفيذ. وانطلاقا من ما تقدم نقوم بتفصيل ذلك في الفقار التالية:

- **قراءة الحزب:**

من المسلم به أن أهل شنقيط أول من اعتنى بقراءة القرآن في المسجد وقد وضعوا له حصة خاصة به ضمن الانعاشات العلمية للمسجد.

وقد جاءت تلك الحصة في وقتين مختلفين من أهم الأوقات التي يجتمع

المخطوطات الموريتانية المنشور على صفحة الجامعة الألمانية في فريبورك.

فيها المصلون، والأوقات هما بعد صلاة المغرب، وبعد صلاة الصبح. يقرأ إمام المسجد الحزب أو من يقوم مقامه وينصت المنصتون، وهو حزب واحد يبدأ من بداية القرآن إلى أن يتم ختمه، ثم يقوم القارئ أيا كان بتلاوة الدعاء، ولأهل شنقيط أدعية قاموا بكتابتها ولا يحيدون عنها. ونعتقد أن جذور قراءة الحزب ضاربة في القدم وهي موروثة على الأوائل من أهل الأندلس والمغرب، ولا تزال راسخة في مساجد المغرب الكبير حتى بومنا هذا.

- **أوقافه:**

للمسجد تأثير كبير على مجتمع الشناقطة، فقد كان ذوو الأثرة من المال يقدمون له أوقافا يقوم على شأنها ويقسمها على الضعاف من أهل البلد وتسمى في مصطلحهم(بل القندير)، ومن هنا وجدت للمسجد تلك الممتلكات من نخيل ودور، وكانت الدور تقوم بإيواء الطلبة المعروفون باسم (تلميد قربة)، وكان الإمام يطلب لهم المؤونة فيقوم بتقديمها رجال معروفون من أهل المال. كما أنها تساعد أهل المدح في ليلة المولد ويوم اسم النبي صلى الله عليه وسلم على تناول طعام العشاء والغداء خارج المسجد، ذلك أن الطعام الذي يحضره أهل المدينة يوضع في تلك الدور، ويأتيه المداحون طوائف في تنسيق له مكانته التراثية وله تنظيمه الخاص به، وقد عرف بعض الأشخاص بتنظيمه والإشراف عليه.

وإلى حد الآن يمتلك المسجد داران من دور الوقف، ولا أعلم له وقفا من النخيل.

أما النخيل فكانت ثماره تجتنى وتعد لإفطار الصائم في شهر رمضان المعظم.

ومن بين وظائفه المرتبطة بالشؤون الوقفية تقسيمه للأراضي على أهل المدينة، فكان كل من يطلب أرضا للسكن يأتي إلي الإمام ويقوم هذا الأخير باعتماد مكتوب ينص فيه على أن المسجد قد تنازل للشخص الفلاني عن الأرض الفلانية في المكان المعين، وتعتبر تلك الوثيقة بمثابة سند عقاري مثبت للملكية.

- **إحياء المولد النبوي:**

يبدأ إحياء المولد النبوي في يوم 2 من صفر وذلك بأخذ الأمداح المعروفة عندهم (بابن مهيب)، يمدحونها بعد صلاة العصر حرفين، أحدهما من المكسكس، والآخر من المرفوع.

وهذه الأمداح هي ديوان الوسائل المتقبلة من مدح خير البرية، والمعروفة أيضا بالعشرينية. ألفها

الوزير أبو زيد عبد الرحمن أبي سعيد يَخْلُفْتَنْ بن أحمد الفزازي الأندلسي المتوفي في مراكش سنة 637هـ، وقام يتخميسها أبو بكر محمد بن المهيب من علماء الصحراء.

وقد درجوا على تقليد خاص بهم في تلك الأمداح حيث قسموا حروف الديوان إلى ثلاث قراءات:

القراءة الأولى: (وتعرف في مصطلحهم بالضربة) المكسكس، مثل حرف الهمزة، ويبدأ بقوله:

خليلي عوجا بالمحصب وانزلا
ولا تبغيا عن خيفه متحولا
فأكرم به مغنى تحراه منزلا
أحق عباد الله بالمجد والعلى
نبي له أعلى الجنان مبوأ

القراءة الثانية: المسكن
مثل حرف النون، ويبدأ بقوله:

أيا لائمي أقصر عن اللوم أو زدي
وخالف وإلا إن عقلت فأسعد
فما دد منى لا ولا أنا من ددي
نعمت بذكر الهاشمي محمد
وساعدني في مدحه اللفظ والمعنى

القراءة الثالثة: المرفوع
وهي حروف معلومة مثل حرف الضاد، ويبدأ بقوله:

دع القول في يوم بدارةِ جلجل
ومدح نبي الله فصل وأجمل
وقل للذي يعنى بحب التنفل
ضمانِ علينا مدح أفضل مرسل
فمدح رسول الله من أوكد الفرض
ولابن مهيب ختام فيه دعاء عام
حينما يقول:

يا ربنا في أرضه وسمائه
أمتنا على تصديقنا باصطفائه
فإن وذو الأشواق يعيا بدائه
يشق علينا العيش دون لقائه
إذا الدين لم يكمل فلا كانت الدنيا

والمداحون في هذه الحروف يتمايلون في أصوات يختلف فيها من هو حسن الصوت ومن هو أقل من ذلك. ويقول أهل شنقيط أن المديح تستعمل فيه جميع الأوتار الصوتية نتيجة للقراآت الثلاثة التي يعتمدونها في مدح ابن مهيب. وقد اشتهرت أسر بعينها في ذلك المديح حتى أصبحوا أعلاما في ذلك لا يجاريهم أحد في إتقان الضربة وحسن الصوت.

وفي ليلة مولد النبي صلى الله عليه وسلم يختمون ابن مهيب مرتين، ويبدأونه بعد صلاة المغرب إلى أن يصلوا صلاة الصبح، فيقومون بالدعاء ويتفرقون.

وقبل بداية المديح، يقرؤون همزية البوصيري وهي قوله:

كيف ترقَى رُقِيَّك الأنبياءُ

يا سماءً ما طاوَلَتْها سماءُ

وميميته:

أمِنْ تَذَكُّرِ جِيران بِذِي سَلَمٍ

مَزَجْتَ دَمْعاً جَرَى مِنْ مُقْلَةٍ بِدَمِ

أما يوم الاسم فهو عيد كبير عند أهل شنقيط، يعظمونه كثيرا وهو تقليد خاص بهم فتراهم يلبسون الثياب الجديدة ويجتمعون في المسجد لإحيائه وقراءة الأمداح، وهذه المرة يختمون ابن مهيب ثلاث مرات، بعد قراءة الهمزية والميمية، وبعد ختم ابن مهيب، يقومون بمدح قصيدة: أهلا بشهر المولدي، ومطلعها:

أهلا بشهر المولدي

شهر النبي الأمجد

ثم يقومون بالدعاء بعد صلاة العصر، ويتفرقون لحال سبيلهم.

في ليلة المولد ويوم اسمه عليه الصلاة والسلام، تقام الموائد وتجهز للمداحين في دور الوقف الخاصة بالمسجد، وقد يقوم بعض الأثرياء بأخذ بعض المداحين إلى منزله ويحضر لهم الطعام، وبعد انقضائه يعودون إلى المديح في المسجد. أما إقامة الشاي وإحضار الشراب فيكون بجانب المداحين قريبا منهم، ولم يكن معروفا داخل المسجد، إلا أن المتأخرين أجازوه وأصبح متداولا داخل صحن المسجد.

- **إحياء شهر رمضان**

إن الشهر المعظم لَه الحظوة الكبرى عند المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها. ومن هنا كان الشناقطة قد جعلوه من الشهور التي يزداد فيها الشنقيطي علما ومعرفة وهكذا درجوا على إحيائه بقراءة الحديث النبوي يبدأونه في اليوم الثاني من جمادى الأخيرة وعدتهم في ذلك صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل، أبو عبد الله البخاري الجعفي، مقسما على حصص تقرأ ما بين صلاة الظهر وصلاة العصر، يقرأه الإمام أو من هو أصلح لذلك من جماعة المسجد، وأثناء الحصة تفتح الشروح على البخاري مثل فتح الباري لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي المتوفى: 795هـ، أو إرشاد الساري لشهاب الدين، أحمد بن محمد القسطلاني القتيبي المصري توفي سنة 932هـ، وهذا حسب أولئك الذين يحضرون القراءة وخاصة إن طرحت بعض الأسئلة وأريد توضيحها. ويختم الحديث في يوم السادس والعشرين من

شهر رمضان بعد صلاة العصر، ويقام بالدعاء والتضرع إلى الله بنزول البركات وحماية المدينة من الشرور والنكبات.

وهناك من يضيف إلى ختم صحيح البخاري ختم صحيح مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري المتوفى: 261هـ ولكن هذا التقليد نادر وغير مطرد عندهم.

وقراءة صحيح البخاري تدخل في جانب دراسة الفقه والحديث النبوي. أما سيرته عليه الصلاة والسلام فالمعروف عندهم هو قراءتها من خلال أخذ كتاب الشفا لعياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل المتوفى: 544هـ وهو كتاب مشهور يقرأ بموازاة الحديث ويختم بعد ختمه.

وأضيف هنا أن المسجد يقوم بإفطار الصائم في شهر رمضان وذلك بتوفير الشراب والتمر الذي يحصد من أوقاف نخيله، وتقوم أسرة الإمام بتحضير الفطور وإحضاره في وقته للمصلين والقائمين فيه.

– صلاة التراويح

وهي من الصلوات التي أحيا بها النبي صلى الله عليه وسلم شهر رمضان، والأفضل لمن يحفظ القرآن أن يصليها في بيته. تصلى عشر ركعات مع الشفع والوتر، أو عشرين ركعة مع الشفع والوتر، وهذه السنة الأخيرة هي التي سار عليها الشناقطة في مسجدهم ولم يتم العدول عنها إلا في السنوات الأخيرة، يختم القرآن في ليلة السابع والعشرين من الشهر المحرم، وهي الليلة المعروفة عندهم بليلة القدر، حيث اتفق جمهور العلماء على ذلك الرأي. وبعد ختم القرآن يقوم الإمام بقراءة الدعاء، ولهم أدعية خاصة بهم كتبوها لأنفسهم منذ زمن طويل، ولا تبدل ولا تغير. بها من التخويف من الدنيا وزخرفها والاستعداد للموت والحساب والعقاب الشيء الكثير.

– صلاة الجمعة:

ونتناولها هنا لأن لأهل شنقيط عادات تراثية خاصة بهم، ومن أهم تلك العادات ما يسمونه (بالتاهب) وهو التأهب للصلاة يقولون فيه: تأهبوا للصلاة يرحمكم الله، إن الله وملائكته يصلون على النبيء يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما، يكررونها ثلاثا. أما حين يجلس الإمام على المنبر فإن الأذان يكرر ثلاث مرات وهو خاص بمدينة شنقيط وأصوله تعود إلى ما كان بين شنقيط وحواضر الأندلس من صلات تراثية، ولا يزال هذا التقليد معمولا به في حواضر المغرب العربي عموما. وإن كان بعض المدن في المغرب يقرأ حديث

أبي الزناد عن الأعرج في قضية الإنصات للإمام وهو يخطب قبل بدء الأذان. ثم يبدأ الإمام في خطبته وهي ثابتة عندهم لا دخل له في تحويرها، ويقال إن الخطب المتعاقبة عندهم قد كتبها أوائل الأئمة ولم تغير منذ ذلك الزمان. وهذا نموذج منها:

خطبة الجمعة الأولى

الحمد لله الذي لا تدركه الأوهام ولا الظنون، ولا تحويه الأبصار ولا العيون، ولا تناله الآفات ولا المنون، الذي نزل الكتاب وخلق الإنسان من صلصال من حمإ مسنون، وإذا قضي أمرا فإنما يقول له كن فيكون، أحمده حمدا يَتقرب به المتقربون، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تنفع قائلها يوم لا ينفع مال ولا بنون، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله النبي المأمون، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته الذين قضوا بالحق وبه كانوا يعدلون. أيها الناس أوصيكم ونفسي بتقوى الله سرمدا، وأنهاكم وإياي عن معاصي الله ما اختفى منها وما بدا، واعلموا أن التقوى هو امتثال ما أمر به، واجتناب ما نهى عنه. قال تعالى: وَما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَما نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا. واغتنموا بقية أعماركم، وسارعوا في امتثال الأوامر واجتناب النواهي قبل فجأة المنون، وقبل يوم تسألون فيه عما كنتم تقولون وعما كنتم تفعلون، فعن قريب على ربكم تقدمون، وعلى ما جرحتم من ذنوبكم تحاسبون. قال تعالى: اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ. إخواني لا واعظ كالموت لو كنتم تتعظون، وهو طالب لكم وأنتم عنه غافلون، إخواني رحل الأحباب إلى القبور وسترحلون، وتركوا الأموال والأوطان وستتركون، وقدموا على ما قَدَّموا وستقدمون، وندموا على التفريط في الأعمال وستندمون.

إخواني بادروا المتاب قبل الحساب، فإن الله شديد العقاب. إخواني سار المتقون ورجعنا، وأصابوا وامتنعنا، ووصلوا وانقطعنا. أيها العاصي خلص نفسك من أسر الذنوب، وتزود فإنك مطلوب قبل أن يمسك اللسان، وتنشر الأكفان، ويقول رب العزة أنا الملك الدَّيّان. أيها الناس غرتكم الدنيا فصرفتم الهمم إليها ولها تجمعون، وأنتم عنها راحلون، وأعرضتم عن الآخرة التي فيها ما تشتهيه الأنفس وتلذ الأعين وأنتم فيها خالدون، وتريدون أن تتحاكموا إلى الطاغوت وشريعة الإسلام لستم لها تقبلون، كأني بكم يوم القيامة عند ربكم تختصمون.

إخواني تيقظوا من غفلتكم، وانتبهوا من رقدتكم قبل الورود إلى كأس

المنون، وأنيبوا إلى ربكم وأسلموا له من قبل أن يأتيكم العذاب ثم لا تنصرون، هو الحي لا إله إلا هو فادعوه مخلصين له الدين الحمد لله رب العالمين.

الخطبة الثانية:

الحمد الله العظيم المنان، الذي خلق الإنسان وعلمه البيان، وقدر في سابق أجله ما يكون وما كان، أحمده حمد عبد معترف بالتقصير، وراجع إلي ربه تائب من ذنبه الكثير. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة أجيب بها مُنكرا ونكيرا، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله شهادة آمن بها من عذابِ السعير. صلي الله عليه وعلى آله وأصحابه وأزواجه، صلاة دائمة بدوام مُلك المَلك القدير.

أيها الناس اعلموا أن الله ما خلقكم عبثا وما خلقكم إلا لعبادته. قال تعالي: أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ.

وقال:" وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ. مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعِمُونِ.

إخواني تزودوا للرحيل فقد سارت القافلة، ولا تغتروا بالدنيا فإنها زائله، إخواني ما هذه الغفلة وما هذا التواني والعمر قصير، وإلي متى هذا التمادي في البَطالة والتقصير. إخواني تذكروا القيامة فالأمر شديد، وبادروا بقيةُ الأعمار فالندم بعد الموت لا يفيد، وحاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا، فإنما عليكم رقيب وعتيد. جاءت سكرة الموت بالحق ذلك ما كنت منه تحيد.

إخواني أين أحبابكم الذين سلفوا؟ أين جيرانكم الذين رحلوا وانصرفوا؟ أين أرباب الأموال وما خلفوا؟ فندموا علي التفريط في الأعمال ويا ليتهم عرفوا. يا ابن آدم وا عجبا لك، كيف دعيت إلي التوبة؟ فتوانيت وكلما دعيت إلي الله أبيت وتماديت، وكم نهاك مولاك عن غيك فما انتهيت؟ ألا فليبلغ الشاهد الغائب. اللهم هل بلغت.

يا أيها الذين آمنوا صلوا علي نبيكم كما أمرتم وسلموا عليه كما عُلِّمْتم، إن الله وملائكته يصلون علي النبي، يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما.

– الوظيفة

من المعلوم أن الطرق الصوفية جاءت متأخرة على تشييد المدينة، إلا أن دخول الحافظية المنسوبة إلى الشيخ محمد الحافظ قد وصلت إلى المدينة وارتبط بها كبار الشخصيات، ولهذه الطريقة أوراد يقام بها كل يوم غير أنها لم تكن تقام في المسجد في أول الأمر، بيد أن المتأخرين أحضروها إليه وأصبحت تقام بعد صلاة العصر يجتمعون عليها في شكل دائري يتْلون

أورادها حتى إذا ما وصلوا إلى نهايتها دعوا الله بعد تلك الأذكار الصالحة وانتظروا حتى يقيم المؤذن صلاة المغرب ثم يصلون وينتشرون ابتغاء فضل الله.

- **سقاية المصلين:**

للمسجد تقليد معترف في سقاية المصلين، فقد درج على شراء قرب أو إيجادها عن طريق الهدية من طرف الباحثين عن الخير والبر، ويقوم العامل بملء تلك القرب من الماء وتعليقها في الحائط، داخل المسجد، كما تعلق أخرى في الحائط الخارج عندما تكون الشمس قد زالت حتى يبرد الماء، وتبقى هناك حتى الصباح ثم تحمل إلى الداخل وهكذا. ماؤها عذب زلال يشرب منه أهل المسجد، والوافدون عليه في كل فصول السنة.

- **عامل المسجد**

ومراقبة لنظافة المسجد كان لابد من وجود عامل خاص به، يكنسه، ويوفر الماء للمتوضئين، ويشعل البخور في أرجائه وخاصة في فصل الشتاء حيث يبرد الزمن ويحتاج المسجد إلى الدفء، ويهيئ جلسة الحديث ببسط البساط، ووضع الكتب عليه وغيرها من المهام. يختار عامل المسجد من ذوي قلة المال والمحتاجين. يدفع المسجد له راتبا خاصا، وتجمع له بعض الصدقات التي يقدمها المصلون يوم الجمعة. وقد يطلب له الإمام ويذكر به عند بعض الصلوات.

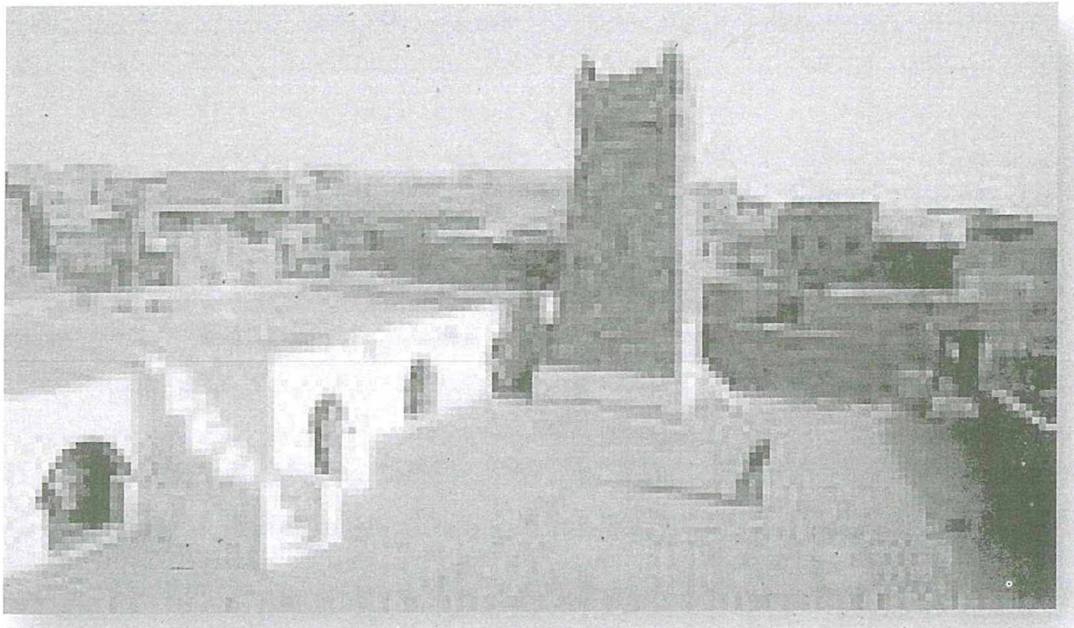

دراسة مخطوط رسالة الشيخ سيد المختار الى إدوعيش

د - آدب ولد سيد امحمد
جامعة العلوم الإسلامية بالعيون

إن أولى العوائق التي تعترض دراسة المخطوط الموريتاني تتمثل في شح مصادره وندرتها في بعض الأحيان، ولعل ذلك ما يستدعي منا تصنيفها والتعريف بها ليتسنى لنا فهم السياق التاريخي العام، الذي بدأ في خضمه تدوين المخطوط الموريتاني أو الشنقيطي بغض النظر عما يطرحه ذلك التدوين في حد ذاته من إشكالات، ومما يبعث على التأسف بالنسبة لأي باحث في موريتانيا، ما نراه اليوم من عزوف واضح من لدن أغلب الباحثين الموريتانيين عن الاهتمام بدراسة وتحقيق مخطوطاتهم لقد شكل القرنان الثاني عشر والثالث عشر الهجريان قرني ازدهار ثقافي لم يسبق له مثيل حيث انتشرت المحاضر في كل أرجاء البلاد بعد أن اهتم أغلب الزوايا بتدريس ودراسة العلوم واتسعت حركة التدوين لتشمل الى جانب العلوم الشرعية العلوم الأخرى كالعلوم اللغوية والفلكية والتاريخية، ومن ذلك اهتمامهم بالتراجم الشخصية ووفيات الأعيان وعلم الانساب والوقائع الشهيرة ونتيجة لذلك الاهتمام المتزايد واتساع حركة التدوين ظهرت كذلك المراسلات وهي نوع من التواصل ونقل المعارف بين العلماء فيما بينهم، وبين العلماء والأمراء، وبينهم والمجموعات القبلية، وتدخل الرسالة التي نقوم بدراستها في هذا السياق، وهي رسالة من الشيخ سيد المختار الكنتي الكبير الى قبيلة إدوعيش وموضوعها هو: المحافظة على العلاقات والوفاء بالعهود والترشيد الديني والسياسي لأمراء إدوعيش، وللرسالة أهمية خاصة نظرا لقدمها من جانب ولأنها تشير الى مستوى من العلاقات والتواصل، ولا يستغرب أن يكتب الشيخ سيد المختار الكبير الكنتي رسالة ترشيدية الى إدوعيش وأمرائها خاصة محمد بن محمد شين إذا علمنا أنهما التقيا إبان وجود الشيخ سيد المختار في تكانت إذ قد أرسل إدوعيش رسولا الى الشيخ سيد المختار الكنتي وهو في أدافر[1]، يطلبون منه التوجيه والنصح والدعاء الصالح لهم، ولا يفوتنا هنا أن الشيخ سيد المختار الكنتي كان زعيم مدرسة مهتمة بالحكمة السياسية وهو ما يبدو جليا في كتبه ورسائله حيث اعتمد في مخاطبة الملوك والأمراء وزعماء القبائل على الترشيد

[1] - أدافر: تقع الى الشمال الشرقي من تكانت وهي المنطقة الممتدة بين تيشيت شنقيط وتجكجة، وهي ارض كثير الرمال قليلة المياه وتستجيدها الإبل في فصل الشتاء – يمكن الرجوع الى: احمد بن الأمين الشنقيطي، الوسيط في تراجم أدباء شنقيط، مطبعة المدني، القاهرة، ط4، 1989م، ص 428

السياسي من خلال أدبيات مدرسة الحكمة السياسية، مع مسحة فقهية تربوية تميز خلفيته العلمية والإصلاحية وقد احتلت أزمة المجتمعات الصحراوية والسودان الغربي موقعا كبيرا عند الشيخ سيد المختار الكنتي، وقد شخّصت مدرسته أزمة المجتمعات الصحراوية الى الفراغ السياسي وغياب الدولة المركزية القوية والعادلة والأداء السياسي الخجول للإمارات الحسانية الصنهاجية القائمة والممارسات الخاطئة لبعض الأمراء.

وينبع اختيارنا لدراسة الرسالة الى:

- المساهمة ولو بقسط قليل في دراسة ومعالجة المخطوطات الموريتانية التي تكاد أن تنسى وتضيع.
- قيمة النص إذ يمثل نوعا من العلاقات والتواصل بين مؤلف المخطوط والمجموعة القبلية (إدوعيش).
- ندرة هذا النوع من الرسائل المخطوطة وعدم وجوده في المكتبات سواء منها الوطنية أو الشخصية.

ويمكن اعتبار هذه النسخة التي بين أيدينا هي أكمل وأجود نسخة من الرسالة وقد حصلت عليها عند زاوية الشيخ سيد المختار الكنتي في نواكشوط وهي مطبوعة على الآلة، ولا يفوتني أن اشكر العاملين في الزاوية خصوصا أبناء حمة الأمين على ما بذلوه معي للحصول على مخطوط الرسالة.

وقد تطلب العمل المنهجية التالية:

- أولا: ترجمة كاملة لمؤلف المخطوط، وقد تكلمت فيه عن حياته وذلك بالاعتماد على المصادر والمراجع التي تناولت جزء من حياته، قبل أن نتعرض لمولده ونشأته مرورا بالشيوخ الذين درسوه ومؤلفاته وآثاره.
- ثانيا: ترجمة وافية الى المرسلة إليهم، وهو يعني الحديث عن إمارة إدوعيش وظروفها العامة.
- ثالثا: أهم ما احتوت عليه الرسالة من مضامين.

أولا: ترجمة مؤلف مخطوط الرسالة

هو المختار بن احمد بن أبي بكر بن محمد بن حبيب الله المعروف بالشيخ سيد المختار الكنتي الكبير يصل نسبه الى الفاتح العربي الشهير عقبة ابن نافع الفهري، تكاد أغلب المصادر المكتوبة والشفهية تتفق على أنه الفاتح الثاني للإسلام في إفريقيا بعد عقبة بن نافع ويطلق عليه لقب شيخ الأشياخ والشيخ الكبير، وكان من أبرز علماء ومشايخ الصحراء والسودان الغربي على الإطلاق، وقد اشتهر بالورع والعلم وموسوعية الثقافة والنظرة السياسية المحنكة والعلاقات الواسعة مع مختلف جهات منطقة المغرب العربي وإفريقيا وكان فعلا كما يقال عنه رجلا من الطراز الأول[1].

[1]- الشيخ سيد المختار الصغير بن الشيخ سيدي محمد، الرسالة العلوية، دراسة وتحقيق، سيدي احمد ولد احمد سالم، نواكشوط، 1994 ص، 5

وقد لعب في الحياة الصحراوية دورا من أكثر الأدوار أهمية، وتجمع النصوص المكتوبة والأحاديث الشفهية على هذه النقطة، غير انه كان قبل كل شيء مصلحا، وفاتحا إسلاميا حقيقيا، اجتذب علمه الى خيمته زوايا البيضان الذين منهم انتشر دعاته في كل الأقطار السوداء في إفريقيا الغربية وبالتالي تدين لهم الصحراء الكبرى وبلاد السودان في الوقت الحالي، باعتناقها الإسلام مؤخرا، وقد كان في الوقت ذاته، السيد الذي وطد وأنار للمشاييخ طريق إيمانهم والزعيم الديني الذي أدخل في الإسلام الأقوام الوثنية[1].

وهو من الشوامخ الاعلام الواصلين وصدور أعيان الاولياء المحققين، كان الشيخ المذكور من أفراد عصره علما وصلاحا، ولم نرى أحدا يطعن في ولايته، ويكفي أن الشيخ سيديا حسنة من حسناته روي أنه قال جئته وقد أنتهيت من تحصيل العلوم فردني مبتدئا ومن نظر في كتبه تبين له فضله، سواء كانت في الحقائق أو غيرها[2].

كانت ولادته في النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري، نشأ في بيئة علمية وصوفية، في أسرة اكتسبت أهميتها ومكانتها الدينية والاجتماعية داخل قبائل كنتة وخارجها، بفضل ما قام به أفراد العائلة من إسهامات فكرية وروحية، وما اضطلعوا به من مسؤوليات لنشر العلم وإشاعة التعاليم الإسلامية[3].

وبعد مرحلة من التعليم الأولي تاقت همته الى شد الرحلة الى طلب العلم والتربية فكان من ابرز شيوخه:

- إحَ الكلمري الذي اخذ عنه الفقه.
- علي بن النجيب الذي كان شيخه في العلوم الشرعية وفي الطريقة.
- ومن شيوخه أيضا: أبو عبد الله الولاتي الذي أخذ عنه الأصول (جمع الجوامع للسبكي وكافية ابن حجاب)
- اما علم الحقائق والأذكار والأوراد فأخذه عن شيخه علي بن النجيب الذي لقنه الطريقة القادرية ورسم له معالم التصوف والرياضة[4].
- كما تابع دراساته في فخذ طارقي من قبيلة كل السوق الذين هم كما هو معروف طلبة ووعاظ في الطوارق يدعى هذا الفخذ كل نبلوش[5].

وقد كان لهذا العالم والصوفي الجليل دور ديني هام بالنظر لما لهذه الطريقة القادرية المختارية من إسهام في الدعوة إلى الإصلاح بإحياء السنة وإماتة البدعة ونشر الإسلام والحد من انتشار المسيحية في إفريقيا الغربية.

[1]- بول مارتي، كنتة الشرقيون، تعريب محمد محمود ولد ودادي، مطبعة زيد ابن ثابت، دمشق، 1985 م، ص، 39

[2]- احمد بن الأمين الشنقيطي، الوسيط في تراجم أدباء شنقيط، مطبعة المدني، القاهرة، ط 4، 1989 م، ص، 356

[3] - أحمد بوكاري، الإحياء والتجديد الصوفي بالمغرب، المملكة المغربية، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط 1، 2006 م، ص 120

[4]- أحمد بوكاري، مرجع سابق، ص 120

[5]- بول مارتي، مرجع سابق، ص، 44

ومن عجائب جده واجتهاده وعلو همته في عالم المجاهدة ومحاولة الوصول الى مقامات الطهر والترقي أنه قال: " أقمت سنة والشيطان ينازعني من داخلي، ثم أقمت سنة ينازعني عن شمالي، ثم أقمت السنة الثالثة ينازعني عن يميني، ثم أقمت السنة الرابعة يخاطبني من بين يدي، فلما مضت تلك السنة تنحى عني، فكان لايخاطبني إلا من بعد، ولم اكتحل بغمض مدة تلك السنين ولم أضع جنبي الى الأرض ولم أضحك، بل كنت كلما وقع بصري على نائم اعتقدته ميتا أو على ضاحك اعتقدته مجنونا، فكان يصوم كراهب الصحراء، ويتغذى بأوراق وبذور أشجار البادية ومن ثمار العنب البري[1].

كما اطلع على كل كتب الحديث المعهودة وأكملها بالعلوم المساعدة حتى علوم الآداب العادية من بلاغة ونحو[2].

وقد عرف الشيخ بكرامات كثيرة منها:أن خليفته الشيخ سيدي محمد قال: كنت مرة في زاوية الشيخ أتأمل من تركته في بلادي من أقاربي وأحبابي، فإذا بالشيخ أمسكني من

رأسي فوجدت نفسي في بلادي وكان بيني وبينها نحو أربعين مرحلة ثم بعد استيفائي غرضي وجدت نفسي في الزاوية[3].

وللشيخ سيد المختار مؤلفات عديدة يقال انه ألف من الكتب ما يساوي عدد سنين عمره أي أربعة وثمانين كتابا، كما يقال إن تآليفه تزيد على ثلاثة مائة تأليف وهي تغطي مختلف مناحي العلوم الإسلامية من تفسير وتوحيد وفقه ونحو وتصوف...الخ وقد أحصى المختار ابن حامدن في الجزء الخاص بقبيلة كنتة من موسوعته حياة موريتانيا المشهور من تآليف هذا الشيخ[4].

ويجدر بنا أن نقول أن الشيخ سيد المختار كان مجددا فقد دعا الى الاجتهاد والتجديد وانتقد بشدة الجمود والتقليد الذي كان سائدا في عصره، فقد شن المختار الكبير حملة على فقهاء عصره، الذين اقتصروا على المختصرات الفقهية واكتفوا بها عن الأصول والأمهات، فهو لا يعتد بهم إذ حبسوا أنفسهم في دائرة المختصرات والتعليقات، ولا يطمئن لما يجترونه من سفاسف وترهات، ويعتبرهم آفة على العلم وخطرا عليه، وكان يقول ويردد: " من لم يثبت على دعيمة أصل تلاعبت به أقوال المذاهب"[5].

[1]- بول مارتي، مرجع سابق، ص، 46
[2]- بول مارتي، مرجع سابق، ص، 45

[3] - يوسف بن إسماعيل النبهاني، جامع كرامات الاولياء، تصحيح عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط، 4، 2009 م، ص، 378
[4]- الشيخ سيد المختار الصغير، مصدر سابق، ص، 5
[5]- حمد الحمدي، المختار الكبير الكنتي، التصوف والعلم بأزواد وإفريقيا، جمعية البيت للثقافة والفنون، ط1، الجزائر، 2009 م ص 175

وتعتبر فكرة التجديد من أهم المسائل الفكرية التي شغلت بال العلماء في غرب إفريقيا وغرب الصحراء خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر للهجرة، وتمحورت حول فكرة "ظهور المجدد"، وقد ناقش الشيخ سيد المختار الكبير الكنتي مسألة المجدد في أكثر من موضع وذكر أنه هو المجدد الذي أشار إلى صفاته الحديث النبوي الشريف.

(إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها....)

وأنشد قصيدة جاء فيها:

رأيت المصطفى في النوم حقا
فبشرني وأدناني إليه
وقال: إنك المبعوث حقا
تجدد سنتي فاصبر عليه
واقبل بالثناء على ضيوفي
وأخبر أنهم من صفتيه
ولوح نحوهم ببهاء نور
وأتحفهم بنظرة لحظتيه.

ويذكر كذلك في المجلد الثاني من مصنفه الشهير، فقه الأعيان، فيقول:وفي القرن الثالث عشر على ما يقوله أولياء الوقت (إن المجدد هو صاحب هذا التصنيف...)[1].

كما يبدو أن الآراء التجديدية للشيخ سيد المختار كانت رائجة منذ بعض الوقت في الأوساط المشرقية ولاسيما كبار النهضويين من أمثال رفاعة الطهطاوي الذي سبق وأن ذكر الشيخ سيد المختار الكنتي وأشاد به في كتابه الشهير:تخليص الإبريز في تلخيص باريز، حيث استطرد نقاشا بشأن كروية الأرض كان حاضرا له بين علماء مشارقة ومغاربة، فنبه إلى أنه:(ممن قال من علماء المغرب بأن الأرض مستديرة، وأنها سائرة العلامة الشيخ مختار الكنتاوي بأرض أزوات، بقرب بلاد "تيمبكتو"، وهو مؤلف مختصر في فقه مالك ضاها به "متن خليل"وألفية في النحو بها ضاها أيضا "ألفية ابن مالك النحوي".

وله غير ذلك من المصنفات في العلوم الظاهرية والباطنية، كأوراد وأحزاب كحزب الشاذلي، وقد ألف كتابا وسماه:"النزهة" جمع فيه جملة علوم، فذكرت لمناسبة علم الهيئة، فتكلم على كروية الأرض وعلى سيرها، ووضح ذلك فتلخص من كلامه أن الأرض كروية، ولا يضر اعتقاد تحركها وسكونها، مات هذا الشيخ سنة ألف ومائتين وست وعشرين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام، وخلفه حفيده المسمى باسمه...)[2].

[1] - حماه الله ولد سالم وآخرون، مصادر كراسات التاريخ الموريتاني، العدد الثالث، مطبعة ميسك، نواكشوط، 2002، ص 96

[2]- حماه الله ولد سالم، مرجع سابق، ص، 95-96

وبغض النظر عن صلة الشيخ سيد المختار الكبير بفكر النهضة والتجديد في المشرق، فإنه كانت للرجل رؤية تجديدية مكينة الجذور.

أما عن جانبه السياسي فقد أثر تأثيرا كبيرا في الأحداث والحروب التي عاشتها المنطقة التي كان يعيش بها وخاصة حروب أولاد أمبارك والطوارق وأولاد علوش وأولاد بله وغيرهم، فكانت مواقف الشيخ وإصلاحاته ومبادراته سببا في فض الكثير من النزاعات وله مراسلات مع أمير برنو والمقاطعات المجاورة وقد وضع محمد البكر أمير بورنو نفسه تحت إدارة الشيخ الروحية وكان يبعث إليه بالهدايا، وكذلك صنع أمراء افلان وزعمائهم، ولاسيما عثمان دان فودي وأخوه الوزير عبد الله، وابنه الوزير محمد بلو، وهذا ماصنعه طوارق الا يير الأكثر جرأة، وطوارق دنك وعشيرة ايلمدن وقبيلة كل تادمكت، وكان مثل ذلك ما قام به زعماء الأقوام السوداء بنبارا، الفلان، الرمة، وكل العشائر التي تعيش في دا مل سنغال وبين ملك كا تسينا (نيجيريا) وذلك قبل نمو إمبراطورية افلان ماسينا في المناطق السودانية، ونفس الشيء أيضا صنعه زعماء بني حسان الموريتانيين المغافرة ومن أمثال ذلك أولاد عبد الله (البراكنة) والترارزه، وأولاد داود امحمد (موريتانيا الحوض)، وأولاد الفحفاح (النوارة)، وقبيلة إدوعيش (تكانت والعصابة) وأولاد الناصر (أنيورو)، وأولاد أحمد من منطقة أكيدي، وكذلك فعل العرب الصحراويون أولاد أدليم وحسان المغافرة (خليج ليفيربي) ووادي الذهب وعريب (وادي درعه)[1].

كما كان له كذلك مراسلات مع المولى سيدي محمد بن عبد الله بن مولاي إسماعيل، كما راسله علامة مصر المرتضى الزبيدي[2].

لقد لعب الشيخ سيد المختار دورا كبيرا في تحقيق التوازن بين مجتمعات السودان الغربي ومجتمعات الصحراء وهو ما تكشف عنه رسائله إلى المعنيين[3]، توفي الشيخ سيد المختار الكنتي الكبير سنة 1226 هـ ودفن في مقبرة بوالأ نوار وقد ترك ثمانية ابناء[4].

ثانيا: المرسلة إليهم (إدوعيش)

إدوعيش من أهم قبائل موريتانيا وهم أحفاد اللمتونيين الذين أسسوا دولة المرابطين بالمغرب الإسلامي، وقد أسس إدوعيش في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي إمارة اتخذت منطقة تكانت مركزا لها، وتنقسم إدوعيش الى ستة مجموعات كبرى تأتي في طليعتها مجموعة أهل محمد خونه التي احتكرت السلطة الأميرية الاعيشية منذ النصف الثاني من القرن الثامن

1- بول مارتي، مرجع سابق، ص، 74-75
2- الشيخ سيد المختار الصغير، مصدر سابق، ص، 5
3- حماه الله ولد سالم، المجتمع الأهلي في موريتانيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2008 م، ص352
4- الشيخ سيد المختار الصغير، مصدر سابق، ص 5

عشر، ومجموعة الأنباط ذات التقاليد العريقة في السلطة ببلاد الملثمين، أما المجموعات القبلية الأخرى فهي: أولاد اعلي نتوفه، وتغد، وجلا لفه، وسارة محمد شين التي هي ثمرة من ثمار انتصاره على المغافرة في احنيكات بغداده [1].

لقد استطاع محمد شين في حصار احنيكات بغداده الذي دام ستة أشهر أن يغزوا كل قبيلة من المغافرة على حده وينتصر عليها[2].

ويعتبر محمد شين المؤسس الفعلي لإمارة إدوعيش وعرفت في أيامه ازدهارا كبيرا غير أن وفاته في سنة 1788م قد فتحت الباب للصراع بين البيت الأميري، فانقسم إدوعيش إلى حلفين هما (بخواكه) (ومكزوزه)، غير أن ذلك الصراع سينتهي بعد وصول الأمر إلى محمد بن محمد شين وهو الأمير الذي في زمن إمارته كتب الشيخ سيد المختار رسالته هذه الى قومه إدوعيش، وقد بلغت إمارة إدوعيش في عهده أوج تألقها السياسي واتساع نفوذها المجالي، وكان محمد بن محمد شين أعظم أمير عرفته إدوعيش دينا وسياسة وكانت فترته فترة سلم ورخاء رغم معاركه الكثيرة والمتتالية ضد أعدائه، فاستطاع أن يوحد تحت رايته جل إدوعيش خلال فترته الطويلة[3]، وفي زمنه تولى قضاء إمارته العالم سيدي عبد الله ولد الحاج ابراهيم، وأمتاز عهده كذلك بالبحث عن منفذ على النهر لتجارة تكانت الصمغية[4].

وبعد هذا الأمير القوي ستعرف الإمارة أزمة تمثلت في الصراع بين ابنه أسويد احمد وأعمامه ومنها دخلت تكانت في حروب بين المتخاصمين، إلا أن إدوعيش ستسترد عافيتها بعد وصول الأمير بكار بن سويد احمد المتنفذ " ولو أراد الله تعالى اتفاق كلمة إدوعيش لكان عليه وهو أهل لها، لعقله وسياسته وكرمه وعزمه وحزمه وشجاعته ورمايته، لكنه شيخ ضيعه قومه، فمازالت الحروب دائمة عليه منهم، وقتل فيها بعض أولاده، وربما أرادوا غدره، ومع ذلك فقد طالت إمارته حتى فنا أقرانه، ولم يبقى له نظير في رؤساء الأرض"[5]، وقد أنهى هذا الأمير حياته الطويلة بعد أن جعل إدوعيش أهم جبهة في مقاومة الاحتلال الفرنسي الى أن استشهد في معركة غير متكافئة مع الفرنسيين في بوكادوم من أرض أفله[6].

[1]- محمد المختار ولد السعد وآخرون، تاريخ موريتانيا (فصول ومعالجات)، نواكشوط، 1999، ص 164
[2]- باب بن الشيخ سيديا، إمارتي إدوعيش ومشظوف، دراسة وتحقيق ازيد بيه بن محمد محمود، المعهد التربوي الوطني، 2003، ص 64
[3]- عائشة بنت ديدي، حوليات تجكجة، جامعة نواكشوط، 1990 م، ص28
[4] - محمد المختار ولد السعد، مرجع سابق، ص169
[5] - باب بن الشيخ سيديا، مصدر سابق، ص 113
[6] - نفس المصدر، ص 115

ثالثا: محتوى الرسالة

الرسالة التي بين أيدينا عبارة عن خطاب ترشيدي وجهه الشيخ سيد المختار الكنتي الكبير الى قبيلة إدوعيش عامة ومحمد بن محمد شين وأخويه اعلي والمختار[1]، خاصة وعمهم محمد بن بكار وسيدي احمد بن اعلي بابي والرسول ولد اعلي نبكه،

وتاريخ المخطوط الذي كُتب فيه 1226 هـ الموافق 1811م، وهو تاريخ وفاة مؤلف الرسالة وعلى ذلك الأساس تكون الرسالة في الربع الأول من القرن التاسع عشر الميلادي وهي تأتي بعد رجوع الشيخ سيد المختار الكنتي مباشرة من تكانت إلى أزواد، وكان للشيخ سيد المختار صلة بمؤسسي إمارة إدوعيش، بكار ولد أعمر وابنه محمد شين فقد لقيهما فتشبثا به[2]، وقد توطدت هذه الصلة بعد زيارة الشيخ سيد المختار إلى تكانت في أيام محمد بن محمد شين وتحمل هذه الرسالة مضامين توجيهية وأخلاقية على خطى نمط من الكتب والرسائل مشهور عرفته حركة التأليف في الحضارة العربية الإسلامية عموما والمغاربية خصوصا يهتم بالحكمة السياسية، والرسالة وإن كانت لا تقارن ولا تقاس بالرسالة الفودية (نسبة إلى الدولة الفودية) لإبن المؤلف الشيخ سيد محمد بن الشيخ سيد المختار (ت 1242 هجري)، وكتاب السياسة أو الإشارة في تدبير الإمارة لمؤلفه أبي بكر بن محمد بن الحسن المرادي الحضرمي (ت 489 هجري)، وكتاب أوثق عرى الاعتصام للأمراء والوزراء والحكام (آداب الملوك) للشيخ سيد محمد بن الشيخ سيد المختار ,ونصيحة المغيلي (ت940 هجري) للأسكيا محمد وهو احد ملوك مالي، والرسالة في كظم الغيظ وتوقيف الفتن إلى أحمد بن لوبو ملك ماسينا للشيخ سيد المختار الصغير الملقب بادي بن الشيخ سيد محمد (1263 هجريه), وبعض تآليف الشيخ محمد المامي بن البخاري البركلي، إلا أنها تتكلم عن مضامين أخلاقية كالتواضع والحكمة والابتعاد عن منطق القوة والقهر وهي بلا شك تدخل في مجال الحكمة السياسية التي على قبيلة إدوعيش وأمرائها اتباعها حسب المؤلف، فالرسالة إذاً تندرج بحكم موضوعها في علم الحكمة السياسية بمفهومها العام، فمعظم فقراتها تعتمد على النصيحة لإدوعيش، وقد بدأ المؤلف رسالته على عادة السلف الصالح من الأمة وذلك بحمد الله تعالى ثم الصلاة على الرسول الكريم بأسلوب لغوي متين ليصل بعد ذلك الى هدف الرسالة وهو تعيين المعني بالخطاب (جماعة إدوعيش عامة) ومحمد بن محمد شين وأخويه اعلي والمختار خاصة، بعد ذلك يعرج على سبب إنشاء رسالته وهو الترشيد والنصيحة لإدوعيش لما فيه صلاح دنياهم وأخراهم، فقد أخبر المؤلف أنه

[1]- المختار بن محمد شين: تنازع هو وأسويد احمد على الإمارة بعد وفاة محمد بن محمد شين، وكان زعيم اشراتيت

[2]- باب بن الشيخ سيديا، مصدر سابق، ص 96

كان على معرفة بإدوعيش فقد أرسلوا له رسولا أيام وجوده في تكانت بمنطقة أدافر وقد رجع إليهم من مسافة ثلاثة أيام، ويبدو من خلال الرسالة أنه تعاهد معهم على الخصال الحميدة والتي من خلالها تقوى العلاقة بينه وبين إدوعيش.

فيقول ("الحمد لله الذي جعل دولة الباطل ساعة ودولة الحق إلى الساعة، هذا وإنه من عبد ربه المختار بن أحمد بن أبي بكر إلى جماعة إدوعيش أخص منهم محمد بن محمد شين وأخويه أعلي والمختار....السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته...واعلموا أن الدولة لا تقبل الهجوم على حرمات الله وأن حرمات الله هم أولياؤه وعياله...)[1].

ويقول: ("وأكون أنا هو الذي أقيمكم في بلادكم معززين وانكم معتقدين فيما اعتقد بنو حسان في سيد امحمد الكنتي")[2].

وفي إطار نصيحته لإدوعيش يقول: ("إياكم وطلب غاية الظلم لأن من طلب الغاية صار آية")[3].

ويقول في موضوع آخر:) وفي حديث قدسي {من عادا لي وليا فقد آذنته بالحرب} ولا قبل لأحد يحارب الله لأنه الغالب السالب)، ويقول مرة اخرى: (" فأريعوا على أنفسكم ولا يحملنكم اعتمادكم على قوتكم على أن تعرضوها لقوة الله تعالى فتضمحل سريعا وكأنها لم تكن لان غلظ الحطب لا يقوى على لهب النار فهداكم الله تعالى لما هو أليق بكم وبالله التوفيق")[4].

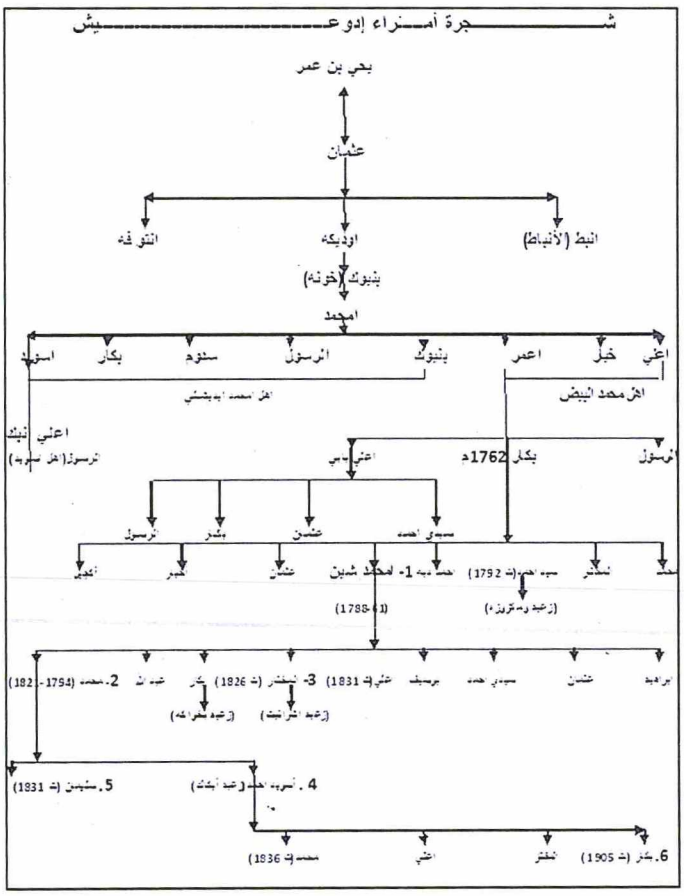

[1]- الشيخ سيد المختار الكبير: رسالة إلى إدوعيش، (مجموع رسائل الشيخ سيد المختار للقبائل الصحراوية)، من دون تصنيف أوترقيم.
[2]- نفس الرسالة، من دون تصنيف أوترقيم.
[3]- نفس الرسالة، من دون تصنيف أوترقيم
[4]- نفس الرسالة، من دون تصنيف أوترقيم

ملحق من المخطوط مكتوب بالآلة

بسم الله الرحمن الرحيم

- الرسالة رقم (بتشاريت :
- من الشيخ سيد المختار الى جماعة ادوعيش
- موضوع الرسالة : المحافظة على العلاقات والوفاء بالعهود
- المرجع ط/ باب ؛

الحمد لله وحده ولا يدوم الا ملكه والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله واصحابه وسلم تسليما وبعد : فهذه رسالة للشيخ سيد المختار الكنتي لابناء ابي اعيش وهذا نصها :

الحمد لله الذي جعل دولة الباطل ساعة ، ودولة الحق الى الساعة ، وبعث الى الخلق نبيه صلى الله عليه وسلم فسعد من اطاعه ، وشقي من خالفه وابى اتباعه ، واظهر عليه الصلاة والسلام الحق واقاعه ، واتخذ التقى بضاعه ، هذا واني من عبد الله المختار بن احمد بن ابي بكر الكنتي الى جماعة بني اعيش: محمد بن احمد شين ، واخويه : اعل والمختار ، وعمهم محمد بن بكار والسيد احمد بن أعل باب والرصول بن اعل انهك .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته اما بعد : فان كنتم على العهد الذي خلفت عليه آباءكم من الطاعة والمتابعة وحسن الاعتقاد فذلك فانتم وذلك هو الذي الق بنا في رفع صيتكم وابقاء دولتكم وانتم تعلمون بانكم بعثتم الي رسولا ووجدني حاجا بأدافر فوجهت اليكم من صاقة ثلاثة ايام . ونص رسالتكم ان كانت لك بنا حاجة أقمنا لنا فلتاتينا عشرة ايام حتى تجمعوا امركم وترجعوا معي إلى إخوانكم من التوارق او اكون انا هو الذي أقيمكم في بلادكم معززين وأنتم معتقدين في ما اعتقد بنوا حسان في سيد احمد الكنتي فخيرتكم بين الخصلتين اما الرحلة واما الاقامة فاخترتم الاقامة ان كانت مع العز فانها لكم وضعت لكم العز والغلبة وقد رايتم ذلك من يومئذ الى يومنا هذا . وان غدرتم ونكثتم كما بلغنا ذلك عنكم من انكم اعتصمتم بالذلال كناقة وسلب ما يأيد بهم من عبيدهم وغيرهم فالقادر على رفعتكم بعد ذلتكم هو القادر على ذلتكم بعد رفعتكم لا يعجزه شيء لان عباده الصالحون هم ابواب رحمته لمن اتاهم ومناط نقمته لمن عصاهم ونكث عهدهم فان الله تبارك وتعلى هو المعز لمن يشاء وهو المذل لمن يريد اذلاله وهو السوتي الطلب لمن يشاء والمنزع له من يشاء . قال عليه الصلاة والسلام في حديث يرويه عن ربه لا يعتمد علي عبد من عبيدي أعلم ذلك منه تكيده اهل السموات والارض الا جعلت كيدهم في ثياب ولا يعتمد على غيري اعلم ذلك من نيته لا قطعت اسباب السموات والارض من دونه ، وقال تعلى : (بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه

قائمة المصادر والمراجع

- باب بن الشيخ سيديا، امارتي إدوعيش ومشظوف، دراسة وتحقيق ازيدبيه ولد محمد محمود، المعهد التربوي الوطني، نواكشوط، 2003م.

- عائشة منت ديدي، حوليات تجكجة، جامعة نواكشوط، 1990.

- الشيخ سيد المختار الصغير بن الشيخ سيد محمد، الرسالة العلوية، دراسة وتحقيق، سيد أحمد ولد أحمد السالم، نواكشوط، 1994.

- أحمد بن الأمين الشنقيطي، الوسيط في تراجم أدباء شنقيط، مطبعة المدني، القاهرة، ط4، 1989م.

- يوسف بن إسماعيل النبهاني، جامع كرامات الأولياء، تصحيح عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط4، 2009م.

- بول مارتي، كنتة الشرقيون، تعريب محمد محمود ولد ودادي، مطبعة زيد ابن ثابت، دمشق، 1985م.

- حماه الله ولد السالم، المجتمع الأهلي في موريتانيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008م.

- أحمد الحمدي، المختار الكبير:التصوف والعلم بأزواد وإفريقيا، جمعية البيت للثقافة والفنون، ط1، الجزائر، 2009م.

- محمد المختار ولد السعد وآخرون، تاريخ موريتانيا (فصول ومعالجات)، نواكشوط، 1999م.

- حماه الله ولد السالم وآخرون، مصادر كراسات التاريخ الموريتاني، العدد الثالث، مطبعة ميسك، نواكشوط 2002م.

- أحمد بوكاري، الإحياء والتجديد الصوفي بالمغرب، المملكة المغربية، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، 2006م.

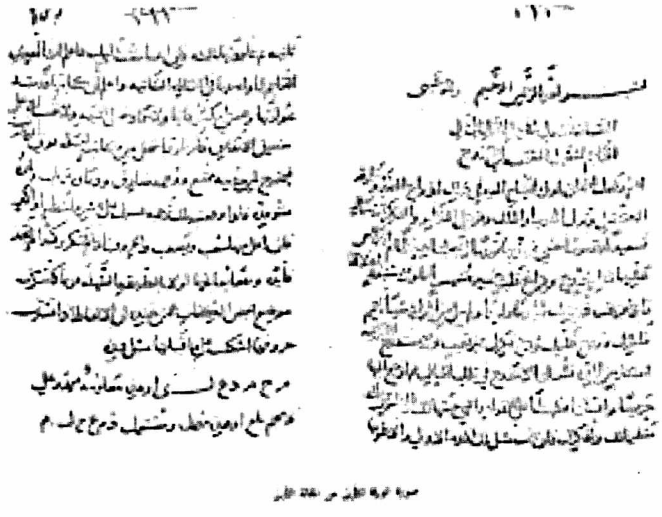

السياسة الخارجية الموريتانية: الرؤية والمكاسب

بقلم د/ سيدي محمد ولد سيدأب

يُعرف نورمان هيل السياسة الخارجية بأنها " نشاط الدولة قبل الدول الأخرى سواء اتخذ هذا النشاط مظهرا سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا على أساس الفلسفة أو الإيديولوجية التي يتمسك بها القادة[1]".

وعرفها نويل (Noel) بأنها " فن تسيير العلاقات بين دولة والدول الأخرى"[2].

وعرفها جيمس روزنو بأنها ذلك "المجهود الذي تبذله جماعة وطنية من أجل التحكم (أو مراقبة) محيطها الخارجي، سواء من خلال تكريس الوضعيات الإيجابية، أو تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لا تخدم مصالحها[3]."

وتختلف السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف العوامل والظروف المحددة لها، ومنها العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والتاريخية والإيديولوجية والجغرافية والأمنية.

ونتيجة لهذه العوامل، فالسياسة الخارجية الموريتانية تتميز بخصوصيتها الناتجة عن تأثير هذه المحددات، فموريتانيا دولة صغيرة، وتقع في أقصى المغرب العربي، وتعتبر البوابة الكبرى المفتوحة على إفريقيا السوداء، ودول المغرب العربي، والرقعة الجغرافية الأكثر تصحرا وقسوة، والأصعب مراقبة، كل هذه المعطيات تجعل موريتانيا محط اهتمام العديد من الفاعلين الدوليين.

ينضاف إلى ذلك أن موريتانيا عرفت، في أغلب الأحيان، سياقا داخليا يتميز بعدم الاستقرار السياسي، وعدم التجانس الاجتماعي، وما يثيره ذلك من مشاكل لها تأثيرها في السياسة الخارجية. خاصة إذا ما جارينا الطرح الذي يرى بأن السياسة الخارجية ما هي إلا امتداد للسياسة الداخلية[4].

وإذا كان من المسلم به في علم العلاقات الدولية أن السياسة الخارجية تتميز عادة بالثبات والاستمرارية، ولا تتأثر بتغير الحكام، فإن السياسة الخارجية الموريتانية تميزت دائما بعدم الاستمرارية، حيث كانت تتغير من فترة لأخرى، الأمر الذي جعلها تتسم بعدم الوضوح أحيانا، وبالتناقض أحيانا أخرى، وذلك ما سنلمسه من خلال التعرض لأهم مواقف وتوجهات هذه السياسة.

---

[1] راجع في ذلك: Marcel Merle: la politique Etrangère ;E. d. u.F.1984 P 19 est

[2] راجع حول هذا التعريف د/ الحسان بوقنطار: العلاقات الدولية، ط1، 1985 دار بوبقال للنشر، الدار البيضاء ص 80

[3] راجع د/ الحسان بوقنطار نفس المرجع، ص 63

[4] هناك طرح أخر يرى أسبقية السياسة الخارجية على السياسة الداخلية، أي خضوع سياسة الدولة الداخلية لمجموعة من العوامل الدولية التي قد تكون اقتصادية أو أمنية.

أولا: الدبلوماسية الموريتانية في مواجهة المطالب المغربية، ومشكلة الاعتراف الدولي

عند ما بدأ الحديث عن استقلال موريتانيا سنة 1958، بدأت المملكة المغربية تكثف من مطالبتها بضم الأراضي الموريتانية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من أراضيها، وحمل لواء هذه الدعاوى والمطالبات العديد من الزعماء السياسيين، ومن بينهم زعيم حزب الاستقلال " علال الفاسي" الذي وضع خريطة للمغرب ضمنها الأراضي الموريتانية وجعل حدودها الجنوبية نهر السنغال.

وبعد عودة محمد الخامس من منفاه وحصول المغرب على استقلاله سنة 1956، تجددت هذه المطالب وتدعمت بسبب تبنى بعض الشخصيات الموريتانية للطرح المغربي، ومن هذه الشخصيات السيد أحمدو ولد حرمة ولد ببانا، الذي كان نائبا في الجمعية الوطنية الفرنسية عن الإقليم الموريتاني، حيث لجأ إلى المغرب متبينا هذا الطرح وداعيا إلى انضمام موريتانيا إلى المغرب، وفي 28 مارس سنة 1958 وفد على ملك المغرب جماعة من الموريتانيين وقدمت بين يديه – على صورة بيعة – ولاءها وولاء بلادها للعرش المغربي، ومن بين هذه الجماعة الأمير محمد فال ولد عمير، ومحمد المختار ولد أباه (وزير التعليم في الحكومة الموريتانية)، والدي ولد سيدي باب (وزير التجارة والصناعة والمعادن).

وقد ألقى محمد المختار ولد أباه بين يدي الملك محمد الخامس خطابا جاء فيه: " كيف لا نشعر بسرور عميق حين نقف بين يدي جلالتكم هذه الوقفة التاريخية التي سيكون لها أثر عظيم في مستقبل هذه البلاد التي قدمنا منها والتي لم تزل تحت سيطرة الأجانب ونفوذ الإستعمار؟!.. إننا على يقين من أن جلالتكم ستبذل مجهوداتها ومالها من الوسائل في تحرير هذه المنطقة من وطننا العزيز حتى يصبح شعب موريتانيا مدينا لكم ببعث تاريخه المجيد...

وأول شيء فرضناه على أنفسنا هو تقديم البيعة لجلالتكم الكريمة كما فعل آباؤنا وأجدادنا من قبل في حق أعمامكم وآبائكم الطاهرين الكرام[1]".

وقد رد الملك محمد الخامس على هذا الخطاب بخطاب جاء فيه:" الحمد لله. يسرنا كثيرا أن نستقبلكم في هذا اليوم المبارك، وأن نستمع إلى العبارات التي تعربون بها عن إخلاصكم للوطن وولائكم للعرش، وتجددون لنا فيها البيعة باسمكم واسم سكان موريتانيا وحنينهم إلينا، فمنذ قرون طويلة ونحن وإياكم شيء واحد ألف قلوبنا الإسلام ووحدت ألسنتنا اللغة وجمعتنا سلالة واحدة وعوائد وطبائع متشابهة وضمنا جميعا وطن مشترك بيننا: هذا المغرب العزيز...

وقد صادف وصولكم إلينا وقتا اشتد فيه اهتمامنا بحدود بلادنا واسترجاع الأجزاء المغتصبة منها بغير حق، ولا ينازع أحد في أن الحدود الحالية ليست تاريخية ولا طبيعية ولا تطابق الحدود التي كانت للمغرب سنة 1912، ومن الطبيعي وقد استعادت بلادنا استقلالها أن تسترد ما اقتطع منها بعمل الغير وبدون استشارة سلطتها ولا موافقتها.

وإننا نكرر لكم ما قلناه للوفود التي جاءت من مختلف جهات الصحراء لتحيينا بقرية

[1] راجع نص هذا الخطاب في: محمد يوسف مقلد: موريتانيا الحديثة أو العرب البيض في إفريقيا السوداء، دار الكتاب اللبناني ط1، 1960، ص 248، 249

المحاميد من أننا نطالب بكل ما هو ثابت لملكيتنا بشواهد التاريخ والجغرافيا.

إننا نرغب في حسن التفهم والاستعداد، ولن نتوانى، بحول الله، في العمل على إرجاع الحق إلى نصابه من الجهات الموريتانية التي يعد وجودكم هنا برهانا ساطعا على رغبة سكانها في إحياء الروابط التي أحكمها التاريخ، والتي لن يزيدها المصير المشترك إلا رسوخا ومتانة[1]".

وبعد هذا الخطاب الملكي أعلن الأمير محمد فال ولد عمير أمام الملك أنه متنازل عن جميع السلطات التي ورثها، في بلاده، عند آبائه وأجداده منذ قلدهم إياها السلطان المولى إسماعيل، ولكن الملك تفضل وأعاد إليه لقب الإمارة وكلفه بنفس المهمة التي كان يقوم بها[2].

وبعد حصول موريتانيا على الاستقلال الذاتي سنة 1958، كشف المغرب من مطالبه بإجراء استفتاء في موريتانيا لتقرير مصيرها، ففي مقابلة أجراها السيد عبد الله إبراهيم، رئيس الحكومة المغربية في بداية سنة 1959 مع الصحافي البريطاني" أتيليلوكوديو" المختص في شؤون العالم الإسلامي، أكد مطالب المغرب بإجراء استفتاء في موريتانيا، وأضاف أن فرنسا وحدها التي تعارض هذا الاستفتاء مؤكدا أنه على يقين من حق المغرب في الإقليم ورغبة الموريتانيين كافة في الارتباط بالمغرب إلى درجة أن الحكومة المغربية لا تخشى مطلقا هذا الاستفتاء الشعبي ولا ما ينتج عنه[3].

وفي شهر أكتوبر من نفس السنة أثيرت القضية الموريتانية في الأمم المتحدة بمناسبة انعقاد الدورة الرابع عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث قدم الوفد المغربي حجج المغرب للمطالبة بضم موريتانيا تلك الحجج التي أكدها الأمير محمد فال ولد عمير بنفس المناسبة[4].

وكانت قضية ضم موريتانيا من أولى مطالب المغرب الأساسية في النطاق الدولي والعربي، ففي رحلته التاريخية التي قام بها الملك محمد الخامس إلى بلاد المشرق العربي في مطلع عام 1960 صدرت عنه فيها ستة بيانات رسمية مع رؤساء الدول العربية التي زارها، وفي كل واحد منها كان يحرص على ورود العبارة التالية" إن موريتانيا جزء لا يتجزأ من المغرب، ويجب تمكينها من تقرير مصيرها بحرية وتحديد مستقبلها طبقا لمشيئة أهلها المحررة من كل ضغط[5]".

وأمام هذه الأطماع المغربية لم يجد حكام موريتانيا بدا من التركيز على الجبهة الدبلوماسية باعتبارها الخيار الوحيد المتاح لهم.

ولذلك بدأ المرحوم المختار ولد داداه، أول رئيس لموريتانيا بعد الاستقلال، بطرق أبواب المنظمات الدولية ومراسلة قادة العالم آنذاك مدافعا عن استقلال بلده وسيادته، مركزا في ذلك على حجج منها الاختلاف البين بين سكان موريتانيا وسكان المغرب، وعلى المواثيق الدولية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بحق الشعوب

[1] راجع نص الخطاب كاملا في محمد يوسف مقلد(مرجع سابق) ص250.
[2] محمد يوسف مقعلد(مرجع سابق) ص 251
[3] راجع محمد يوسف مقلد نفس المرجع السابق ص260.
[4] راجع خطاب ولد عمير في المرجع السابق، ص: 262 – 266.
[5] أنظر محمد يوسف مقلد(مرجع سابق)، ص252

في تقرير مصيرها[1]، وعلى مبدأ " عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار[2]".

كما عزز ولد داداه موقفه بالانضمام إلى حركة عدم الانحياز التي كانت تضم دولا قوية، نسبيا، كالصين ويوغسلافيا ومصر، إلى جانب العديد من دول آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية.

وبفضل الجهود الدبلوماسية التي بذلها المختار ولد داداه تم الاعتراف الدولي باستقلال موريتانيا من خلال الانضمام إلى الأمم المتحدة في 27 أكتوبر سنة 1961، وكذلك من خلال مشاركتها في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963، رغم اعتراض المغرب، الذي غاب عن الاجتماع وبذل جهودا من أجل إعاقة إنشاء هذه المنظمة ما لم تستبعد منها موريتانيا.

وقد نجح المغرب في إقناع الدول العربية، باستثناء تونس، بعدم الاعتراف بموريتانيا، وبالتالي لم تنضم هذه الأخيرة إلى الجامعة العربية إلا في سنة 1973 في مؤتمر الجزائر.

وقد بقّت العلاقات بين موريتانيا والمغرب كذلك حتى سنة 1969، وكانت أول خطوة في اتجاه إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، هي دعوة الملك الحسن الثاني الرئيس الموريتاني المختار ولد داداه لحضور مؤتمر القمة الإسلامية الذي انعقد في الرباط في شهر سبتمبر 1969، وكانت هذه القمة فرصة لإجراء محادثات بينهما انتهت بالاتفاق على إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين على أن يسبق ذلك تبادل الزيارات بين وفود رسمية. وفي هذا الإطار أو فدت موريتانيا إلى المغرب وفدا رفيع المستوى في 1969/10/31، يضم أحمد ولد محمد صالح وزير الداخلية، وبعضوية كلا من حمدي ولد مكناس، وعبد الله بارو، وفي 1970/01/13 وصل إلى انواكشوط وفد مغربي برئاسة الجنرال أو فقير وزير الداخلية[3]، وفي 27 فبراير 1970 قدم إلى انواكشوط أول سفير مغربي، وهو قاسم الزهيري الذي كان سفيرا لبلاده في داكار ثم تلا ذلك لقاء الدار البيضاء بين المختار ولد داداه والحسن الثاني في 1970/06/08، الذي أسفر عن اتفاقية تضامن وتعاون وحسن جوار بين البلدين، وفيه تم الاتفاق على عقد أول قمة مغاربية في مدينة نواذيبو لمناقشة سبل تحرير الصحراء من الاستعمار الاسباني.

وقد انعقدت هذه القمة في 1970/09/14، وحضرها بالإضافة الزعيمين، هواري بومدين[4]. ويعلق المختار ولد داداه على هذه القمة بقوله" كانت هذه القمة المغاربية مهمة لنا نحن الموريتانيين على أكثر من صعيد، فهي توكد اعتراف المغرب باستقلالنا من جهة، وتكرس انتماءنا إلى المغرب العربي الآخذ في التشكل من جهة ثانية[5]..."

وهكذا اعترفت المغرب باستقلال موريتانيا، إلا أنها لم تنضم إلى الجامعة العربية، وكان على الدبلوماسية الموريتانية أن تواصل

---

[1] كميثاق الأمم المتحدة في مادته 55، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 1514 بتاريخ: 1960/12/14 المعنون ب" التصريح حول استقلال الأقطار والشعوب المستعمرة".

[2] حول هذا المبدأ يراجع د/ سيدي محمد ولد سيد أب: مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار كآلية لحل المنازعات الحدودية الإفريقية، مقال ضمن أعمال ندوة التسوية السلمية للنزاعات في إفريقيا، يوم 10-11-/2004/05 كلية الحقوق، جامعة نواكشوط، ص: 27 – 37.

[3] راجع المختار ولد داداه: موريتانيا على درب التحديات، ط1 2006 ص: 454

[4] المختار ولد داداه، نفس المرجع، ص: 458.

[5] المختار ولد داداه نفس المرجع السابق ونفس الصفحة

العمل على الجهة العربية من أجل الانضمام إلى الجامعة العربية، والاعتراف بعروبتها، وفي هذا الإطار بادر المختار ولد داداه إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية إثر العدوان الثلاثي على مصر سنة 1967، كما تحركت الدبلوماسية الموريتانية في السنوات الموالية في حملة ضد الوجود الإسرائيلي في إفريقيا، وهو ما أدى إلى أن قطع العديد من دول القارة علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل.

وفي نفس الوقت كانت موريتانيا تتبنى دعم حركات التحرر في العالم وخاصة في فلسطين وجنوب إفريقيا وغينيابساو، والرأس الأخضر، وانغولا، وكامبوديا، وفيتنام وغيرها من الحركات الرامية إلى الاستقلال.

وهكذا يلاحظ أن الدبلوماسية الموريتانية في هذه الفترة كانت هادئة ومتوازنة وهادفة، وفعالة إلى درجة أنها وصفت بأنها أكبر من حجم الدولة. وتمكنت من تحقيق أهدافها في تكريس الاستقلال، والانضمام إلى المنظمات الدولية والاقليمية.

ثانيا: السياسة الخارجية الموريتانية في فترة الحكم العسكري الأولى

بعد الإطاحة بنظام ولد داداه في العاشر من يوليو 1978، حصل ارتباك في الدبلوماسية الموريتانية من حيث الأهداف ووسائل العمل. إذ أصبح الهم الأكبر للسلطات العسكرية الجديدة هو البحث عن الاعتراف قاريا وإقليميا ودوليا.

ولذلك بادروا بالاتصال بدول الجوار خاصة المغرب الذي كان حليفا لنظام ولد داداه ليؤكدوا للملك الحسن الثاني حرصهم على استمرار العلاقات الثنائية وتطويرها، على أن يتحقق السلام في المنطقة دون الإضرار بمصالح المغرب[1].

كما طمأن قادة الانقلاب حكومتي السنغال ومالي، مؤكدين تمسكهم بمبادئ وأهداف منظمة استثمار نهر السنغال، وعلى التنسيق المشترك داخل المنظمات الإقليمية المشتركة، ومنظمة الوحدة الإفريقية. غير أن عدم الاستقرار السياسي الذي ميز فترة ما بعد العاشر من يوليو 1978 والانقلابات التي حدثت داخل اللجنة العسكرية نفسها شغل القادة الجدد عن التفكير في الملفات الدبلوماسية الشائكة والمعقدة ومنها ملف العلاقات مع المغرب والجزائر، وقضية الصحراء.

ورغم أن السلطات المغربية لم تكن راضية عن انقلاب 1978، فإنها لم تبد ردة فعل كبيرة في البداية. إلا أن إرسال موريتانيا وفدا رفيع المستوى إلى الجزائر لحضور جنازة الرئيس هواري بومدين أوائل سنة 1979 كان إجراء أغضب المغرب، ثم جاءت اتفاقية السلام في 5 أغشت سنة 1979 الموقعة في الجزائر بين موريتانيا وجبة البوليساريو لتزيد من امتعاض الملك الحسن الثاني، ولذلك سارع إلى إصدار أوامره إلى جيشه بالزحف على إقليم وادي الذهب قبل انسحاب موريتانيا منه بموجب الاتفاق السابق، فبعد تولي ولد هيدالة منصب رئيس الوزراء في 27 مايو 1979 تم توقيع اتفاقية الجزائر المذكورة في 5 أغشت من نفس السنة، بين موريتانيا والبوليساريو، التزمت موريتانيا بموجبها بأن تسلم للبوليساريو الجزء الذي تحت يدها من الصحراء بعد تسعة أشهر. يقول ولد

[1] راجع محمد خونه ولد هيداله، من القصر إلى الأسر، ط1، 2012 ص: 111 – 112

هيدالـــه أن مبعوثيـــه لهـــذه المفاوضـــات[1]، تجـاوزا حـدود التفـويض الممنـوح لهمـا[2]، حيـث فوضـهما القيـام بالتفـاوض فـي حـدود خيارين: إما تسليم ذلك الجزء من الصحراء للأمم المتحدة، أو إجراء استفتاء فيه لتقرير مصـيره، وهـو مـا تجـاوزاه واتفقـا مـع البوليسـاريو لتسليمه لهم. وبـذلك وجـد ولـد هيداله نفسه في موضـع حـرج جـدا، فـإذا لـم يقبـل بهـذا الاتفـاق سـتعاود البوليسـاريو هجماتها على موريتانيا، وإذا قبلها سيخسر المغرب، ولذلك فضل الذهاب إلى الربـاط ليشـرح للسـلطات المغربيـة ظـروف توقيـع هذه الاتفاقية، وهو ما تم حيث سافر إلى المغرب بعد توقيع هذه الاتفاقية، بأربعة أيام، أي في 9 أغشت 1979 لكن المغرب لـم يـرض بهـذه الاتفاقيـة، وكـان قـد آوى المنشـقين عـن نظـام ولـد هيدالـة، وهـي الجماعة التي قادت كوماندوز مسلح بقيادة محمد ولد أباه ولد عبد القادر(كادير) وأحمد سالم ولد سيدي، حاول الإطاحة بنظام ولد هيدالة في 16 مارس 1980 وهي المحاولة التـي بـاءت بالفشـل وحـوكم زعماؤهـا وأعدموا رميا بالرصاص[3].

وعلـى إثـر هـذه المحاولـة اتخـذ ولـد هيدالـة قرارا بقطـع العلاقـات مـع المغـرب فـي 17 مـارس سـنة 1980، متهمـا إيـاه بتـدريب وتسليح هذه المجموعة وإرسالها للإطاحة بنظامه[4].

وكرد علـى تصـرفات المغـرب أصـدر ولـد هيدالـة قـرارا بطـرد آلاف الجنـود المغاربـة مـن الأراضـي الموريتانيـة، حيـث كـانوا يـؤازرون الجيش الموريتـاني فـي التصـدي لهجمـات البوليسـاريو. وبسـبب هـذا الإجـراء تدهورت العلاقات بين البلدين إلى مستويات خطيـرة. وبـدأت السـلطات المغربيـة معركـة دبلوماسـية شرسـة ضـد سـلطات نواكشـوط، دفعت العديد من الدول العربيـة والإفريقيـة إلى مراجعة مواقفها تجاه موريتانيا. وكـان أول مـن اختـار السـير فـي فلـك المغـرب الـرئيس السـنغالي آنـذاك " ليوبولـد سـيدار سينغور".

كما اختارت فرنسا سلوك نفس الطريق على حسـاب علاقاتهـا مـع الحكـام العسـكريين فـي موريتانيـا ولـم تجـد خطـوة ولـد هيدالـة، بإطلاق سراح الرئيس السابق المختار ولد داداه بطلب من فرنسا، مقابل التعهد بمنع المغرب من السعي لزعزعة نظامه، في وقـف الهجمـة الدبلوماسـية المغربيـة ضـد موريتانيا وحكامها الجدد.

وفي مواجهة هذه المواقف تبنت الدبلوماسية الموريتانية، في عهد ولد هيدالة مبدأ دعم مواقف الدول المناهضة للمغرب. وفي نفس الوقت اختارت السير في فلك الدول العربية التقدميـة المناهضـة لاتفاقيـات السـلام بـين مصـر وإسـرائيل لتواجـه هجمـة دبلوماسـية عنيفة من مصر.

وإلـى جانـب ذلـك اختـارت الدبلوماسـية الموريتانيـة توثيـق الصـلات بـالعراق الـذي كان يقود جبهـة التصـدي والصـمود المناوئـة للـرئيس المصـري الراحـل أنـور السـادات، وساندت الرئيس العراقي صدام حسين في حربه ضد غيران إلى درجة أن ولد هيدالة أقـدم علـى اتخـاذ قـرار بقطـع العلاقـات الدبلوماسية بين موريتانيا وإيران.

---

[1] وهما: المقدم أحمد سالم ولد سيدي النائب الثاني لرئيس اللجنة العسكرية، والمقدم أحمدو ولد عبد الله قائد الأركان الوطنية.

[2] راجع محمد خونه ولد هيدالة: من القصر إلى الأسر ط1، 2012 ص 111 – 112

[3] ويتعلق الأمر بكل من العقيد محمد ولد أباه ولد عبد القادر، والعقيد أحمد سالم ولد سيدي، والملازم نينغ مصطفى.

[4] راجع افرانسيس دي شاسي: موريتانيا من 1900 إلى 1975، ص 452

أما الموقف من مشكلة الصحراء الغربية، فقد دعمت موريتانيا في هذه الفترة موقف الجزائر المؤيد لجبهة البوليساريو، وساندت هذه الأخيرة إلى درجة أنها اعترفت رسميا بالجمهورية الصحراوية، وكان حيادها من النزاع حيادا غير متوازن لصالح الجزائر والبوليساريو.

ذلك أنه بعد تولي ولد هيدالة رئاسة الوزراء في 27 مايو 1979[1]، عادت العلاقات الدبلوماسية بين موريتانيا والجزائر في 14 أغشت 1979، بعد أن قطعت في 7 مارس 1979، وتوطدت العلاقات بين البلدين أكثر فأكثر وكان هناك تطابق في وجهات النظر خاصة حيال الموقف من قضية الصحراء الغربية وكان ولد هيدالة والشاذلي بن جديد ينسقان في الاجتماعات الإفريقية لدعم البوليساريو في مسعاهم لإقامة دولة في الصحراء الغربية، وكان ولد هيدالة يرمي من وراء ذلك إلى إقامة دولة في صحراوية تحول بين موريتانيا والمغرب الذي كان يطالب بموريتانيا وهو ما دفعه إلى الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية في 27 دجمبر 1983[2].

وقد وصلت العلاقات بين الجزائر وموريتانيا درجة كبيرة من التطور إلى حد أن ولد هيدالة كان على وشك توقيع اتفاقية للصداقة والتعاون مع كل من الشاذلي بن جديد والحبيب بورقيبة خلال اللقاء الذي جمعهم في الجزائر في الفترة ما بين 29-30 مايو سنة 1983[3].

ثالثا: السياسة الخارجية الموريتانية في عهد ولد الطايع (1984-2005)

وصفت الدبلوماسية الموريتانية في عهد ولد الطايع بأنها دبلوماسية التناقضات والمفاجآت، فعند ما وصل ولد الطايع إلى السلطة في انقلاب 12 دجمبر 1984 بادر إلى إعلان تمسك موريتانيا بموقفها المحايد من قضية الصحراء، وزار المملكة المغربية والجزائر وتونس وليبيا والسنغال ومالي والرأس الأخضر وفرنسا وعمل في بداية عهده على رأب الصدع في العلاقات الثنائية مع دول الخليج، كما أنتهج سياسة اقتصاد التسوق للتقرب من الغرب والحصول على قروض من الهيئات الدولية المانحة.

غير أن التطورات السياسية داخل البلد انعكست سلبا على علاقاته ببعض الدول، فقد أثرت محاولة الانقلاب لسنة 1987، التي اتهم بتدبيرها ضباط زنوج تم اعدام بعضهم بعد محاكمة عسكرية، على العلاقة مع فرنسا التي كانت وراء وصول ولد الطايع إلى السلطة، وزاد من تردى تلك العلاقة انفجار الأزمة الدبلوماسية بين موريتانيا والسنغال سنة 1989 وتضرر على خلفيتها رعايا كل من البلدين في البلد الآخر. ولم تجد موريتانيا الدعم من دول الاتحاد المغرب العربي الذي انخرطت فيه قبل الأزمة بأقل من شهرين، بل إنها اتهمت المغرب بالانحياز للجانب السنغالي[4].

وبسبب هذه الأزمة أضطر ولد الطايع إلى السعي لنيل دعم النظام العراقي، رغم أنه كان قبل ذلك قد شن حملة اعتقالات واسعة

[1] راجع ولد هيداله (مرجع سابق) ص: 144
[2] راجع دي شاسيه (مرجع سابق) ص: 460
[3] دي شاسيه (مرجع سابق) ص: 459

[4] راجع د/ سيدي محمد ولد سيد أب: اتحاد المغرب العربي في النصوص والخطاب الموريتاني، المجلة الموريتانية للقانون الاقتصادي، عدد 21 يونيو 2014، ص: 37

وتصفية داخل التيار البعثي الموريتاني بجناحيه المدني والعسكري.

وفي نفس الوقت كانت الدبلوماسية السنغالية تحقق الانتصارات ضد نظيرتها في موريتانيا إلى درجة أن هذه الأخيرة باتت في موقف دفاع عن صورتها التي ساءت في الأوساط الدبلوماسية الغربية والإفريقية. وصاحب ذلك استياء دول الخليج من ارتماء موريتانيا في أحضان النظام العراقي.

ثم جاءت أحداث 1990 التي اعتقل على خلفيتها عسكريون زنوج بتهمة محاولة جديدة لقلب نظام الحكم، لتزيد من عزلة البلاد دوليا وتلصق بها تهمة انتهاك حقوق الإنسان.

وعقب انهيار جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفياتي وهبوب رياح الديمقراطية أعلن ولد الطايع عن تبني الخيار الديمقراطي التعددي، وسعي إلى نيل دعم فرنسا في مواجهة معارضيه الذين رشحوا له أحمد ولد داداه باعتباره رجلا مقبولا لدى الدوائر الغربية. وفي مقابل الدعم الفرنسي تعهد ولد الطايع بإنهاء التوتر مع الجارة السنغال، وبدأ في مغازلة دول الخليج العربي التي كانت غاضبة عليه نتيجة تأييده لصدام حسين أيام اجتياحه للكويت. وفي سعيه للابتعاد عن الفلك العراقي المغضوب عليه خليجيا وأمريكيا، قام الرئيس معاوية بقطع علاقاته بالعراق دون سابق إنذار وطرد سفيرها من نواكشوط، دون مبرر مقبول، خاصة أن العراق في ذلك الوقت كان قد عاد إلى الحظيرة العربية، وربطت دول عربية عديدة العلاقات معه ومنها دول خليجية.

غير أن المفاجأة الكبرى في مجال السياسة الخارجية. كانت قرار ولد الطايع في أكتوبر سنة 1999 إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، والبقاء عليها حتى في أوقات التأزم القصوى بين الدولة العبرية والدول العربية التي تقيم معها علاقات، حيث ظل متمسكا بهذه العلاقة رغم رفض وامتعاض الشارع الوطني والعربي.

وقد جاء ربط العلاقة مع إسرائيل، في أعقاب اتفاقية أوسلو للسلام في شهر سبتمبر 1993 الموقعة بين ياسر عرفات ورابين، وكردة فعل على ذلك طالبت بعض الدول العربية بطرد موريتانيا من الجامعة العربية، إلا أن هذه الخطوة أدت إلى حصول تقارب بين موريتانيا والولايات المتحدة الأمريكية، بل إن موريتانيا أصبحت على إثرها صديقا جيدا للولايات المتحدة الأمريكية وشريكا فعالا في مكافحة الإرهاب.

وهكذا التوجه الجديد والمفاجئ للسياسة الخارجية الموريتانية جاء إثر متغيرات ولاعتبارات مهمة منها:

1- خسارة موريتانيا لفرنسا على أثر تدهور العلاقات بين البلدين بعد اعتقال ضابط موريتاني كان متواجدا في فرنسا ضمن بعثة دراسية، من طرف القضاء الفرنسي بتهم تتعلق بخرق حقوق الإنسان، وكرد على هذا الإجراء قامت موريتانيا بطرد المستشارين العسكريين الفرنسيين من أراضيها، وفرض تأشيرة الدخول على الفرنسيين من باب المعاملة بالمثل، الأمر الذي أدى إلى تأزيم العلاقات بين البلدين.
2- اعتقاد موريتانيا بأن استمرار علاقاتها مع الجانب الإسرائيلي سيضمن لها الحصول على مساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية.

أما المفاجأة الثالثة فكانت قراره بالانسحاب من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. وفي الفترة اللاحقة بدأت علاقات

موريتانيا الخارجية في التدهور، بدءا بأزمة الأحواض الناضبة مع السنغال، ومرورا بالأزمة الدبلوماسية مع فرنسا إثر اعتقالها ضابطا موريتانيا متدربا بتهمة المشاركة في تعذيب الزنوج خلال أحداث 1990-1991، والمواجهة الدبلوماسية مع ليبيا وبوركينافاسو إثر محاولة تنظيم" فرسان التغيير" الإطاحة بنظام ولد الطايع عامي 2003-2004، وانتهاء بالتوتر الذي حصل للعلاقات مع المملكة العربية السعودية إثر اتخاذ ولد الطايع قرارا بإغلاق معهد العلوم العربية والإسلامية بانواكشوط.

وهكذا عرفت السياسة الخارجية الموريتانية في عهد ولد الطايع العديد من التقلبات والمواقف، والإخفاقات، إلا أنها رغم ذلك كانت مواقفها واضحة وحاسمة.

رابعا: السياسة الخارجية الموريتانية في مرحلة ما بعد ولد الطايع

حرص قادة تغيير 3 أغشت 2005 على تبرير التغيير الذي قاموا به على طمأنة الرأي العام الدولي والوطني على أن فترة بقائهم في السلطة هي فترة عابرة وانتقالية ومحددة، بهدف تمكين المواطنين من انتخاب مؤسسات ديمقراطية، وفي نفس الوقت حاولوا إقامة علاقات دبلوماسية متوازنة تستهدف إعادة الثقة بين موريتانيا وبين أشقائها في العالم العربي والإسلامي وأفريقيا، وإعادة الدفء إلى العلاقات مع الدول المؤثرة دوليا في أوربا وأمريكا الشمالية وفي هذا الإطار زار الرئيس أعل ولد محمد فال دول اتحاد المغرب العربي ومنطقة غرب إفريقيا وبلدان العالم العربي والإسلامي، مبديا يد الصداقة والشراكة المبنية على التقدير المتبادل واحترام مصالح كل الأطراف.

غير أن السياسة الخارجية الموريتانية عرفت تطورات ومواقف جديدة ابتداء من سنة 2008، فعلى أثر التغيير الذي أطاح بولد الشيخ عبد الله في السادس من أغشت 2008، تضررت الصورة الخارجية للبلد، ولمواجهة ذلك كرست الدبلوماسية الموريتانية جهودها لتحسين هذه الصورة، وتسويق التغيير، ونتيجة لعدم تقبل بعض الدول لهذا التغيير، وعدم تعاطيها مع السلطات العسكرية الجديدة، اتجهت الدبلوماسية الموريتانية نحو دول الممانعة، سوريا وإيران وفنزويلا، ووطدت علاقاتها مع الأولى وأقامت علاقات دبلوماسية مع الثنائية.

وعلى مستوى العلاقات مع الجارين الشماليين: المغرب والجزائر لم تستطع الدبلوماسية الموريتانية اتخاذ موقف يوازن بينهما، فكان الموقف في البداية أقرب إلى الجانب المغربي بسبب تقبلها بسرعة للسلطات الجديدة، في الوقت الذي لم تبد فيه الجزائر تفهما للتغير ولم تتفاعل بإيجابية مع قادته. إلا أن الآية انقلبت بسرعة حيث تحسنت العلاقة مع الجزائر، وظل يشوبها بعض الفتور مع المغرب حسب بعض المحللين. وبذلك يفسرون عدم تعيين السلطات الموريتانية لسفير في الرباط، مكتفية بالبقاء على مستوى قائم بالأعمال وهو ما يعد في العرف الدبلوماسي دليلا على تدني مستوى العلاقات بين البلدين.

غير أن الخطوة المهمة في السياسة الخارجية الموريتانية هي إقدام الرئيس محمد ولد عبد العزيز على وضع حد للعلاقات الدبلوماسية مع الدولة العبرية. فبعد عشر سنوات من هذه العلاقات اتخذ قرارا بتجميدها أثناء قمة الدوحة في 16 يناير 2009، ثم قطعها نهائيا في 20 مارس 2010، وذلك إثر الهجوم الإسرائيلي على

غزة، استجابة للمطالب الشعبية التي عبرت بوضوح عن استيائها من تلك العلاقة.

ومهما يكن من أمر، فإن قرار قطع هذه العلاقات كان خطوة جريئة وتحولا في السياسة الخارجية الموريتانية، وساهم في تقبل النظام الموريتاني وطنيا وعربيا وإسلاميا، وأعطاه دفعا جديدا خاصة على مستوى بعض الدول العربية كالجزائر وليبيا، التي كان زعيمها الراحل معمر القذافي يشترط لزيارة موريتانيا رحيل السفارة الإسرائيلية.

وعلى المستوى الإفريقي لعبت الدبلوماسية الموريتانية في السنوات الأخيرة دورا نشطا في الساحة الإفريقية، وكانت علاقاتها متوازنة ومؤثرة إيجابيا من خلال المساهمة في حل العديد من النزاعات الإفريقية، وكانت سياستها الإفريقية ناجحة، ولا أدل على ذلك من عقد أكثر من خمس قمم إفريقية في انواكشوط[1].

وعلى المستوى الإفريقي كذلك حققت الدبلوماسية الموريتانية انتصارا جديدا تتمثل في اختيار موريتانيا لرئاسة الاتحاد الإفريقي في 30 يناير 2014 خلال القمة 22 للاتحاد المنعقدة في أديسابابا. ويعتبر الرئيس محمد ولد عبد العزيز الرئيس 12 للاتحاد الإفريقي منذ إنشائه سنة 2002، وهو ثاني رئيس عربي يرأس الاتحاد بعد الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي[2].

وهذه المرة الثانية التي ترأس فيها موريتانيا هذا المنتظم الإفريقي، حيث كانت المرة الأولى في 1971/06/23، عند ما أسندت رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية إلى الرئيس الموريتاني الأسبق المختار ولد داداه.

وفي المجال الأمن ومحاربة الإرهاب استطاعت موريتانيا أن تلعب دورا مهما في هذا المجال، ونجحت دبلوماسيتها في تسويق ذلك دوليا، وبذلك أصبحت موريتانيا شريكا دوليا فعالا في ميدان مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الصحراء والساحل الإفريقي[3].

وبخصوص الموقف من ظاهرة ما سمي بالربيع العربي يلاحظ أن السياسة الخارجية الموريتانية لم يكن لها موقف واضح ومحدد منها، فقد اعتبرت ما حصل في تونس ومصر ثورة مشروعة وباركتها، يدل ذلك الحضور الرسمي في احتفال المجلس الوطني التأسيسي التونسي بالذكرى الأولى الاندلاع الثورة.

فقد حاولت الحكومة الموريتانية ركوب موجة الربيع العربي، فقامت بخطوات استباقية بهدف تعزيز مصداقيتها في الخارج، وتفاديا لانتقال عدوى الثورة إلى موريتانيا، حيث أعلنت دعم موريتانيا لتطلعات الشعوب العربية في الحرية والكرامة[4].

غير أن الموقف الموريتاني من الثورة الليبية شكل استثناء على هذا التوجه، فرغم القمع الذي تعرض له المواطنون الليبيون، ظل الموقف الموريتاني مساندا لنظام

[1] أنظر د/ سيدي محمد ولد سيدأب: الدولة الوطنية بين ثوابت السيادة وإكراهات الواقع الدولي، مجلة الموكب الثقافي (تصدر عن اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم) العدد: 44 يناير 2015، ص: 35

[2] فقد ترأست الإتحاد بالترتيب: جنوب إفريقيا وموزمبيق ونجيريا وجمهورية الكونغو، وغانا، وتنزنيا، وليبيا وملاي وغينيا الاستوائية، وبنين واثيوبيا، وموريتانيا.

[3] راجع د/ سيد محمد ولد سيد أب (مصدر سابق)، ص 34

[4] جاء ذلك في كلمة لوزير الاتصال والعلاقات مع البرلمان، السيد حمدي ولد المحجوب أمام مجلس الشيوخ بتاريخ: 2011/02/12

القذافي إلى آخر لحظة. وبعد هزيمة معسكر النظام الليبي، بدأت السياسة الخارجية الموريتانية تحاول مراجعة موقفها من المجلس الانتقالي الليبي لتعترف به في النهاية ولكن على استحياء[1].

ويفسر بعض المحللين هذا الموقف الداعم لنظام القذافي، بالجهود التي بذلها هذا الأخير من أجل تسويق التغيير الذي قاده ولد عبد العزيز في بلاده ضد الرئيس المنتخب سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله، ومن ذلك الوساطة التي قادها القذافي بين ولد عبد العزيز ومعارضيه، والتي اتهم فيها من طرف المعارضة بالانحياز لموقف الرئيس محمد ولد عبد العزيز.

وهذا الموقف الداعم لنظام القذافي جعل موريتانيا في موقف حرج، فهي من الناحية الأخلاقية لا يمكن أن تتخلى عن حليف قدم لها الدعم والمساندة في وقت كانت في أمس الحاجة إليه، ومن ناحية أخرى لا يمكن أن تظل متشبثة بنظام يعاني بعض الإخفاقات.

الخاتمة

اتسمت السياسة الخارجية الموريتانية في السنوات الأخيرة، بالوضوح والجرأة والقدرة على الاستمرارية تلبية لضرورات المصالح الوطنية متجاوزة بذلك ما كانت تعانيه في عهودها الماضية من ارتباك وضعف وميوعة.

[1] جاء ذلك في بيان صادر عن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون بخصوص الاعتراف بحكومة الكيب بتاريخ: 2011/11/24

ففي العصور السحيقة لم يكن المشرق العربي منفصلا عن إفريقيا وإنما كانت إفريقيا والمشرق العربي رقعة واحدة قبل أن تؤدي المتغيرات الجيولوجية إلى ظهور البحر الأحمر كحاجز مائي تقع على شواطئه الحبشة حيث المقر الدائم للإتحاد الإفريقي، ولم يقف ذلك الحاجز المائي حائلا دون اتصال المشرق العربي بإفريقيا بل كان هذا الاتصال ميسورا عبر مضيق باب المندب وشبه جزيرة سيناء كما شهد المجتمع العربي هجرة عدد من القبائل الإفريقية التي استقرت فيه قبل الإسلام وشهدت إفريقيا هجرات عربية وخصوصا إلى السواحل الشرقية والشمالية مما أدى إلى تداخل عرقي ولغوي قبل ظهور الإسلام.

ومع ذلك فأن هذه المعطيات التاريخية طالتها أيادي التشويه المتعمد المتمثل في وصم العرب بممارسة تجارة الرقيق وتحميلهم إياها من الغرب الذي مارس أبشع أنواع الاسترقاق وبفعله كان العبيد يحملون في سفن ويرحلون إلى امريكا وأوروبا للعمل في مزارع الأوروبيين وتشييد المصانع والعمل فيها لحساب الرجل الأبيض وبالتالي يبقى التركيز على العرب وتصويرهم كنخاسين كان يندرج في إطار العمل على تخريب علاقات العرب والأفارقة ونسف الثقة التي شيداها على مر العصور من خلال التلاقي والتواصل.

لقد لعب التجاور الجغرافي دورا مهما في إرساء علاقات الشعوب فيما بينها سواء تميزت تلك العلاقات بالتعاون والتكامل والاندماج وتبادل المنافع أم أخذت منحى آخر يتسم بالفتور أو يتجاوز ذلك إلى مستوى الخصومة والتحارب والقطيعة وبالنظر للخريطة الجغرافية والحدود الطبيعية لكل من العرب والأفارقة فإننا نلاحظ بوضوح كامل مدى تجاور وتلاقي كل من الطرفين من الناحية الجغرافية حيث أن موقع الشعوب الإفريقية يلاصق إلى حد كبير البلدان العربية وذلك من جهات الغرب والشرق ومناطق الوسط.

فإذا نظرنا إلى موقع آخر نقطة عربية من جهة الغرب فإننا نلاحظ أن موريتانيا تحدها بلدان إفريقية هي السنغال ومالي ونفس الشيء ينطبق على الجزائر بالنسبة لحدودها مع الأخيرة والنيجر، وإذا نظرنا إلى الشرق فإن السودان محاط هو الآخر من الجنوب بدول إفريقية هي إثيوبيا وأوغندا.

أما في الوسط فإن ليبيا تحدها من الجنوب اتشاد والنيجر مما يحتم عبر هذه الخارطة قيام علاقات بين الطرفين تدفع في ابعادها المختلفة الى حتمية التعايش السلمي وهي الحتمية التي نمت في ظلها علاقات عربية إفريقية ممتازة وعبر فترات تاريخية طويلة كان من نتائجها وجود تبادل اقتصادي ومنافع لصالح الطرفين وصلات ثقافية متينة كان من أهم نتائجها دخول الإسلام إلى مناطق إفريقية عديدة.

الرئاسة الموريتانية للاتحاد الإفريقي: نتائج مشرفة

بقلم الدكتور محمد محمود ولد سيد احمد
رئيس مركز ابن خلدون للثقافة والحوار وللاعلام والتنمية

تحتل موريتانيا موقعا جغرافيا واستراتيجيا هاما من خلال إطلالتها على شواطئ المحيط الأطلسي غربا وتجاورها الملاصق لسواحل جمهورية السنغال حيث الحدود الجنوبية للنهر، وإلى حدودها المشتركة شرقا مع مالي الأمر الذي يجعلها بامتياز بلدا من بلدان الغرب الإفريقي مما يترتب على ذلك من تداخل وتساكن وتجاور جغرافي نتجت عنه علاقات موغلة في القدم نعيش آثارها ماثلة بين أيدينا اليوم من خلال مكونات أساسية ضمن نسيج ومكونات وحدتنا الوطنية.

وترتبط هذه المكونات بصلات وعلاقات قربى وارتباط لغوي وثقافي بدول جوارنا في الجنوب الأمر الذي يعطي موريتانيا خصوصية في علاقاتها مع دول الجوار الجغرافي الإفريقي، وحين ننظر لجوارنا العربي شمالا نجد أشقاءنا المغاربة والجزائريين حيث المجال والفضاء المغاربي الذي تعتبرفيه موريتانيا مكونا أصيلا وركنا أساسيا من أركان اتحاد المغرب العربي.

إن موقع موريتانيا المتوسط بين عرب شمال إفريقيا شمال الصحراء والأفارقة جنوب الصحراء يجعل منها **بامتياز** قنطرة للتواصل وجسر عبور وتلاق ثقافي ومعرفي وتلاقح فكري وحضاري بين العرب والأفارقة وبلدا يمتلك أوراقا رابحة ومصادر قوة مما يستدعي من صانعي القرار ومدبري الشأن السياسي والدبلوماسي بالبلد ضرورة استغلاله وتوظيفه لتحقيق المزيد من النجاحات على الصعيد الدبلوماسي في المجال الإفريقي سيما وأن بلادنا اليوم تتولى الرئاسة الإفريقية للإتحاد.

إن التواصل والتلاقي الحضاري والتنسيق السياسي الحاصل اليوم بين العرب والأفارقة من خلال المنظمات الإقليمية والدولية ليس وليد اللحظة ولم يأت من فراغ ولا جاء نتيجة لحاجة مصلحية عابرة فرضها تطور النظام الدولي وإنما يستند في الواقع إلى معطيات جغرافية وحضارية وتفاعلات بشرية منذ أقدم العصور تجعل هذا التواصل والتعاون يقف على أرضية صلبة.

واليوم وبفعل هذا المعطى التاريخي تدين معظم الشعوب الإفريقية بالدين الإسلامي وتوجد بها الكثير من الطرق الصوفية كالقادرية والتجانية... وهي طرق وجدت أصولها في المنطقة العربية ومن ثم انتقلت إلى البلدان الإفريقية من خلال نمو العلاقات العربية الإفريقية وتطورها في الميدان الثقافي وان لم تكن العلاقات الثقافية هي وحدها التي تطورت بين الطرفين بل إن العلاقات كانت شاملة وفي كل الميادين كما شهدت علاقات الطرفين تحسنا كبيرا وبلغت أوجها في ظل الحقبة الإسلامية.

وإذا نظرنا إلى جانب الأمن القومي فإن القارة الإفريقية تعد بمثابة العمق الاستراتيجي للوطن العربي والوطني العربي هو الغطاء الواقي لهذا العمق كل منهما يؤثر في الآخر ويتأثر بما حوله، تلك حقيقة تؤكدها شواهد التاريخ القديم والحديث للمنطقتين العربية والإفريقية وهي من الحقائق الناصعة التي لا يعتريها الشك حيث يشكل العرب همزات وصل بين إفريقيا وآسيا وبين أوروبا في نسق حضاري وثقافي وتاريخي امتد عبر فترات سحيقة ومر بمراحل عصيبة في تاريخ العرب والأفارقة قاسوا فيها ويلات الاستعمار ومرارة الاستغلال والتبعية مما أدى إلى ظهور حركات وطنية تقاوم الاستعمار وتنشد الاستقلال والتحرر من التبعية وان ظلت محصورة ومحاصرة داخل الحدود والحواجز السياسية التي اصطنع الاستعمار معظمها.

ومن الثابت اليوم ان ثلثي سكان الوطن العربي هم افارقة بحكم انتمائهم الجغرافي للقارة الافريقية التي تعيش اليوم ونعيش معها في جو بالغ الصعوبات والتحديات على الصعيد الوطني وعلى المستوى الإقليمي وفي ظل أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية بالغة التشابك والتعقيد لا تفتأ أن تصل شراراتها واهتزازاتها الارتدادية كل الأصقاع مشكلة حالة من التأزم والقلق على الصعيد العالمي.

أوضاع لا يوجد اليوم من هو في مأمن منها سواء على الصعيد الإقليمي أو القاري حيث أمست الأزمات اليوم والتعقيدات ظاهرة كونية وأضحت الصراعات السياسية والأزمة الاقتصادية العالمية والحروب العابرة للحدود وبالوكالة والحروب الاثنية والدينية انطلاقا من بواعث مختلفة ولغايات شتى، أهم تجلياتها.

وفي ظل هذا المناخ الدولي المعقد والمتشابك أسند الأفارقة رئاستهم لبلادنا وهي خطوة تعتبر تشريفا لنا جميعا وتكليفا لسلطاتنا العليا وللقيادة السياسية وقد تحملنا مسؤولياتها بجدارة واستحقاق.

وقد استطاع السيد الرئيس بحنكته السياسية أن يجعل من الاتحاد الإفريقي خلال رئاسته له مؤسسة دولية تشارك

في صنع القرار الدولي حيث مثل القارة في مؤتمرات دولية كمؤتمر إفريقيا والهند، ومؤتمر أوروبا وإفريقيا ومؤتمر آمريكا وإفريقيا.

وقد كانت جهود السيد الرئيس، محمد ولد عبد العزيز، امتدادا طبيعيا لما قام به الزعماء المؤسسون جمال عبد الناصر وكوامين كروما ومديبو كيتا وسيكوتورى، وكانت أولويات التأسيس انجاز مهمة التحرر الوطني وخوض حروب التحرير وصولا للاستقلال الوطني، وقد استمرت هذه المرحلة من الخمسينات وحتى أواخر السبعينيات لتبدأ مرحلة الوحدة الإفريقية في نسختها الجديدة، مرحلة المأسسة وميلاد الاتحاد الإفريقي، وهنا تقتضي الأمانة العلمية القول إن ذلك تم على يد معمر القذافي رحمة الله عليه في 199909/09 في مدينة سرت الليبية حيث صارت للاتحاد أطرا وهياكل نذكر منها على سبيل المثال مجلس السلم والأمن الإفريقي.

ومن الثابت تاريخيا أنه لم تنشأ صلات وروابط عضوية بين حركات التحرر في كل من الوطن العربي وإفريقيا طوال عصور طويلة، ويرجع الفضل في مد هذه الجسور إلى الثورة المصرية التي قادها عبد الناصر في العام 1952 وفي أتون معارك التحرر ضد الاستعمار نمى لدى الشعوب الإفريقية والعربية وعي مشترك بوحدة المصير وزادت التفاعلات العربية الإفريقية كثافة وعمقا على المستويين الرسمي والشعبي.

وبعد حصول البلدان العربية والإفريقية على الاستقلال بقيت مشكلتان من بقايا الحقبة الاستعمارية هما إسرائيل وجنوب إفريقيا وتمثل الأولى قضية تحظى باهتمام أساسي في السياسات العربية فيما مثلت الثانية ذات يوم مشكلة تحظى باهتمام رئيسي في السياسات الإفريقية.

ولقد شاركت الدول العربية منذ العام 64 في إطار جامعة الدول العربية بقرارات ومواقف تدعم نضال وتضحيات الأفارقة ضد سياسات التمييز والعنصرية قبل أن يتكلل نضال المؤتمر الوطني الإفريقي بالنجاح، في حين أيدت الدول الإفريقية النضال العربي في سبيل تحرير أراضيه المحتلة واعترفت العديد من الدول الإفريقية بمنظمة التحرير الفلسطينية.

وفي أعقاب حرب أكتوبر 73 قطعت العديد من الدول الإفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل وبذلت الدول الإفريقية جهدا منسقا في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة تمثل في دعوة ياسر عرفات للدورة 29 للجمعية العامة للأمم المتحدة وإلقائه لخطابه المشهور، وفي الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة أمكن استصدار قرار يقضي باعتبار الحركة الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية.

وإذا كان جيل الرواد والآباء المؤسسون وفي مقدمتهم المرحوم المختار ولد داداه قد تركوا بصمات وآثارا طيبة وحققوا نجاحات سياسية ودبلوماسية باهرة على الصعيد الإفريقي وتعقبوا الوجود

الإسرائيلي في القارة مما بوأ موريتانيا مكانتها اللائقة، فان جيلنا اليوم ومن خلال الرئاسة الموريتانية للاتحاد الإفريقي في شخص فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز قد حقق نجاحات كبيرة بالعمل على تلازم المسارين.

نجاح في الداخل يستجيب لحاجيات البلاد في التعليم والصحة والتشغيل وتحقيق الأمن والسلم الأهلي والحفاظ على منظومة القيم... والبناء على تراكم جهود ونجاحات الآباء على الصعيد الدبلوماسي من أجل استئناف البلاد لأدوارها وتحقيق استفاقة دبلوماسية موريتانية بدأت بوادرها بإقدام النظام الحالي على قطع العلاقات المشينة مع إسرائيل مرورا بمجهودات موريتانيا المعتبرة في السنوات الاخيرة ممثلة في دخولها فعليا على الخط كلاعب أساس وفعال في الإقليم من خلال مشاركتها في لجنة الاتحاد الإفريقي للتوسط في حل الأزمة الليبية والتدخل الفعال من اجل تسوية مشاكل الساحل والصحراء (الأزمة المالية) وصولا لتعزيز مكانتها على صعيد القارة من خلال ترؤسها اليوم للاتحاد الإفريقي مع ما ينعقد على ذلك من تطلعات وآمال عريضة.

واليوم تشكل الرئاسة الموريتانية للاتحاد فرصة للتعريف بقضايانا وإيصال ما نريد إيصاله للآخر وفرصة للاستماع إليه وهو يبوح بمكنوناته وخلجاته ويفصل ويتحدث عن انشغالاته وقضاياه، كما أن هذه المهمة فرصة لتبديد الوهم والصورة السيئة والنمطية التي قد يحملها بعض الأفارقة لموريتانيا وللعرب عموما وخاصة إزاء ملف ما سمي ب"سوق النخاسة" الذي نفخت فيه بعض الدوائر والجهات الغربية للوقيعة بين العرب والأفارقة خدمة للدوائر المشبوهة وللأجندات الكيدية ضد العرب والأفارقة معا.

ومن هذا المنطلق كانت الرئاسة الموريتانية للإتحاد الإفريقي حدثا دالا يعرف بموريتانيا ويؤكد ثقة الأفارقة فيها وأرضية لتبادل المنافع بين شعوب القارة وحدثا يتم بموجه التقدم بمبادرات ومقاربات لتسوية وحلحلة العديد من المشاكل والملفات العالقة على الصعيد الإفريقي.

وهنا اسمحوا لى في هذا المجال أن أمر ولو سريعا على واقع القارة الإفريقية المثخنة بالجراح، حالة غير مستقرة عموما في الشمال الإفريقي حيث النزاع في الصحراء الغربية، أوضاع غير مستقرة عموما في بلدان ربيع المغرب العربي، صراع محتدم في جنوب السودان بدوافع عرقية وسياسية، إرباك للمشهد السياسي في مصر خدمة لإغراض وغايات باتت معلومة للجميع، أزمة مزمنة ومتجددة بالغة التعقيد في مالي، صراع مشتعل في جمهورية إفريقيا الوسطى بدوافع دينية وسياسية وآخر مزمن في إقليم الاوغادين، إضافة إلى ما بات يعرف ب"الصوملة المخيفة."

واقع ينضاف إلى تحديات ماثلة تشكل في مجموعها تضاريس جغرافية للقارة الإفريقية لعل في مقدمتها الفقر والأمية والجهل والجوع وانتشار الأمراض والأوبئة والنزاعات والحروب وكذا المشكلات المتأتية من خلفية نزاعات الحدود الموروثة عن حقبة الاستعمار والهجرة بحثا عن أوضاع أفضل إضافة إلى تحديات متعلقة بالبيئة وندرة المياه وبالتصحر وما تعيشه القارة على مستوى الثقافة والهوية من سحق ومسخ للذات الإفريقية تشكل في بعدها التنموي والحضاري تحديات كبرى تفرض على صانع القرار الافريقي مواجهتها.

ولا أريد هنا ارسم لوحة سوداوية لواقع القارة بقدر ما أود التأكيد على أن انكسار موجة الربيع العربي وفشل مطالب الرحيل في موريتانيا أمور وعوامل من بين أخرى هيأت الظروف والمناخات المناسبة لبلادنا اليوم للاضطلاع بشرف رئاسة الاتحاد الافريقي في حين أن بلدانا أخرى بالإقليم تغرق للأسف وتتخبط في مشاكلها جراء دخول موجة ما سمي الربيع إلى بلدانها ذلك الربيع الذي لا نحتاج لان نكثر فيه القول فمظاهر تعريه باتت واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار حيث لا أزهار فيه ولا ورود بل أشواك ودماء ودموع وما من بلد طالته موجته إلا وأصبح كالغريق يبحث عن منقذ.

وعلى العكس من ذلك تسود اليوم في موريتانيا تعددية سياسية وتشهد انتخابات حرة نسبيا كما تعيش حالة غير مسبوقة في مجال حرية الإعلام بمختلف مكوناته وهو ما ينضاف الى عامل لا يقل أهمية عن العوامل السابقة وهو تمكن بلادنا من كسر شوكة الإرهاب العابر للحدود واهتمامها بتطوير المنظومة الأمنية والدفاعية والرفع من قدراتها تدريبا وتسليحا والتركيز على الشأن الداخلي عبر اعتماد مقاربات مفضية الى تحقيق السلم الأهلي.

وبالعودة إلى الوراء قليلا وللحظات التردي والهوان التي مرت بها بلادنا والى وقت قريب حيث كان يحلو للبعض إن يصف موريتانيا ب" العضو الذي اذا غاب لا ينتظر وإذا حضر لا يستشار" في توصيف بالغ السوء والازدراء ببلدنا، يستدعي واقع اليوم تكاتف الجهود ومن كل الغيارى والخيرين في البلد سبيلا إلى محو هذه الصورة السيئة ذات الانطباع السبقي المتسم بالنمطية وبالأحكام المسبقة إلى حد بعيد وذلك عبر تفعيل الدور الدبلوماسي والاستفادة من مفردات النجاح التي تتوفر عليها البلاد والتي تضعها اليوم على محك الاختبار.

كما أن علينا اليوم تصحيح الاختلالات العميقة في الدبلوماسية الموريتانية التي دفعتها ذات يوم بفعل العمى الدبلوماسي وغياب الحصافة والبصيرة السياسية إلى السباحة عكس تيار الهوية والمصلحة الوطنية بإقامة علاقات مشينة مع الكيان الصهيوني نحمد الله اليوم على انفصام عراها.

وهنا يتعين العمل على ان تكون الرئاسة الموريتانية للاتحاد الإفريقي بمثابة احياء للتعاون العربي الافريقي ذلك التعاون الذي بدأت بوادره واضحة في بعده السياسي أما على الصعيد الاقتصادي فلم تكن قضايا التعاون العربي الافريقي واضحة في المراحل الأولى لتطور هذه العلاقات رغم تشابه الهياكل الاقتصادية وتقارب البنى وأنماط وعلاقات الإنتاج وظلت المعونة العربية لإفريقيا معتمدة على الدعم العسكري والمادي على شكل خبراء وبعثات فنية ومنح دراسية، وبعد حصول الدول العربية على فوائض مالية مقدرة بعد حرب اكتوبر 73 وزيادة أسعار النفط وجهت الدول العربية الكثير من تلك الفوائض إلى البلدان الإفريقية بغية تأمين حضور عربي فاعل وتحقيق مكاسب استراتيجية متعلقة أساسا بمحاربة النفوذ الصهيوني في القارة.

و اليوم ينبغي على المجموعة العربية وفي إطار استمرار السعي المشترك للتنسيق والتشاور السياسي بين العرب والأفارقة أن تدعم الجهود والمشاريع الافريقية الرامية إلى توثيق علاقات الطرفين مستغلة في ذلك فترة الرئاسة الموريتانية للاتحاد من أجل اعطائها دفعة قوية لعلاقات الطرفين وخدمة لقضايانا المشتركة، وهي مناسبة نجدد فيها التحية خالصة إلى كل الذين عملوا بنزاهة وتجرد من أجل تأسيس منظومة علاقات عربية افريقية تتسم بالديمومة والصلابة وبالنزاهة والفاعلية والإخلاص والتجرد خدمة للأمة ولشعوب القارة السمراء ولعل أبرز مثال قيم به في هذا المسعى كان الاستحقاق المتمثل في تأسيس الاتحاد الافريقي في 9 من شهر 1999/9 في مدينة سرت الليبية.

وانطلاقا مما سبق وتأسيسا عليه تبدو الحاجة ماسة إلى طرح الإشكالات والتساؤلات التالية

- كيف نشأ الاتحاد الإفريقي كإطار مؤسسي على أنقاض منظمة الوحدة الإفريقية
- ما هي الخلفية التاريخية التي ينطلق منها لبلوغ أهدافه وغاياته
- ما هي الأسس والمرتكزات التي يعتمد عليها لأداء عمله
- ما هي مجالات وميادين عمل هذا الاتحاد
- ما هي أغراضه وبواعثه
- ما هي العقبات التي تعوق طريقه

وأخيرا إلى أي حد استطاع تحقيق أهدافه وغاياته

وفي انتظار الإجابة على هذه التساؤلات، يعوض الصدق مع الذات ووضوح الأهداف ومتابعتها باستمرار وإخلاص النوايا وتوفر العزيمة وقوة الإرادة، النقص الحاصل في الموارد وضعف الوسائل باعتبار أن الوفرة وحدها في غياب الإرادة لا يستطيع أصحابها إنجاز أي شيء يذكر.

وإذ تتولى بلادنا اليوم الرئاسة الإفريقية للاتحاد فإن ذلك لا يعمينا عن إدراك مدى تواضع مواردنا الاقتصادية قياسا بدول كبيرة في القارة مثل مصر ونيجيريا والجزائر بيد أن الإرادة تظل وحدها المعول عليها في تعويض النقص الحاصل في هذه الوسائل.

إن الفكر الواثق المتوثب والإرادة الخلاقة لا تقاس بقوة الدولة من حيث الموارد وعدد السكان أو حجم الجيوش وتسليحها ذلك أن الثورة الفرنسية 1789 والتي لا زال إلهامها يؤثر فينا إلى اليوم حركتها في الواقع ثلاث كلمات فقط شكلت مصدر إلهام لها وهي الحرية والإخاء والمساواة، وتهاوى أمام هذا الترتيب الثلاثي الذي أطاح بالحلف القديم، الحلف المقدس حين توفرت الإرادة وانطلق من الفكر المستنير.

ولقد أدركت القوة المتسمة بالجبروت ممثلة في آمريكا أن ماركس لم يكن إلا فيلسوفا عاش بدون عمل استهلك قواه باحثا عن مختلف المعارف في رفوف وثنايا مكتبة لندن يعاني الفقر والرطوبة في مأواه ومات معدما بيد أنها أدركت لاحقا ومن خلال الحرب الباردة كم كلفتها مواجهات مفتوحة مع أنظمة تتنسب إليه ومع حركات ترفع شعارات استمدت من أفكاره.

أخيرا، اليوم يمنح الأفارقة ثقتهم لموريتانيا ولرئيسها من اجل قيادة سفينة القارة إلى بر الأمان، فهل يسلك الموريتانيون السبيل ذاته من خلال تجديد الثقة برئيسهم لفترة رئاسية ثانية..الأيام وحدها الكفيلة بالإجابة على تلك التساؤلات بيد أن مؤشرات الرصد السياسي لموازين القوى والتحليل الاستشرافي توحي بقدرة الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي على كسب الرهان والفوز في السباق الرئاسي القادم.

نحن قارة تأخرت كثيرا وقد عقد السيد الرئيس محمد ولد عبد العزيز، العزم على بذل جهوده لإنقاذها من هذا الواقع حيث عمل على كل المستويات وحقق في فترة وجيزة نتائج مشرفة.

ونحن لا نستبعد انتقال هذا المثل إلى الحسانية بدليل انتقال ألفاظ مساوقة له عربية وفارسية إلى الحسانية.

مثال ثان لهذا الانزياح: يقصد بالمثل (ألعك من طويص) عادة الحدة وسرعة الغضب، وقد يفسرون الطويص تفسيرات مختلفة. والواقع أن لفظ (اللعك) يدل في الحسانية على الحدة وسرعة الغضب ولكنه يدل أيضا على الشؤم، وهذا أصل المثل: أشأم من طويس، يعنون طويسا المغني الذي يروون عنه تلك الرواية المشهورة.

وإذا كانت شخصيات الثقافة الشعبية تمثل انزياحا عن الشخصية التراثية، فإن استخدامها في مثل ما استخدمتها فيه الصحيفة الساخرة يقوم على تحقيق انزياح آخر محدد الهدف، يستدعي الشخصية التراثية ليقحمها في قضايا حاضرة غريبة عليها، ويوجه من خلالها سهامه الساخرة إلى المجتمع.

يحقق هذا الانزياح غايات متعددة: فالباروديا أو الأسلبة الساخرة للغات بالمفهوم المعروف لدى ميخائل باختين تتأتى أساسا من تشخيص هذه اللغات ووضعها في سياقات تجعلها موضوعا للسخرية لخلوها من المعنى. ومن جهة أخرى لا يخفى أن استحضار هذه الشخصيات – من الوجهة التحريرية المحض – يخفف الأعباء بما لا يقاس، ويجنب المحرر عناء اصطياد الفضائح التي هي ضالة الصحف الساخرة، ويجنبه فوق ذلك المساءلة القانونية ما دامت ما دامت أطراف أساسية في الموضوع – هي الشخصيات التراثية – متعذرة المثول أمام القضاء*.

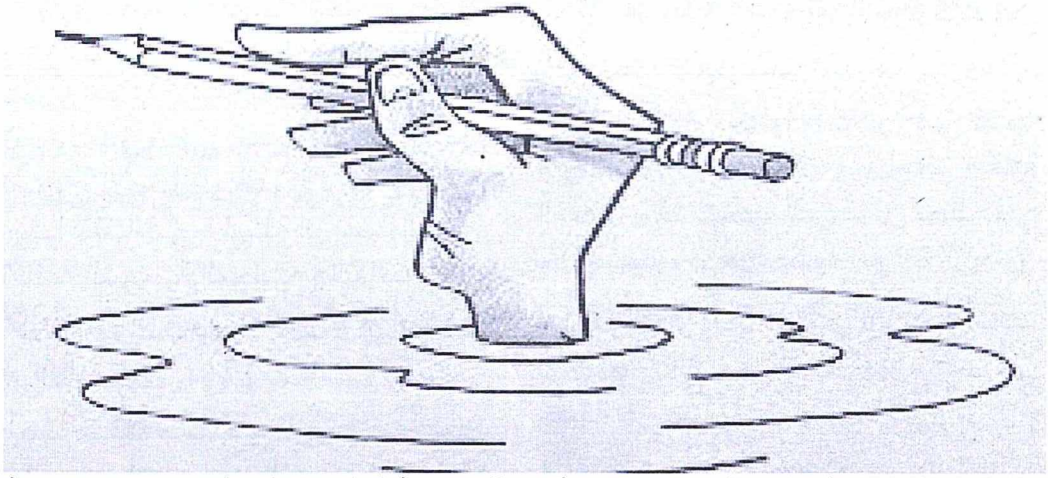

المرأة الموريتانية في زمـن التـحول...

بقلم د\ تربة بنت عمّار
أستاذة التاريخ الإسلامي بجامعة نواكشوط

مـقدمـة:

إن الحديث عن التطور الذي وصلت إليه المرأة الموريتانية منذ أعوام من خلال حضورها في المشهد السياسي بقوة فاعلة، وحصولها على امتيازات علمية وأكاديمية، شيء يستحق البحث والمناقشة من أجل إظهار مكامن صلاحية المرأة الموريتانية حين ما واتتها الفرصة، حيث أظهرت قدرة وديناميكية كانت معطّلة، وبما أن إشراك المرأة في مراكز القرار هي شيء من اختصاص السلطة العليا بالبلد تؤخذ بقرار سياسي كما هو الحال لتجربة إشراك المرأة الموريتانية في زمن التحول والإصلاح... حيث كان تأسيس مشروع التغيير البناء من طرف فخامة السيد الرئيس محمد ولد عبد العزيز، ونظرا لكون القرارات السياسية ذات الطابع الإصلاحي لن تتم إلا انطلاقا من رؤية علمية فإن هذه الورقة سيكون مشغلها إبراز الآلية السياسية والعلمية التي أسهمت في إخراج المرأة من غياهب خمول الحريم ومتاهات النسيان لتصبح عنصرا فاعلا ورقما هاما في المعادلة السياسية والفكرية بالبلد...؟.

إن الحديث عن التجربة التحررية للمرأة الموريتانية الحالية في ظل القيادة الرشيدة للسيد الرئيس محمد ولد عبد العزيز- التي بموجبها قطعت المرأة ببلدنا شوطا تقدميا على نظيراتها في العالم العربي والإسلامي- لن يؤخذ شكله العلمي الرصين إلا بالعودة إلى الخصوصية الحضارية والمكون الثقافي اللذين شكلا النسق الاجتماعي والثقافي لمجتمعنا، الشيء الذي يستدعي تقسيم هذه الورقة إلى ثلاث فقرات هي كالتالي:

- **الفقرة الأولى**: جولة تاريخية في الخصوصية الحضارية للمرأة الموريتانية
- **الفقرة الثانية**: التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية التي عرفها المجتمع الموريتاني خلال القرن العشرين
- **الفقرة الثالثة**: مكانة المرأة الموريتانية منذ تصحيح أغشت 2008.
- ثم نختتم الورقة بخاتمة نستنتج من خلالها عصارة ما حاولنا سرده ونقاشه في الورقة لكي نستبين بالوضوح العلمي والدليل المنطقي المنطلق من الواقع الموضوعي مكانة المرأة الموريتانية في زمن التصحيح الذي عنوناه ب"بزمن التحول".

الخصوصية الحضارية للمرأة الموريتانية

إن الحديث عن التجربة السياسية للمرأة الموريتانية تستدعي العودة للجذور

التاريخية التي صاغت شخصية نساء هذا البلد منذ فترة يرجعها المؤرخون إلى ما قبل دخول الإسلام للمنطقة، كاد المؤرخون أن يجمعوا على هيمنة العنصر الصنهاجي على منطقة الصحراء الكبرى، وكان ذلك في القرون التي سبقت دخول الإسلام للمنطقة تؤكد الدراسات الأنتربولوجية الحالية المكانة التي تبوأتها المرأة الصنهاجية والأمازيغية في منطقة الغرب الإسلامي عبر العصور التاريخية، إذ كانت تتمتع بحرية واسعة وتحظى بمكانة مشرّفة تليق بها. "ومما يؤكد ذلك أن الأسرة الأمازيغية هي أسرة أميمية. فكلمة "تمغارت" تعني الزعيمة ومذكرها "أمغار" الذي يعني الزعيم، وإلى المرأة ينتسب الأبناء."(1).

وفي مرحلة الفتح الإسلامي شكلت مقاومة نساء المنطقة محطة بارزة في القوة والبسالة: "الملكة الأمازيغية البطلة -دهيا الأوراسية- الملقبة في المصادر العربية بـ- الكاهنة الداهية البربرية-، والتي عرفت بشدة بأسها وقوتها فقاومت الرومان وهزمتهم في أكثر من موقع كما تصدت للجيوش العربية فانتصرت على القائد العربي حسان بن النعمان، وحكمت وطنها مدة عشر سنوات وعرفت في حربها مع العرب بسياسة الأرض المحروقة وهاجمها حسان بن النعمان مرة ثانية سنة 82هـ، وقضى عليها في موضع يعرف ببئر الكاهنة بجبال الأوراس. وقد أعجب الكتاب الغربيون ببطولاتها، فكتبوا عنها روايات تخلد لشجاعتها وبسالتها إذ أصدرت magali boisnard سنة 1952 رواية بعنوان le roman de la kahena d'après les anciens textes arabes وصدرت سنة 1990 رواية بطلتها دهيا الملكة الأمازيغية."(2).

ويتواصل حضور المرأة الأمازيغية في المشهد السياسي للمنطقة مع كنزة التي أرتبط زواجها بإدريس الأول الذي سيؤدي إلى تأسيس دولة الأداريسة في فاس:

"كنزة الأوربية، ابنة زعيم قبيلة أوربة الأمازيغية التي تزوجت من إدريس الأول العلوي الفار من بطش العباسيين. وقد لعبت هذه المرأة دورا هاما في إرساء قواعد الدولة الإدريسية خاصة بعد وفاة زوجها إدريس الأول حيث أظهرت تفوقا كبيرا في حسن الإعداد لولدها إدريس الثاني ليتحمل عبء الدولة، بل سيمتد نصحها وحكمتها إلى التدخل في الحالات الحرجة"(3)..

أما الدولة المرابطية فقد أظهرت زينب النفزاوية قوة حضورها وتأثيرها في محطات التأسيس:

"الأميرة زينب تانفزاويت من قبيلة هوارة الأمازيغية، كانت أرملة أمير أغمات وتزوج بها الأمير أبو بكر اللمتوني وقد لعبت دورا بارزا وحاسما على مسرح الإحداث السياسية للدولة المرابطية، وكان لها تأثير في توجيه تلك الإحداث .فقد كانت صاحبة نقل الإمارة والسلطة من أبي بكر وتزوجها يوسف بن تاشفين .كتب عنها الأستاذ محمد زنيبر مسرحية تاريخية بعنوان (عروس أغمات) دار النشر المغربية سنة 1991"(4)

وقد ظلت المرأة الصنهاجية اللمتونية حاضرة في مسرح الميدان العسكري مدافعة عن الثغور:"البطلة فانو بنت الوزير عمر بن يانتان المرابطية الصنهاجية من قبيلة لمتونة التي قامت بدور مهم في الدفاع عن مدينة مراكش، وحالت دون استسلام الأمير إسحاق بن علي المرابطي للموحدين حتى لا

يدخلوا مدينة مراكش ودافعت ببسالة عن قصر الحجر حتى قتلت سنة 545هـ ودخلوا القصر"(5).

وبما أن الدولة المرابطية والموحدية التي جاءت بعدها قد أسستا لعهد جديد من العلوم الفقهية وبرز في عهديهما فقهاء أجلاء، حيث كان السلاطين يكرمون العلم ويجلون الفقه المالكي، فقد كان للمرأة نصيبها من تلك النهضة العلمية ذات المشرب الديني فهذه زينب بنت الخليفة يوسف الموحدية تتبوأ مرتبة علمية مرموقة:" الأديبة زينب ابنة الخليفة يوسف بن عبد المؤمن الموحدي، التي كانت عالمة بعلم الكلام وأصول الدين صائبة الرأي فاضلة الصفات، فهي المرأة الموحدية النموذج فكرا وسيرة ومذهبا ونزوعا، كتب عنها الشاعر علي الصقلي مسرحية شعرية تحت عنوان (الأميرة زينب)."(6).

"بالرغم من أن هذا الحضور البارز والقوي للمرأة الأمازيغية تباين عبر مختلفة الحقب التاريخية، منذ العصور القديمة حيث تقلدت النساء مناصب مهمة في قيادة المجتمعات الشمال إفريقية، إلا أنه تراجع نسبيا خلال العصور التالية .حيث تحوّلت الوظيفة السياسية للمرأة كقائدة « Tamyart » إلى وظيفتها البيولوجية كأم « Tamttut » المشتق من فعل الرضاعة« Da tsu-ttut » ، أو « Tawtmnt »كناية على أفول وانتهاء – « Yutm was -tillas Utmnt »دورها الرّيادي بالمجتمع، بعدما فرض عليها الرجل هيمنته وتدخلت قوى خارجية (الدّين، ثقافات الشعوب المستعمِرة والمتفاعلة مع شعوب شمال إفريقيا..) أرغمتها على تقبل فكرة ترك السلاح والزعامة السياسية لفائدة الرجل، الذي سعى لتجاوزها أو كما قد نفهم في المصطلح « Ta-mttut » :أي (قم دائما بتجاوز هذه ".(7)

هذا عن المغرب الأقصى الذي عرف تجربة المخزن فلم تعدم المرأة الأمازيغية ولا الصنهاجية مشاركة وحضورا، أما من مضارب الملثمين فقد قدمت الأميرة لالة إخناثة فكانت ظاهرة نسائية تركت بصمات بارزة على مشهد الحكم في العاصمة الإسماعيلية(مكناسة).

تقول عنها مصادر التاريخ المغربي :"كانت مستشارة لزوجها أكثر من ربع قرن كما كانت عالمة وفقيهة، كتبت على هامش الإصابة لابن حجر وأشرفت على تربية حفيدها سيدي محمد بن عبد الله وكانت لها مراسلات مع ملوك فرنسا و هولندا وإسبانيا، وقد عثر الأستاذ عبد الهادي التازي على أزيد من عشرين مراسلة من ضمنها كتابه - جولة في تاريخ المغرب الديبلوماسي-، 1967. كما كتبت عنها د. أمينة اللوه كتيبا بعنوان -الملكة خناثة قرينة المولى اسماعيل-، تطوان"(8)..

خلاصة القول إن المرأة الموريتانية الحالية هي نتاج لتراكمات اجتماعية وسلالات جينية تفاعلت لتجسد المشهد العام للمرأة في الغرب الإسلامي فكانت الصنهاجية والأمازيغية بسليقتهما الصحراوية قد أثبتتا قوة وصلابة، وقد أردت في التأطير التاريخي إثبات القوة المشتركة بين المرأتين بسبب التداخل الاجتماعي والسياسي والحضاري، حيث استطاعت الطرق التجارية وحملات الفتح الإسلامي خلال العصر الوسيط توحيد سكان الصحراء

الكبرى في نسق ثقافي متشابه إلى حد كبير...

التحولات السياسية والاجتماعية للمجتمع الموريتاني في القرن العشرين:

قبل ولوج مرحلة القرن العشرين لابد من الإشارة إلى معلومة هامة ليس من الضرورة أن يتفق معي فيها بعض الباحثين، وهي أن هذه القوة والحضور اللذين سجلتهما المرأة الصحراوية قبل وإبان الفتح الإسلامي قد تراجعا ليختفي أي أثر للمرأة ، ففي عملية أستنتاجية استقيتها من حفريات ثقافية واجتماعية توحي بشكل واضح إلى تراجع لافت للمرأة الصحراوية، وكان من الواضح أن السبب في ذلك راجع للتأثر بثقافة أبوية قادمة من المشرق، ولم تكتفي تلك الثقافة الوافدة بنشر النظام الأبوي فقط بل عززت خطابها بإطار ديني يلزم المرأة الخنوع والسكينة والاستسلام....

وانطلاقا من هذا دخلت المرأة الصنهاجية والأمازيغية اللتاني أصبحتا حضاريا نساء عربيات نظام الحريم ليختفي أثرهن عن المشهد السياسي والثقافي...

ولقد أمتد ذلك الاختفاء عدة قرون من الزمن، فتشكلت كيانات سياسية ومدن حضارية في منطقة الغرب الإسلامي بشكل عام وبلاد شنقيط على وجه الخصوص، وكانت تلك الحواضر خاصة منها التي في بلاد شنقيط بمثابة منارات للعلم والفقه المالكي بشكل خاص، حيث كانت المصادر في تلك الفترة لا تذكر أي حضور للمرأة، إلا ما ذكر ابن خلدون عن نساء ولاتة ومجالستهن للرجال، في صورة استنكارية من هذا الرحالة العربي القادم من منطقة الغرب الإسلامي التي تعيش نساؤها أحلك مراحل سجن الحريم...

وتوضيحا لما تبقى للمرأة الصنهاجية من مكانة وقوة يقول الباحث المغربي محمد العمراني:

"ولإبراز مكانة المرأة الصنهاجية في بيئتها الصحراوية (والشبه صحراوية)، خلال العصر الوسيط، تحيلنا المعلومات التي ساقها الرحالة « ابن بطوطة » (الذي زار مضارب قبائل صنهاجة سنة 753هـ) إلى دورها المهم بهذا المجتمع، مما أثار استغرابه واندهاشه، بحيث لم يسبق له أن شاهد، خلال رحلاته وأسفاره العديدة، وضعية مماثلة لها. ويقول في معرض حديثه عن أحد بطون قبائل صنهاجة: « ولنسائها الجمال الفائق، وهن أعظم شأنا من الرجال، وشأن هؤلاء القوم عجيب، وأمرهم غريب ..."(9).

ففي القرن العشرين عاش مجتمعنا الموريتاني فترة تحول صاحبتها موجات جفاف وتحولات أمنية كان من أهمها دخول المستعمر للبلد، حيث أنقسم المجتمع ما بين مؤيد ومعارض، الشيء الذي نتج عنه ظهور نمط ثقافي جديد نشطت فيه التيارات الفقهية والصوفية وتجلّت النزعة الدينية في موقفها من المستعمر وفي هذه الفترة لم نجد أثرا لنساء هذه المرحلة، رغم وجود حضور خافت للمرأة في جانب المقاومة مع التجاهل التام من طرف المهتمين بتدوين المقاومة أو الجهاد في مصطلح الاتجاه الديني الرافض للمستعمر.

تشكلت ملامح الدولة الوطنية عندما بدأ الوعي السياسي يظهر مع أربعينيات القرن

العشرين، وقد تجلى ذلك في بروز الأحزاب السياسية ومع ذلك لم نجد للمرأة الموريتانية حضورا، وبعد الاستقلال ونشأة كيان الدولة الوطنية الحديثة بدأت محاولة من طرف السلطة آنذاك دمج المرأة في مرافق الدولة وفي الحزب الواحد يومئذ، وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت المحاولة خجولة والمشاركة متواضعة تظهر مدى ضعف النساء وتخلفهن....

وهكذا ظلت الحكومات المتعاقبة تجعل من المرأة ودمجها غرضا سياسيا للاستهلاك وبهذا كانت مشاركتها لا ترقى للمستوى للائق، فحين قدمت إحدى الدراسات التي أطلعت عليها 2007 من طرف وزارة المرأة حيث قدمت إحصاء لنسبة حصول النساء على الحقائب الوزارية فقد وصلت منذ تأسيس الدولة الوطنية سنة 1960 حتى سنة 2007 إلى نسبة 05% من مجوع الوزارات التي غالبيتها للرجال.

وبهذا نستنتج أن المرأة الموريتانية قبل فترة تحولها الراهنة والمتمثلة في عصرها الذهبي اليوم وتطور مشاركتها كانت تمتهن من أجل الديكور والتمثيل الشكلي...

أما وقد عرفت بلادنا تحولا هاما متمثلا في تأسيس مشروع إصلاحي أخذ على عاتقه تغيير الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فكان من الضروري أن يولي هذا النظام أهمية خاصة للمرأة، المرأة التي كانت قوية وديناميكية لكن انقلبت تلك القوة ضعفا والديناميكية خمولا وخنوعا واستسلاما عبر تاريخ السطوة الذكورية....

جاء النظام الجديد بمشروعه الإصلاحي ومحاربته للفساد وتبنيه للشرائح الضعيفة لتجد المرأة الموريتانية ذاتها في زمن شهد فيه الواقع الموريتاني تحولا إيجابيا...

فكيف كان ذلك ؟

- **مكانة المرأة الموريتانية منذ تصحيح أغشت 2008**

عندما قام السيد الرئيس محمد ولد عبد العزيز بقيادة مشروع تأسيس حكم جديد للبلاد سنة 2008 لينقذ مستضعفي البلد بما فيهم النساء من ضياع حقوقهن، بدأت ملامح التغيير تسطو على المشهد السياسي، وهنا كانت المرأة مع موعد جديد لتزداد نسبة النساء في التمثيل البرلماني والبلدي وتلج المرأة السلك الإداري بقوة وتحصل على "الكوتا" في المنح الدراسية وفي زيادة عددهن في هيئة التدريس في التعليم العالي.

وانطلاقا من هذا حطم رقمها في تمثيل الحكومة مستوى قياسي حيث أصبح عدد الوزيرات يقارب ثلث مجلس الوزراء، إنها نسبة لم تصل ربعها أي دولة عربية خاصة أن فيهن الحقائب الوزارية ذات السيادة...!!

ونظرا لهذه الإصلاحات التي تجلت بشكل باين في صورة المشهد الوطني فإن ما قدمته الإرادة السياسية متمثلة في اهتمام وتبني فخامة السيد الرئيس محمد ولد عبد العزيز لقضية المرأة في ثوبها العادل بعيدا عن التوظيف السياسي والاستهلاك المناسباتي، مما يجعلنا في هذه الورقة التي أردنا لها أن تكون علمية وموضوعية يجب تقديم نقاط تحدد الطريقة التي أراد بها السيد الرئيس أن يخلّص المرأة من ثنائية الجهل والتهميش السياسي وقد كانت خطوته كالتالي:

- بعد انتخابه في صيف 2009 بأغلبية مريحة من الشعب الموريتاني المتعطش لعهد جديد قام السيد الرئيس محمد ولد عبد العزيز بتعين أول وزيرة للخارجية كخطوة جادة في تغيير الصورة النمطية للمرأة التي خصصت لها بعض الوظائف لا يتم لها تجاوزها، وقد كانت هذه الخطوة صادمة لبعض أعداء إشراك النساء في المناصب السياسية والسيادية، ورغم ذلك سارت السفينة بسلام لا يكدره صياح المعارضين.
- في خطوة موالية وصل عدد الوزيرات لست نساء ما يقارب عدد النساء الوزيرات في كل فترة عمر الدولة الموريتانية.
- في سنة 2010 خصصت منح دراسية خاصة بالطالبات في الخارج
- في سنة 2011 نتج عن الحوار السياسي حزمة من الإصلاحات كان من ضمنها إنشاء لائحة وطنية خاصة بالنساء لكي يتسنى للمرأة الحصول على نسبة أكبر في التمثيل البرلماني.
- في نفس السنة ونتيجة للحوار نفسه تمت المصادقة على تخصيص مسابقة خاصة بالنساء تلج من خلالها 50 سيدة حاملة شهادة للوظيفة من مختلف الوزارات مثل الدبلوماسية والإدارة والصحافة وحتى سلك القضاء.
- وفي مارس سنة 2012 أرتفع منسوب الاهتمام بالمرأة الموريتانية في زمن التحول والإصلاح ليصل المشروع في سيره للقلعة العلمية الأكاديمية لتكتتب ثماني نساء في التعليم العالي ما بين جامعة نواكشوط وجامعة العيون الإسلامية.
- وما بين نهاية 2013 ومنتصف 2014 تم اكتتاب عشر نساء في التعليم العالي موزعات على مختلف مؤسسات التعليم العالي وفي مختلف التخصصات، لتزدان الجامعات والمعاهد والمدارس العليا بالبلد بنماذج حية من الإصلاح الاجتماعي والأكاديمي وذلك بضخ روح التضحية والصدق التي تحظى بهما المرأة في مجالات كانت الثقافة الذكورية في عصر الرجعية والهيمنة تحتكرها...
- في الإدارة ارتفعت نسبة النساء 2008
- من 04% إلى ما يقارب 10%، 2014.

هذا إضافة إلى ما تحتله المرأة من مكانة في خطابات السيد الرئيس وتحظى به من اهتمام سياسي يتجلى في أكثر من مجال.

الخاتمة:

نستخلص مما سبق أن المرأة الموريتانية سليلة القوة والتضحية ذلك ما تجلى واضحا في نبشنا لتاريخها الذي أراد له بعض المؤرخين أن يظل غامضا وغير واضح المعالم، ذلك التاريخ الذي تشهد المرأة اليوم استنتاجا لبعض صوره واستحضارا لبعض نماذجه، ذلك في كل مرحلة تحولية ذات مشرب إصلاحي كما هو الحال لنساء موريتانيا اليوم في عصرهن الذهبي وزمنهن التحولي، عرفنا كيف تعاملت امرأة التحول مع ما حظيت به من قيمة علمية واقتصادية واتضحت الصورة جلية أن المرأة قوة وطاقة عطّلها التجاهل والتهميش لتستيقظ

بفعل الإصلاح والإرادة الجادة بقوة تناسب الحدث...

إن البحث في البعد التاريخي والسيوثقافي للمجتمع الموريتاني يقدم رؤية مفعمة بالتفاؤل نحو إمكانية إصلاح هذا المجتمع إذا توفرت الإرادة، ففيه انسجام مذهبي ووحدة عقدية وتناغم اجتماعي، الشيء الذي يجعل عملية الإصلاح عملية سهلة وغير معقدة لكن لابد لها من إرادة صادقة لكي يعم الإصلاح ويحس الجميع بالعدالة، هذا هو الذي ظهرت بوادره في مشروع السيد الرئيس فكانت المرأة سابقا بفعل عدم العدالة مستكينة مقصية في زاوية خاملة من حركية التاريخ، هاهي اليوم تتحول من تلك الزاوية لتستنشق عبق الحيوية والمشاركة بفعالية في صيرورة التاريخ، ولتترك بصمتها شاهدة على ما حظيت به في زمن التحول والإصلاح الذين أسس عهدهما فخامة الرئيس محمد ولد عبد العزيز.

مصادر البحث:

1- مجلة: (التاريخ، الثقافة، المجتمع). عدد مزدوج: 13-14 «حلقات في تاريخ المرأة بالمغرب». مطبعة النجاح الجديدة 1998

2- مجلة: أمل (التاريخ، الثقافة، المجتمع). العدد: 39-40 «نساء وقضية». مطبعة النجاح الجديدة 2012.

3- إبن عذاري المراكشي البيان المغرب ج4 ص:28.

4- إبراهيم اعراب شهيرات نساء بادية سوس أعمال الدورة الرابعة لجمعية الجامعة الصيفية بأكادير 1991.

5- للا صفية العمراني دور المرأة الامازيغية في المقاومة ضد الاستعمار... أعمال الدورة السادسة لجمعية الجامعة الصيفية بأكادير 2000

6- أحاديث هيرودوت عن الليبيين (الأمازيغ). ترجمة وتعليق وشرح: الدكتور مصطفى أعشي. منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. الرباط 2009

7- ملامح من تاريخ الحركة النسائية الأمازيغية بالمغرب من الأمازونات إلى مناضلات جماعة إميضر، محمد العمراني

8- نساء على اجنحة الحلم \ فاطمة المرنيسي، ترجمة فاطمة أرزويل، منشورات الفنك 1998.

9- محمد العمراني، مرجع سبق ذكره.

من التحديات الموضوعية للإعلام العربي في عصر العولمة

بقلم / أحمدَ ولد نافع
ahmedonava@yahoo.fr
أستاذ اقتصادات الإعلام - جامعة العلوم الإسلامية بالعيون

مقدمة :

الإعلام العربي.. وما أدراك ما الإعلام العربي!.. هل يوجد إعلام عربي حقيقي.. وما هي ملامحه وأهدافه وغاياته ورسالته ورؤيته..

ليست أسئلة استنكارية..بل إنها تساؤلات تستبطن الرغبة في كشف ما يعتقد أنه "إعلام عربي".

أيا كان موقفنا من تلك العينة من الإعلام التي يزعم أنها مصنفة ضمن يافطة " الإعلام العربي".. فمما لا شك فيه أن هذا الإعلام بات في موقف لا يحسد عليه بعد تلاحق تأثيرات عصر العولمة وثورة الاتصالات التي ذوت معها المسافات والحدود مكانا وزمانا..

ومن الناحية التنظيمية سيتم استعراض موضوع البحث من خلال النقاط التالية :

أولا: ماهية الإعلام العربي

ثانيا: التحديات الموضوعية للإعلام العربي في عصر العولمة

ثالثا: خاتمة

أولا: ماهية الإعلام العربي

يرجع بعض الكتاب مصطلح " الإعلام " في أصله الاشتقاقي إلى الجذر(ع-ل-م) الذي تشترك تصريفاته الصوتية في الإحالة إلى معنى الوضوح والظهور. فمن ذلك العَلَم، بمعنى الجبل العالي الظاهر، وكذا يعني الراية التي ترفع وتكون عالية واضحة. ومن تصاريفه المَعْلم، وهو الأثر الواضح الذي يستدل به على الطريق[1].

بينما يري آخرون أنه مصدر مشتق من رباعي "أعلم" يعلم وأخبر يخبر أي أخبر بخبر معين، فتداول الناس للأخبار والأحداث اليومية فيما بينهم يندرج تحت هذا المفهوم اللغوي لكلمة الإعلام، فتناقلهم للأخبار يسمى إعلاما في اصطلاحات اللغة العربية، وفي الحديث: "بلغوا عني ولو آية"، أي أوصلوها غيركم وأعلموا الآخرين، وأيضا: "فليبلغ الشاهد الغائب" أي فليعلم الشاهد الغائب، ويقال: أمر الله بلغ أي

[1] ابن منظور: لسان العرب..

بالغ، وذلك من قوله تعالى: (إن الله بالغ أمره) أي نافذ يبلغ أين أريد به[1].

و في المعاجم اللغوية أن الأذان هو "الإعلام" بالصلاة ووقتها، قال الله تعالى: "وأذن في الناس بالحج.." (الآية). بمعنى أن يكون هناك "إعلام" للناس بالحج على نحو ما فعل نبي الله إبراهيم عليه السلام الذي قام بإعلام كل من في الأصلاب بالحج فأجابه كل من كتب الله له الحج إلى يوم القيامة.(ينظر مادة أذن في لسان العرب لابن منظور)[2].

وهناك من يعتبر الإعلام ذلك العلم الذي يبحث ويدرس الوسائل والتقنيات والنظريات التي تتصل بالعملية الإخبارية، من حيث آلياتها وأغراضها، وأطرافها، إنه التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها في الوقت نفسه[3].

ويرى بعض المهتمين، من ذوي الاختصاص، أن الإعلام والصحافة شيء واحد. وفي رأيهم، لا تقتصر كلمة صحافة على المواد المطبوعة، وإنما تشمل كافة وسائل وأجهزة الإعلام. ويقسمون الصحافة إلى: الصحافة المطبوعة، ويقصدون بها الصحف المطبوعة. والصحافة المسموعة، أي الإذاعة. والصحافة المرئية أي التليفزيون، أي كافة أجهزة الإعلام التي تستخدم الصورة بجانب الصوت، والكلمة المقروءة أو المنطوقة. بينما يرى آخرون أن الصحافة هي إحدى أجهزة الإعلام والاتصال الرئيسية، وأقواها أثراً، وأبقاها تأثيراً[4].

وتصف موسوعة انكارتا، التي تصدر على شبكة الإنترنت، الصحافة بأنها جمع وتقييم ونشر الحقائق، عن الأحداث الجارية. وترى أن الصحافة الأصلية تتضمن فقط المواد المطبوعة، مثل الجرائد، والدوريات، ولكنها، في القرن العشرين، تتضمن وسائل أخرى، مثل الراديو، والتليفزيون وخدمات شبكات الحاسبات الإلكترونية.

أن وسائل الإعلام هي وسائل لنقل المعلومات والترفيه، إضافة إلى أنها جزء من سلسلة الثورات التكنولوجية، بل وأصبح الإعلام وسيلة رئيسية لنقل الثقافات وتحقيق التقدم للشعوب، من خلال عملية جمع المعلومات وتبادلها ونشرها واستخدام العلم الحديث في عملية الجمع والتبادل والنشر والاستخدام والتصفيف والإخراج، والتكنولوجية المتقدمة في عملية إيصالها للجمهور المعني واستقبالها منه.

كما يقوم الإعلام بدور رئيسي وهام هو نقل الأخبار ليس على المستوى المحلي فحسب، بل على المستوى العالمي أيضاً فقد أصبح العالم قرية واحدة في ضوء

[1] المرجع نفسه
[2] المرجع نفسه
[3] جان كرم: "مدخل إلى لغة الإعلام"، دار الجبل الطبعة الأولى، بيروت، 1986، ص:136-17-13

[4] إسماعيل الأمين، الكتابة للصورة 2 كيف تكتب خبرا تلفزيونيا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2009، ص:63-62

التقدم التكنولوجي الكبير في وسائل الإعلام. هذا وفي ضوء النظريات والآراء وأفكار المدارس المختلفة، أصبح الإعلام يستطيع أن يقوم بدوره عن طريق الآليات التالية :

1. التوجيه والنشر: من خلال المساعدة على تجنيب أفراد المجتمع النتائج غير المرغوب فيها والتي تحدث نتيجة نقل الأخبار بوسائل الإعلام، وتفسير الأخبار، من خلال التركيز على الأمور ذات الأهمية، ومنع تطرف أحاسيس الجماهير وخروجها عن الحدود المقبولة.
2. التعريف بالوظائف العامة المحيطة "نشر البيئة": من خلال نشر وبث الأخبار في وسائل الإعلام المختلفة، باعتبار أن الخبر هو الأساس الأول في الإعلام، لأن الرغبة في المعرفة تعتبر ميلاً أصيلاً في الإنسان.
3. نقل التراث الاجتماعي والثقافي: فالمعروف أن العائلة والمدرسة ووسائل الإعلام، تقوم بدور مهم في عملية التطبع والتنشئة الاجتماعية، ولا شك أن قيام وسائل الإعلام بنقل أنماط السلوك المقبولة والقيم الشائعة يساعد على تحقيق التآلف والتشابه بين آراء المجتمع الواحد.
4. الترفيه والتسلية: فما من وسيلة إعلامية إلا وتخصص جزءاً كبيراً من مضمونها للترفيه والتسلية، خاصة في الدول الغربية والولايات المتحدة.
5. التسويق: فالإعلام بوسائله المختلفة يخصص مساحة لا بأس بها للتسويق لأصحاب المصانع والمؤسسات التي تقدم الخدمات المختلفة.
6. التنمية الاجتماعية: فللإعلام دور هام في التنمية الاجتماعية، حيث يخلق شعورا بالانتماء للوطن، وهذا الشعور كفيل بتحويل الاهتمام من المجال المحلي إلى الاهتمامات القومية، كما يقوم بالمساعدة في عملية محو الأمية والتخصص الفني، وبهذا يقوم بإعداد الأفراد للقيام بدورهم الجديد.
7. كذلك أصبحت وسائل الإعلام من العوامل الميسرة للانتقال من الطرق التقليدية إلى الطرق العصرية، وأن الأفكار الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي تنقلها وسائل الإعلام تزيد من مجالات المعرفة عند عامة الشعب، بل إن الإعلام أصبح يشارك بشكل رئيسي في إحداث تغيير اجتماعي ذي أهمية، مثل الثورات الفكرية، والسياسية، والثورات التي تحدث في الذوق، والتطلعات، والقيم.

وهنا يجب التمييز بين ذلك النمط من الإعلام الملتزم والإعلام التجاري في مساعيه الربحية، حيث لا تقوده أية أهداف معرفية أو أخلاقية إنما يكتفي

بهدف واحد هو الربح المادي السريع، لذلك فهو غير مقصود بما سلف من تحليل لماهية ودور وسائل الإعلام على المستوى النظري.

إن الأهداف الأخلاقية والمعرفية تعتبر من المقاصد الرئيسية التي ترمي إليها الخطط التنموية بعامة في كل دول العالم، حيث يشكل الإعلام الواعي والملتزم الأرضية الضامنة للوصول إلى ما يمكن وصفه بالتنمية الشاملة التي ستفضي بالضرورة إلى الرقي بمستوى المجتمعات والشعوب إلى مراحل مطمئنة ولائقة ومواكبة لمستوى الرقي العلمي التقني الذي بلغه العالم في هذا العصر.

وتأسيسا على ما سبق فالإعلام العربي هو مجموع وسائل الإعلام الناطقة باللغة العربية سواء كانت عامة أو خاصة.و يشمل الصحافة المكتوبة والإذاعة المسموعة (الراديو)، والإذاعة المرئية (التلفزيون).

و تدّعي الجهات الوصية والمسؤولة عن الملف الإعلامي في كل دولة عربية أن هدف النشر الإعلامي بمختلف أنواعه هو تزويد الناس أو الجمهور بالمعلومات الصحيحة والصادقة من اجل معاونتهم ودفعهم لتكوين الأفكار السليمة والصحيحة، إزاء المشاكل العامة أو الأحداث المحلية أو العالمية فإن هدف الإعلام إذا هو نقل الصورة والكلمة بآمنة وبدقة وليس إنشاء الصورة وصناعة الخبر[1].

وقد بدأت وسائل الإعلام العربية في النصف الثاني من القرن الماضي، وذلك بعد نيل الدول العربية لاستقلالها الوطني في الخمسينيات والستينيات، ومن أشهر وسائل الإعلام العربية الدالة على تلك الفترة هو نموذج "إذاعة صوت العرب". والتي انطلقت أول مرة كإسم لبرنامج إذاعي يبث على راديو القاهرة، غير أنه تطور سريعا – بعد ثورة 23 يوليو 1952 – ليتحول إلى إذاعة متميزة.

و كان الدعم الأساسي لمشروع إذاعة صوت العرب هو المقدم من الزعيم جمال عبد الناصر الذي انطلقت معه الإذاعة إلى وضعية أخرى أكثر مهنية وأحسن أداء وتم تعيين الإذاعي العربي المصري أحمد سعيد مديرا لها خلال الفترة 1963-1967، وقد تميزت الصحافة المصرية المكتوبة باستقلالها وموضوعيتها، ولكن كانت الإذاعات تابعة لإدارة وإشراف الحكومة المصرية.وكان الزعيم العربي المصري آنذاك جمال عبد الناصر مدركا لقدرة الإذاعات على الاستحواذ على الرأي العام الشعبي المصري مما دفعه للاستثمار لتطوير الإذاعة، مما أدى إلى مضاعفة وقت البث الإذاعي من نصف

[1] جان كرم :" مدخل إلى لغة الإعلام "، دار الجبل الطبعة الأولى، بيروت، 1986، ص:136-17-13
للتوسع: حامد عبد الهادي :" الاعلام في المجتمع الاسلامي"، سلسلة دعوة الحق، ع 33، القاهرة، د. ن، 1984.

ساعة يومية إلى خمسة عشر ساعة يومية في عام 1962 وإلى بث على مدار الساعة في نهاية الستينيات.

تمحور فحوى بث صوت العرب في أثناء حقبة حكم جمال عبد الناصر حول مفهوم الوحدة العربية والأفكار الثورية ومناهضة الاستعمار.[1]

كانت أول أعمال إذاعة "صوت العرب"، بعد أكثر من شهر ونصف من بدء إرسالها، أنها شنت حملة يومية عنيفة على الاستعمار الفرنسي، بسبب خلعه سلطان المغرب، محمد الخامس في تلك الفترة. وتجاوب مع الحملة الشعب العربي، الذي هب يدافع عن كرامته، مطالباً بالاستقلال والحرية. وعاد السلطان محمد الخامس، ورُفعت الحماية الفرنسية عن المغرب.

وقد صرح السلطان المغربي محمد بن يوسف (محمد الخامس شهرةً) في حديث له، بأن إذاعة صوت العرب من القاهرة، كانت البشير له في المنفى بالانتصار، وبأنها وقفت إلى جانب شعب المغرب، تهيب به أن يثور، حتى ثار ونال حريته واستقلاله.

وتبنت إذاعة صوت العرب تشجيع حركات التحرير في أنحاء العالم العربي، في الجزائر وتونس، وشجعت نشاط المعارضة في جميع الدول العربية، التي كانت تحت الاستعمار، وفي اليمن، وفي العراق.

ولم تقف إذاعة صوت العرب عند الاهتمام بالشرق الأوسط والدول العربية فحسب، بل امتد اهتمامها كذلك إلى القارة الأفريقية.

وقد تناولت بعض الأقلام إذاعة صوت العرب، وأشارت إلى أهميتها. ففي جريدة لوموند الفرنسية مثلا، قدم الصحفي المختص بشؤون الشرق الأوسط، سلسلة من المقالات عن القومية العربية، قال في إحداها: أنا لا أعرف مطلقاً مقهى واحداً في أي بقعة من العالم العربي، لا تقدم لزبائنه البرامج، التي تبث من مصر، بأعلى درجة ممكنة من الصوت، في أثناء لعب الطاولة أو تدخين النارجيلة. كذلك فإن مؤشرات الراديو في سيارات الأجرة، في بغداد كما في دمشق وفي المدن العربية الأخرى، مثبتة على الصوت القادم من صوت العرب من القاهرة، الذي يديره أحمد سعيد. وقد يبلغ الانفعال لدى السائق أو الركاب إلى الحد الذي يهدد حياة المشاة في الشارع بالخطر، مشيراً بذلك إلى تأثير صوت العرب[2].

كان إعلام صوت العرب مثالا على "الإعلام العربي الموجه" الملتزم بالقضايا القومية العربية التي تهم مصير

[1] Labidi, Kamel" .The voice of the Arabs is speechless at 50 ."*The voice of the Arabs is speechless at 50 - Kamel Labidi* .Al-Jazeerah .Retrieved 2 April 2011.

[2] Ibidem.

الأمة العربية وقضاياها المصيرية (الصراع الوجودي مع الصهيونية العالمية، تصفية آثار الاستعمار في المشرق "اليمن" وفي المغرب العربي "حرب التحرير الجزائرية"، الدعوة للوحدة العربية " تجربة الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا "..الخ وقد أعطت تجربة ذلك الإعلام نتائج إيجابية رغم التحديات التي رافقت ذلك وهو ما يحتاج إلى دراسة مستفيضة وتحليل أشمل.

وبموازاة ذلك كان هناك الإعلام القُطْري الذي لا يهتم إلا بمصالح النظام العربي في هذا البلد العربي أو ذاك، وتُتهم تجربته بأنها اتسمت بالركود ولم تبلور بشكل جدي إعلاما يستجيب لتطلعات الناس ويلبي احتياجاتهم الحقيقية.

ثانيا: التحديات الموضوعية للإعلام العربي في عصر العولمة :

لقد صار مصطلح العولمة من أكثر المصطلحات دوراناً وسط منظومة الدراسات الإنسانية، والاقتصادية، والسياسية، وذلك على الأقل منذ العقد الأخير في القرن العشرين. وهو مفهوم من المولّدات الحديثة، حيث صيغ على وزن "فوْعلة"، وهي صيغة صرفية تفيد تحويل الشيء إلى وضع آخر غير الذي كان عليه، ومن أشهر الاستعمالات الحديثة المبنية على هذا الوزن قولهم (قولبة، بلورة، حوسبة، كوننة، كوكبة، أمركة، دولنة).

فالعولمة هي ترجمة ونظير للمصطلح الفرنسي (mondialisation) وللمصطلح الإنجليزي(globalization)[1]. إنها نتاج الصراع والتسابق الطويل بين أقطاب القوة في المجتمع الدولي، المتمثلة في عناصره الفاعلة، المؤثرة تأثيراً مطلقاً كما هو الحال في المثال الأميركي، والأوروبي الاتحادي. إنها إماتة للخصوصية، وإلغاء للحصرية، إنها في اختصار ووضوح :تعميم غير محدد، مجاوز للحدود.

هذا التعميم شامل للمفاهيم والاستراتيجيات والأفكار، وتطبيقاتها العملية، فضلاً عن بناء ذاتها النظرية. إن ذاك الفعل التعميمي هو ما يعبر عنه الآن بمصطلح العولمة، وهو في واقعه كذلك، عند تحقيقه للإشاعية والذيوعية النابية عن سلطة الحصر والقصر، والقاهرة لمفهوم وواقع الخصوصية، سواء العرقية أو الإقليمية. والعولمة بهذا المعنى بدأت في ساحة الفكر ثم في مجال الاقتصاد، وهذا الأخير هو الذي أشهرها، وصنع دعايتها وأنهد خطرها في العالم؛ لكون الاقتصاد أبلغ تأثيراً في العالمين من الفكر النظري.

العولمة في واقعها صياغة مباشرة للمركزية الغربية بكامل أدواتها وتوجهاتها التي حوّرت العالم، وأنظمته

[1] Oxford Dictionary: http://oxforddictionaries.com/translate/english-german/globalization?q=globalization

الطبيعية والإنسانية. إنها اجتياح الحضارة الغربية لأهل الأرض أجمعين.

في ساحة المصطلح يفضل بعض الدارسين إطلاق اسم الكوننة بدلاً من العولمة، والواقع أن العولمة أدق مصطلحياً من الكوننة، فهذه الأخيرة تدخل الكون كله في نطاق التعريف والتأثير والتأثر، والحقيقة أن الكون أعصى عن أن يدركه الإنسان، وأبعد عن أن يحيط به تفاعل إنساني على النحو الذي حدث أواخر القرن العشرين؛ فسمي بالعولمة.

إن العولمة ألقت بتداعياتها على المشهد الإعلامي العالمي عموما، والعربي خصوصا[1] حيث حملت ظاهرة العولمة ثورة معرفية كبرى في وسائط الاتصال على نحو غير مسبوق، أو ما أطلق عليه وسائل الإعلام الجديد كالانترنت وتقنيات السمعي البصري، الشيء الذي جعل الإعلام العربي يبدو مكشوفا أمام هذه التطورات المتسارعة التي لم يكن قادرا، وهو الذي يشكو من ضعف الرؤى وفقر السياسات الإعلامية، على مسايرتها، سواء جانبه المقروء كالصحف والمجلات ، أو المسموع كالإذاعات، أو المرئي التلفزيونات وغيرها.

وظل الإعلام العربي طيلة عقود السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي إعلاما حكوميا رسميا يلعب دور الناطق الرسمي باسم السلطة الحاكمة مع تميز بضيق هامش الحرية الإعلامية، الشيء الذي أبعده عن الحياد والمهنية في معالجاته الخبرية أو في فقراته التحليلية.

إلا أن عقد التسعينيات في القرن الماضي حمل معه أوضاعا مختلفة نسبيا في الإعلام العربي، وهي مرحلة الإعلام الفضائي إن جاز الوصف، وهو إعلام ممول من السلطات الحاكمة في هذا البلد العربي أو ذاك، إلا أنه يختلف في مسطرته البرامجية عن أدبيات الإعلام الحكومي التقليدية.

ومع ذلك فقد ظهر أنه افتقر لاستراتيجية إعلامية واضحة تفيد المواطن العربي للارتقاء بوعيه إلى مستويات متطورة ويغلب على برامج الإعلام الفضائي، حسب البعض، الطابع الشعبي التحريضي الذي يخاطب العواطف بدلا من تقديم برامج تخاطب العقول والإرادات والمدارك الفكرية للانتقال من حالة التخلف والجهل إلى مدرج التقدم والرقي ويغلب على الخوارات- وبخاصة السياسية - التي تجري في هذه الفضائية أو تلك طابع الانتقائية والتحريض والتكرار والاجترار والصراخ والصياح ولا تحضر – إلا نادرا – أجواء العقل والمنطق والحوار الهادئ البناء .

كما أننا لانجد – إلا بشكل نادر جدا – فضائيات متخصصة في الشؤون الثقافية والفكرية. بينما يوجد الكثير من فضائيات المرح والغناء والخلاعة والمجون هذه

[1] Rantanen, T.(2005) The Media and Globalization. London: Sage.

الفضائيات تتميز بكونها تخاطب شريحة كبيرة من المواطنين وبخاصة فئة الشباب وتقوم بتشجيعهم على الكسل والدعة والخمول من خلال برامج المسابقات التي يغلب عليها عدم الاتزان والتهتك.

لقد بلغ عدد القنوات الفضائية العربية حتى نهاية العام الماضي (2012) عدد 1069 قناة فضائية، تتصدرها القنوات الإخبارية التي وصل عددها إلى 377 قناة، تتلوها تلك المتخصصة بالموسيقى والغناء وبلغ عددها 90 قناة، فيما استأثر قطاع الدراما والسينما والمسلسلات بنحو 61 قناة، تلته القنوات الرياضية بواقع 59 قناة[1].

جاء ذلك في إحصائية تضمنها التقرير السنوي حول البث الفضائي العربي، الذي يصدر عن اللجنة العربية للتنسيق بين القنوات الفضائية العربية، التي يتولى اتحاد الإذاعات العربية أمانتها الفنية.

أما بخصوص الهيئات العربية التي تبث أو تعيد بث قنوات فضائية على شبكاتها فقد ذكر التقرير أن عددها بلغ حتى نهاية عام 2010 نحو 470 هيئة منها 36 حكومية، و444 خاصة، تستعمل في عملها 17 قمراً صناعياً في مقدمتها الأقمار الصناعية العربية "عرب سات، ونورسات، ونيل سات."

وحسب التقرير فان البث الفضائي العربي يأتي في معظمه باللغة العربية وبنسبة 75% تقريباً تمثلها 557 قناة، فيما يحتل البث باللغة الانجليزية المرتبة الثانية من خلال 97 قناة، أما البث باللغة الفرنسية فلا يتجاوز عدد قنواته 8 قنوات، علاوة على نحو 20 قناة تبث كلياً أو جزئياً بلغات مختلفة.

ونقل التقرير عن دراسة صدرت عن مجموعة المرشدين العرب قولها أن قطاع الفضائيات العربية يسجل زيادة سنوية بواقع 35 قناة فضائية كل عام، حيث وصل عدد هذه القنوات عام 2009 نحو 696 قناة، في حين بلغ 733 فضائية في العام الماضي.

ويربط الباحث السوسيولوجي العربي طلال عتريسي هذا الانفجار في الفضاء الإعلامي العربي ببعض التحولات التي تشهدها المنطقة العربية، فانعكس الموقف على ظهور مئات الأحزاب والقنوات الفضائية على الكثير من الأقمار الصناعية العربية والأوروبية والآسيوية[2].

ومن التحديات الموضوعية للإعلام العربي أيضا تحد تقني غربي ومضمونه هو ما يتمخض عن التقدم الإعلامي التقني الغربي من نتائج

[1] اتحاد الاذاعة والتلفزيون للدول العربية، تقرير منشور النصف الاول من سنة 2013.

[2] طلال عتريسي: الفضائيات الدينية بين حق الدعوة ومخاطر الفتنة "، مجلة الإذاعات العربية، الفصل 3 - 2012، ص 46

خطرة يمكن أن تحدث على الصعيد العالمي جراء هيمنة الدول المتقدمة على عناصر التقنية بشقيها الأجهزة والبرامج الأمر الذي هيأ ويهيئ الفرصة للعديد من الشركات المتعددة الجنسية لفرض سيطرتها الإعلامية ومن ثم خدمة مصالحها ومصالح نظمها، يضاف إلى ذلك عدم وجود معايير دولية تنظم امتلاك التكنولوجيا وتوزيعها، ناهيك عن حالة الفقر والتخلف وضعف التنمية في الدول العربية في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإعلامية، نستنتج من ذلك وجود خلل واضح في امتلاك تقنيات الإعلام بين العالمين الغربي والعربي، هذا الخلل له خطورته الكبرى ونتائجه الكارثة على صعيد تكون الأفكار والثقافات، حتى أنه ينعكس على نمط الحياة والممارسة اليومية الاعتيادية لأي فرد في العالم يقتني ويتلقى الوسيلة الإعلامية الحديثة والمستوردة من الغرب والموجهة أيضا من الغرب وجدير بالذكر أن الشركات متعددة الجنسية تسيطر على أجهزة الإرسال والمسجلات وكذلك التلفزيون وأجهزة الراديو والتلكس والهاتف وأجهزة الحاسب المعقدة وتهيمن أكبر خمس عشرة شركة أمريكية في مجال الالكترونيات على 75% من الإنتاج الصناعي الالكتروني العالمي في مجال أجهزة الاتصال وتسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على صناعة الدوائر الالكترونية الاندماجية إذ أنها تنتج بنسبة 60% إلى 70% من إجمالي الإنتاج الدولي في هذا المجال.

ومن التحديات الموضوعية كذلك غياب رؤية استراتيجية عربية موحدة حول أهداف وغايات ووسائل الإعلام العربي في عصر العولمة، إذ لا يوجد اتفاق بين الدول العربية على مثل هذه الاستراتيجية الإعلامية المحورية، بل إن كل دولة تنأى بنفسها وتتقوقع قطريا لترسم لنفسها ما تراه سياسة إعلامية دون أن تأخذ في الاعتبار أدنى وعي بأهمية الاستراتيجية العربية الإعلامية المشتركة.

ولا يخفي ما في ذلك من هدر للموارد والإمكانيات العربية في مجال الاستثمار الإعلامي، ومن المفارقات أن الأموال العربية التي استخدمت في تمويل الحروب الأمريكية والغربية في المنطقة العربية منذ احتلال فلسطين في سنة 1948 وحتى الحروب التي جرت في ظل ما يسمي " الربيع العربي"، هي نفس الأموال التي مولت هذا الانفجار الفضائي العربي ليس خدمة للأمة العربية وقضاياها السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، بل لمجرد خدمة أجندة

الآخرين الذين يريدون بنا كل شيء إلا أن نملك قرارنا ونتوحد ونتسيد على حاضرنا ومستقبلنا.

كما أن بعض وسائل الإعلام العربية (وخصوصا الفضائيات) ضربت المهنية وميثاق الشرف الإعلامي في مقتل، حين باتت تعتمد التبسيط والتسطيح والإشاعة كمصدر للخبر دون معايير ومقاييس وضوابط تستجيب للحد الأدنى للإعلام المهني الملتزم بشرف المهنة.. وظهرت بعض الأجندة الحقيقية التي استطاعت بعض تلك الوسائل الإعلامية إخفائها تقيةً وخداعا للرأي العام، لكنها سرعان ما تخلت ببساطة عن ذلك كله وتحولت استيوديوهاتها إلى غرف عمليات حربية بلا قناع!.. وفي سبيل تحقيق الأجندة الدولية المرادة لتشكيل خريطة المنطقة العربية في إطار ما يسمي الشرق الأوسط الكبير، فإن بعض وسائل الإعلام العربية الفضائية تتعمّد قلب الحقائق والكذب الصراح وتدجين وتضليل الرأي العام وشيطنة الطرف المستهدف من أجل أن يتم تبرير ما يراد تمريره تحت عناوين شرارة الثورات أو نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان ومقاومة الطغيان والدكتاتورية (هنا لا ننسي أن حرب احتلال العراق من الأمريكيين كانت تحت عنوان " عملية تحرير العراق!"..) وها هو العراق الآن بعد عقد من التحرير يتجرع الموت الزؤام كل يوم في مشهد دموي يندى له جبين الإنسانية!

ثالثا: خاتمة.. وماذا بعد!!

وتأسيسا على ما ورد أعلاه، فإن مستقبل الإعلام العربي الراهن يكون بالبحث الجاد عن إشكالية الإعلام العربي بنظرة قومية تتع إلى على الإقليمية والتجزئة المقيتة التي اكتوينا بنارها مزيدا من العذاب والعناء على أكثر من صعيد، وباتت دول سايكس بيكو نفسها موضع تساؤل وأصبحت مع " الربيع العربي" في مرمي التفكيك والتقسيم على أكثر من إثنين على الأقل (بلغة أهل الرياضيات)..

فالعالم يدخل عصر الإعلام الرقمي المستقل وإعلام المواطن والموقع الشخصي الالكتروني والمدونة المستقلة التي باتت ميسما رئيسيا لعهد السماوات المفتوحة..فهل يدرك العرب ذلك..أم أن قيامتهم ستتأخر أكثر فأكثر؟..

و الله ولي التوفيق

المراجع والمصادر حسب ورودها في الورقة :

1) ابن منظور: لسان العرب..

2) جان كرم: "مدخل إلى لغة الإعلام"، دار الجبل الطبعة الأولى، بيروت، 1986

3) إسماعيل الأمين، الكتابة للصورة2 كيف تكتب خبرا تلفزيونيا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2009

4) للتوسع: حامد عبد الهادي :"الإعلام في المجتمع الإسلامي"، سلسلة دعوة الحق، ع33، القاهرة، د. ن، 1984.

5) Labidi, Kamel" .The voice of the Arabs is speechless at 50 ."*The voice of the Arabs is speechless at 50 - Kamel Labidi* Al-Jazeerah .Retrieved 2 April 2011.

6) Oxford Dictionary
http://oxforddictionaries.com/translate/english-german/globalization?q=globalization

7) Rantanen, T.(2005) The Media and Globalization. London: Sage.

8) http://www.aljazeera.net/programs/pages/10af2dcc-cafe-4e97-977c-9234df7b900b

9) اتحاد الإذاعة والتلفزيون للدول العربية، تقرير منشور النصف الأول من سنة 2013.

10) طلال عتريسي: "الفضائيات الدينية بين حق الدعوة ومخاطر الفتنة "، مجلة الإذاعات العربية، الفصل 3، 2012، ص46.

الاستثمار العمومي ودور العون الخارجي في التنمية الاقتصادية

محمد الأمين ولد الذهبي
خبير اقتصادي، مدير عام التمويلات الخارجية سابقا

I. مدخل:

شهد الاستثمار العمومي طفرة كمية ونوعية في السنوات الأربع الأخيرة ليس بفضل التدفق الهائل للعون الخارجي فحسب وإنما أيضاً بفضل تراكم الموارد الذاتية. فقد تسارعت وتيرة هذا التدفق بعد الطاولة المستديرة التي نظمت بالعاصمة البلجيكية بروكسل منذ أقل من أربع سنوات وتحديداً في يونيو 2010. خلال تلك الطاولة، قدمت الحكومة برنامجاً استثماريا طموحاً مفروقا بسياسات اقتصادية ملائمة. وتعهد الممولون بما يناهز 3,2 مليار دولار أمريكي في غضون الثلاث سنوات القادمة. أما الموارد الذاتية فقد ازدادت نتيجة اتساع المساحات الميزانوية التي تحققت بواسطة هذه السياسات الاقتصادية. أما الطفرة النوعية فقد تجلت في فعالية الإنفاق العام وخاصة الاستثمار العمومي وذلك بفضل إصلاحات طالت دورة التخطيط الاقتصادي ومنظومة الصفقات وتسيير الاستثمار العمومي. وعلى الرغم من هذا التدفق الهائل للعون الخارجي فقد ظلت مؤشرات التحكم في الدين مشعة ومتزنة.

II. حصيلة مسار السياسات الاقتصادية

شهد الاقتصاد نمواً مضطرداً خلال السنوات الأربعة الأخيرة بمعدل يتجاوز 6 بالمائة. يتميز هذا النمو دون غيره بقدرة فائقة على خلق فرص العمل ويتسم بتوزيع جغرافي متزن بفضل القطاعات التي ساهمت فيه أكثر من غيرها كالزراعة والصيد والإسكان. كما تم التحكم في نسبة التضخم. وقد نجحت سياسة توطيد الميزانية خلال هذه الفترة حيث توجت بفائض نهاية السنة الثالثة والأخيرة من البرنامج المبرم مع صندوق النقد الدولي. كما وصل الاحتياطي من العملات الأجنبية إلى أرقام قياسية تناهز 7 أشهر من الواردات. ونظراً لتعزيز هذا المؤشر الأخير وتدفق التمويلات الخارجية، فأن البرنامج الاقتصادي قيد الإبرام مع المؤسسات النقدية الدولية سيخلو من دعم لميزان المدفوعات على عكس البرامج السابقة.و بالإضافة إلى دور هذا المسار المتميز في تدفق التمويلات ذات الأثر المباشر على المواطن، فإن هذه المؤشرات خلافاً للمعتقدات السائدة لها هي الأخرى تأثير مباشر على المواطن. نأخذ مثلاً الرصيد الأجنبي من العملات الذي قد يبدو أكثر بعداً من المواطن، فهذا الرصيد فضلا عن توفير العملات الصعبة للفاعلين

الاقتصاديين - أغلبهم مواطنين - وكذا عن تأمين الاقتصاد إزاء الصدمات الخارجية خاصة منها المتعلقة بالأسعار الدولية فإنه يحافظ للعملة الوطنية على قيمتها بين العملات ولهذا أثر مباشر على القدرة أو القوة الشرائية للمواطن. أما أثر التحكم في التضخم على القدرة الشرائية فهو بديهي ومباشر. أما أثر المساحات الميزانوية على المواطن فيتجلى في الإعانات المباشرة للفئات الأكثر فقرا، وعبر برامج دعم أسعار المواد الإستهلاكية الأولية وكذا برامج تكوين وتشغيل مباشرة لصالح الشباب. أما ارتفاع نسبة النمو فيصاحبها خلق فرص العمل وتوزيع دخول جديدة عبر التشغيل.

رسم بياني1: ملخص المؤشرات الإقتصادية

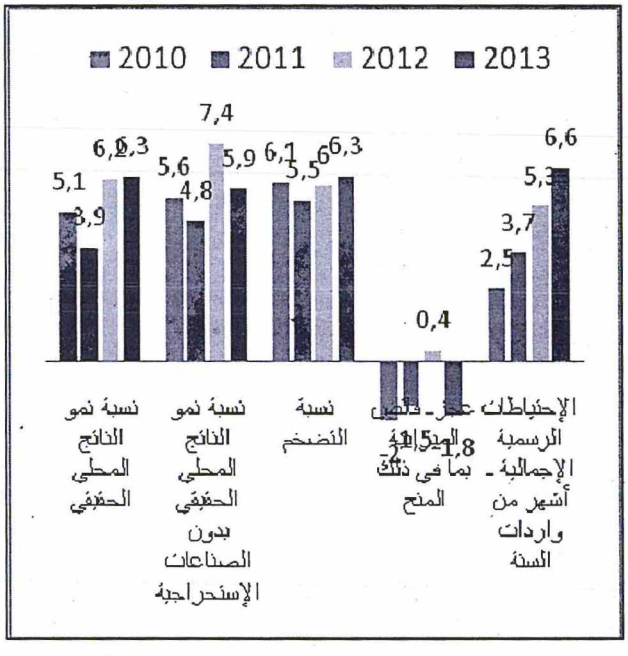

III. حصيلة رصد الموارد لصالح برامج التنمية

بلغ حجم الاستثمار العمومي في السنوات الأربع الأخيرة ما يناهز 4,5 مليار دولار أمريكي، ما يناهز مليار منها عبر موارد ذاتية.

و قد تعهد الممولون كما سبق ذكره بما يناهز 3,2 مليار دولار أمريكي في غضون الثلاث سنوات انطلاقاً من تاريخ انعقاد الطاولة المذكورة. وقد تجاوزت نسبة التعبئة 100 بالمائة قبيل اكتمال الثلاث سنوات كما تجاوزت نسبة السحب 60 بالمائة من الموارد الخارجية. وتتكون هذه الموارد من هبات تقدر نسبتها ب40 بالمائة والباقي جله قروض ميسرة.

التوزيع الجغرافي

يمثل ربع التمويلات الخارجية مشاريع ذات بعد جغرافي وطني. بينما يمثل ثلثها مشاريع يتم تنفيذها في حدود انواكشوط الجغرافية. كما يتم تخصيص عشر هذه التمويلات إلى مشاريع في منطقة آفطوط الشرقي وخاصة مثلث الأمل وعشر آخر لمشاريع في منطقة الحوض الشرقي.

رسم بياني 2: التوزيع الجغرافي

التوزيع القطاعي

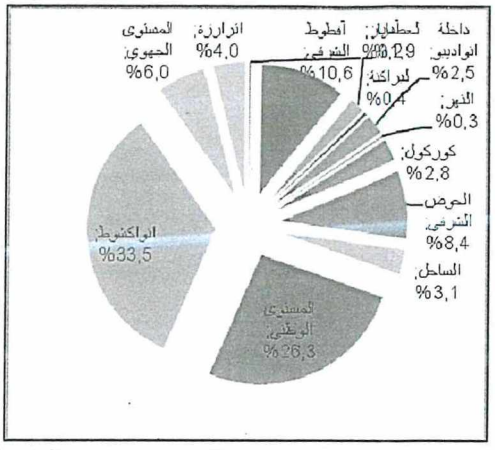

يتم توجيه ما يناهز النصف 48 بالمائة من العون الخارجي إلى البنى التحتية (المياه 13%، الطرق 14%، الكهرباء 18%، الإسكان 2%، المطارات 1%). فيما تم بوجيه العشر للقطاعات الإنتاجية أي 11 بالمائة (الزراعة 9%، الصميد1%، المعادن1%). أما قطاع المصادر البشرية فقد حظي بالخمس من هذا العون الخارجي أي 19 بالمائة (الصحة 9%، التعليم 5%، دعم مؤسسي1%، دعم الميزانية3%، الأمن الغذائي 3%).

رسم بياني 3: التوزيع القطاعي

التوزيع حسب مصادر التمويل بما فيها الذاتية منها

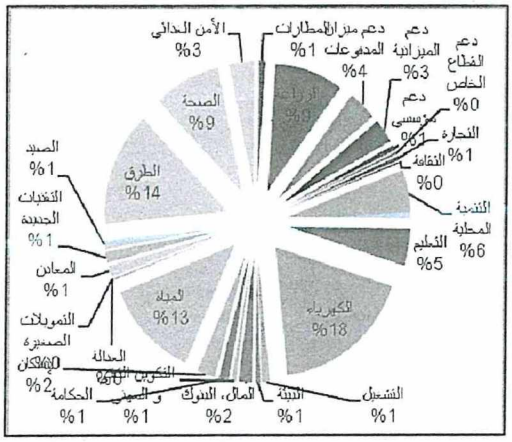

خلال الأربع سنوات الأخيرة، وصل حجم الاستثمارات العمومية ما يناهز 1346 مليار أوقية منها 313 مليار أوقية من الموارد الذاتية تمثل 23 بالمائة. أما العون الخارجي فيمثل 77 بالمائة من هذه الاستثمارات. ترصد هذه البيانات 21 هيئة تمويل أو تكتل هيئات تمويل يمكن تجميعها في ثلاث فئات. مجموعة التنسيق المكونة من الممولين العرب والمسلمين. وقد تنامت بشكل ملحوظ محفظة المشاريع الممولة من طرف هذه المجموعة خاصة السنوات الأخيرة حيث بلغت أكثر من النصف أي 57 بالمائة. يحتل التعاون الثنائي المرتبة الثانية من حيث حجم التمويلات بنسبة 27 بالمائة أي أكثر من الربع. ويأتي التعاون المتعدد الأطراف الذي كان بالأمس يتصدر هذه الفئات في المرتبة الأخيرة بنسبة 16 بالمائة.

رسم بياني 4: التوزيع حسب مصادر التمويل

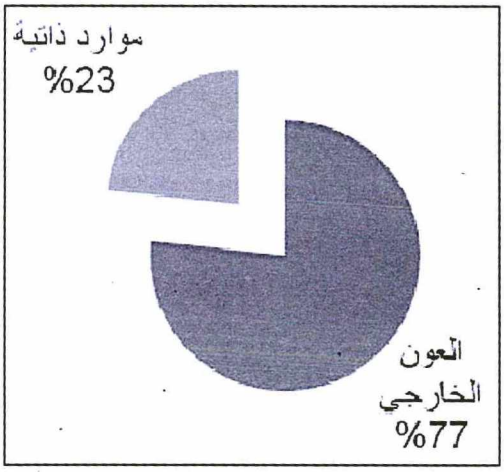

رسم بياني 5: التوزيع حسب الهيئات الممولة

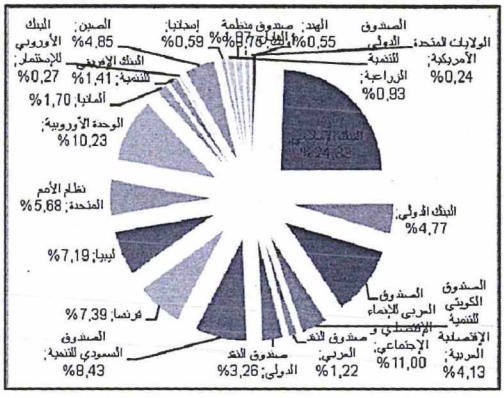

رسم بياني 6: التوزيع حسب طبيعة العون

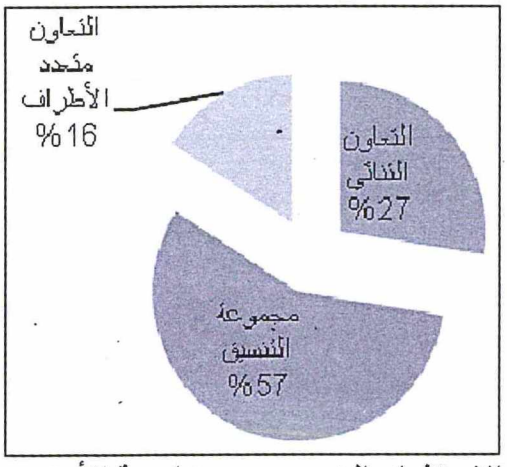

آثار العون الخارجي

تتنوع آثار العون الخارجي بتنوع المشاريع التي يمولها. فكلها تؤثر مباشرة على الحياة اليومية للسكان من ولوج إلى خدمات أساسية وتشغيل وارتفاع قدرة شرائية.كما تعين على استقطاب وتحفيز الاستثمار الخصوصي خاصة الأجنبي منه وترفع من النمو الاقتصادي بصفة مباشرة وغير مباشرة ويزداد ذلك الأثر مع الزمن.

IV. إصلاحات تسيير الاستثمار العمومي

في مجال تعزيز القدرات وتطوير منظومة عمل إدارة الاستثمارات، تم اعتماد نظام معلوماتي معروف اختصارا بـ ـ داد: DAD ـ يتم بواسطته رصد العون الخارجي ـ المساعدة الإنمائية الرسمية ـ وتوطيد بياناته وإعداد تقارير بشأنه.

يمكن هذا النظام الجمهور من الوصول إلى كافة المعلومات المتعلقة بالتنمية عبر شبكة الانترنت خاصة منها ولأول مرة المتعلقة بالتوزيع الجغرافي لتدخلات الجهات المانحة بواسطة نظام المعلومات الجغرافية المدمج. يشكل هذا البرنامج نهج متكامل لتسيير ومتابعة دورة المشاريع التنموية منذ ميلاد فكرة المشروع حتى المراحل النهائية لتقييم

تنفيذه مرورا برصد تمويله وتنفيذه على أكمل وجه.

تم تطوير آليات مساعدة على اتخاذ قرارات تعبئة الموارد الخارجية بحيث يتم احترام عتبة التيسير- أي نسبة عنصر المنحة لدى القرض - ويتم أيضا تنويع مصادر تمويل المشروع من الناحية المالية وذلك بحساب عنصر المنحة في حالة تعدد أنواع القروض والمنح (القروض التقليدية والقروض الإسلامية، ودعم سعر الفائدة، الخ...

كما نظمت سلسة من التكوينات والتدريب حول برمجة الدورة الاقتصادية، تسريع عملية نضوج المشاريع، على البرمجة المالية، على الرصد والتقييم، على إدارة الاقتصاد الكلي.

كما تم عقد لقاءات دورية مع الشركاء في التنمية من أجل تنسيق أفضل للعون الخارجي ومتابعة تقارير تعبئة الموارد التزامات الطاولة المستديرة للمانحين التي انعقدت في بروكسل ومتابعة الإصلاحات وتعبئة الموارد. وتتم خلال هذه اللقاءات أيضا متابعة تقدم إصلاحات رئيسية منها مدونة الاستثمار، منظومة الصفقات، المخطط الاستراتيجي لإصلاح المالية العامة وكذا الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وكلها إصلاحات أينعت وبدأت تؤتي أكلها.

V. نتائج أخيرة حول تحليل القدرة على تحمل الديون

ما كانت هذه الطفرة في تدفق العون الخارجي لتمر دون أن ترفع من مؤشرات ارتفاع المديونية. بيد أن هذه المؤشرات تبقى في الحدود المعقولة على المدى المتوسط والتي تقتضي التمكن من تسديده بواسطة كفاءة الاقتصاد.

VI. الخلاصة

بينت هذه الورقة ملاءمة السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار العمومي من جهة وعديد الإصلاحات التي أدخلت على الحكامة الاقتصادية من جهة أخرى. وقد أدى دلك إلى حلقة حميدة تمر بتدفق التمويلات الخارجية لصالح الاستثمار العمومي. هذا الأخير من شأنه جلب وتحفيز الاستثمار الخصوصي الداخلي وخاصة الأجنبي منه. وصولا إلى انخفاض نسبة البطالة وارتفاع نسبة النمو. بينت أيضا أثر هذه السياسات الاقتصادية الملائمة وهذه الطفرة التي يشهدها الاستثمار العمومي على المواطن سواءً على صعيد الولوج إلى الخدمات الأساسية، أو ارتفاع القدرة الشرائية، أو التشغيل إلخ.

واقع قطاع الصيد والاقتصاد البحري وآفاق تطوره المستقبلية

د.سيدي المختار الطالب هامه

المقدمة:

لقد من الله على دولتا الموريتانية بموقع جغرافي وظروف مناخية جعلت شواطئها تعتبر من طرف عامة الناس والدارسين من أعنى الشواطئ في العالم بالثروات البحرية؛ ولكن القائمون على أمر الدولة تأخروا في الاهتمام بتلك الثروات وربما كانوا قد تأخروا أكثر لولا موجة الجفاف التي ضربت البلد مع نهاية الستينيات وتزامن ذلك الحدث مع تراجع أسعار الحديد في الأسواق العالمية حيث كان يمثل في تلك الفترة أهم السلع المصدرة والمصدر شبه الأوحد لتوفير العملات الصعبة الضرورية الاقتناء مختلف حاجات الدولة المستوردة.

وتمثلت بداية ذلك الاهتمام في إنشاء وزارة خاصة بالصيد البحري عام 1976 وفي اعتماد أول سياسة واضحة المعالم سنة 1979 حيث تم القضاء على مقاربة الرخص الحرة للأجانب ووضع جملة من الأهداف تتركز حول الاستفادة الكبرى من استغلال ثروات البلد البحرية وجعلها تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك ضمن سياسة أشمل للدولة مكنت آنذاك من تكوين أطر موريتانية مؤهلة وخلق عملة وطنية وتأميم بعض الشركات الأجنبية.

ومنذ ذلك الحين والوزارة المكلفة بالصيد والاقتصاد البحري ترسم سياسات قطاعية تغطي عدة سنوات وتترجم التوجهات العامة للدولة في مجال الصيد البحري وتساير في أهدافها تطور مسيرة هذا القطاع عن طريق استغلال الإنجازات التي تتحقق فيه كل مرة وأخذ العراقيل والتحديات بعين الاعتبار في المستقبل؛ وآخر هذه السياسات كانت إستراتيجية التسيير المستديم للمصادر السمكية وتربية الأحياء المائية 2012-2008. وهذه الإستراتيجية تماشت هي الأخرى في أهدافها وأنشطتها مع الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر 2006-2010 وهي الوثيقة التي شكلت منذ 2001 المرجع الرسمي لتوجهات الدولة الكبرى ولعمل مختلف قطاعاتها الحكومية ولتوزيع الأموال المخصصة أساسا للاستثمارات.

ومع مرور الزمن أظهر تطبيق سلسلة السياسات المتبعة أهمية قطاع الصيد في الاقتصاد الوطني وتنامى دوره الاستراتيجي في تنمية البلد اقتصاديا

واجتماعيا إذ نراه اليوم يساهم ب -50% 45 من عائدات صادرات الدولة و-25% 21 من مداخيل ميزانية الدولة و6%من الناتج الداخلي الخام؛ كما يوفر ما يزيد على 40 ألف فرصة عمل ويدعم السياسة الوطنية للأمن الغذائي إذ أصبح استهلاك الموريتانيين اليوم للسمك يقدر بما يقارب 11 كغ للفرد سنويا.

وتجدر الإشارة إلى أن وصول الرئيس محمد ولد عبد العزيز إلى السلطة 2009 جعل حكومته تدعم الإستراتيجية القطاعية 2008-2012 ببرنامج خاص بالسنوات 2009-2014 يترجم الالتزامات الانتخابية لرئيس الجمهورية في مجال الصيد والاقتصاد البحري.

وفي الأخير يرجى لهذا العرض أن يبرز الإنجازات التي تحققت في السنوات الخمس الأخيرة تحت قيادة فخامته والعراقيل التي ما زالت تعترض تنمية قطاع الصيد وأن يعطي أيضا فكرة عن الآفاق الواعدة لتطوره مستقبلا وذلك عبر ذكر بعض مرتكزات الإستراتيجية المنظورة ومقاربة التحضير لها من طرف المعنيين في قطاع الصيد والاقتصاد البحري.

1- معلومات عامة:

- **أنواع الصيد:**

طبقا للمادة 6 (جديدة) من الأمر القانوني 2007-022 بتاريخ 09 ابريل 2007 المعدل والمكمل لبعض إجراءات القانون 2000-025 بتاريخ 24 يناير 2000 القاضي بمدونة الصيد فإن أنواع الصيد تعرف حسب مواصفات السفينة والتقنيات المستعملة والمناطق التي يزاول فيها النشاط؛ ويمكن لهذه الأنواع أن تشمل الصيد التقليدي والصيد الشاطئي والصيد الصناعي.

- **الوسط الطبيعي:**

لقد من الله على موريتانيا بظروف طبيعية ملائمة لاحتضان الأحياء البحرية ولتنوعها وتكاثرها مما جعل شواطئها تعد من الأغنى في العالم؛ ومن أهم هذه الظروف:

- واجهة بحرية أو ساحل يمتد لأكثر من 720 كم؛
- منطقة اقتصادية خالصة مساحتها 234000 كم2؛
- جرف قاري مساحته 39000 كم2؛
- منطقة واسعة ذات مميزات طبيعية خاصة تمتاز بمياه غير عميقة وغنية بالمواد المغذية وبتنوع بيولوجي كبير(منطقة حوض آرغين وهي منطقة محمية)؛
- نظام الطقس البحري الدافئ المعروف بظاهرة Upwelling؛
- منطقة مناخية واقعة تحت التأثير الإيجابي لكل من تيار كناريا وتيار غينيا؛
- منطقة خالية حتى الآن من كل أنواع التلوث البحري.

- **الثروة:**

الثروة هي العنصر الأساسي في وجود القطاع عموما وفي عملية الاستغلال حيث تأتي أهميتها قبل وسيلة الإنتاج (السفينة) والمال واليد العاملة المتخصصة والبنية التحتية بمختلف أصنافها وأحجامها. وبالنسبة للمياه البحرية الموريتانية فإنها تضم آلاف أنواع الأحياء البحرية حيث يصنف أكثر من 600 نوع في الإنزالات أو الكميات المصطادة منها 20 نوعا تمثل مخزونات مستغلة في المنطقة الاقتصادية الخالصة؛ ويقدر المخزون القابل للاستغلال دون إلحاق الضرر بعمليات تجدد الثروة بحوالي 1.600.000 طن سنويا منها 400.000 طن من الأنواع القاعية ذات القيمة التجارية الكبيرة و1.200.000 طن من الأسماك السطحية المتنوعة.

يتكون هذا المخزون من:

- الرخويات وتشمل رأسيات الأرجل أو الرأس قدميات (الأخطبوط والحبار والسبيدج ويعتبر الأخطبوط هو أهم هذه الأنواع) ثم المحاريات وأهمها مخزون ثنائيات الصدف وهي غير مستغلة الآن لأسباب بيئية قد تكون ظرفية وزائلة؛
- القشريات وأنواعها المستغلة هي جراد البحر (الجمبري أو الربيان) وجراد البحر الأخضر (الشاروخ) وسرطان البحر القاعي (السلطعون)؛
- الأسماك: منها القاعية القشرية ومنها السطحية أعني الأسماك السطحية الصغيرة (سردين، ساردينلا، شاخور، بوري، كوربين، ماكرل.. الخ) والأسماك السطحية الكبيرة التي توجد في عرض البحر (أنواع التونة وغيرها).

أما أنواع الثروة المستغلة جزئيا أو الغير مستغلة كليا فمن أبرزها:

- المحاريات {القواقع أو القوقعيات} من مختلف الأنواع؛
- بعض أنواع الأسماك السطحية أساسا؛
- خيار البحر؛
- الطحالب.

يضاف إلى الثروة البحرية هذه مصادر أخرى أهمها تلك التي تحويها المياه القارية مثل نهر السنغال والمسطحات المائية الداخلية العديدة وأهمها سد "فم لقليته" ولا ننسى أيضا وجود ظروف ملائمة لاستزراع الأحياء المائية في البحر وفي المياه القارية العذبة.

وبالنسبة للصيد فإن نشاطاته غير متابعة في تلك الأماكن حيث لا تتوفر أي إحصائيات دقيقة حول عدد الصيادين والزوارق وكميات الإنتاج باستثناء موقع سد "فم لقليته" الذي تنشط فيه مجموعة من التعاونيات تحت إشراف الدولة وبالتعاون مع اليابان.

أما استزراع الأحياء المائية فلم توليه الدولة ولا القطاع الخاص عناية حقيقية إلا مع المصادقة على الإستراتيجية الأخيرة سنة 2008 حيث أدرج تطوير

هذه الصناعة ضمن أهدافها وكأحد أولوياتها. لكن الإنجازات في هذا المجال اقتصرت على إعداد إطار قانون ومخطط للتنمية شملا أيضا الصيد القاري الذي تمارس أنشطته في أماكن كثيرة دون ضوابط قانونية ولا إدارية.

وتمشيا مع التوجهات الجديدة الرامية إلى تطوير تربية الأحياء المائية كنشاط مدر للدخل ومخفف للضغط على الأنواع البحرية المستغلة قام رجل أعمال موريتاني بدعم فني ومالي من دولة ألمانيا بمشروع أنموذجي لزراعة نوع من المحاريات عقيم (huître) أعطى نتائج مشجعة إذ بلغت أفراده حجم البلوغ في غضون 18 شهرا بدلا من () ووصل إنتاجه إلى () كغ.

- **أنظمة الولوج إلى الثروة الوطنية وشروطه:**

تطورت طريقة الولوج إلى الثروة من رخص تباع للبواخر الأجنبية بلا حسيب ولا رقيب إلى ثلاثة أنظمة تطبق على السفن الوطنية والأجنبية الراغبة في الاصطياد في المنطقة الاقتصادية الخالصة الموريتانية وهي:

أولا: نظام الملكية وهو مفتوح للموريتانيين فقط الذين يريدون شراء سفن وممارسة الصيد البحري في البلد؛

ثانيا: نظام تأجير السفن وهو مفتوح للأجانب المشتركين إجباريا مع موريتانيين؛

ثالثا: نظام الرخص الحرة المفتوح للأجانب جماعات وفرادى.

ومن نماذج نظام الرخص الحرة ما يلي:

ـ سفن تريد الاصطياد في المياه الموريتانية في إطار اتفاقيات مع دولة أجنبية أو مجموعة من الدول مثل الاتحاد الأوروبي الذي يوقع مع الدولة الموريتانية اتفاقيات منتظمة منذ 1987 حتى الآن وكان آخرها البروتوكول الذي تم توقيعه بين الطرفين في 26 يوليو 2012 لسنتين ابتداء من 1 أغسطس 2012 ولغاية 31 يوليو 2014 الجارية.

ـ سفن تلج إلى المياه الموريتانية في إطار اتفاقيات يوقعها مباشرة شخص أجنبي أو شركة أجنبية مع وزارة الصيد حسب شروط خطوطها العريضة معروفة سلفا ومتعارف عليها وخير مثال على هذا الأنموذج السفن التي تستهدف الأسماك السطحية الصغيرة والتونة؛ وأشير هنا إلى تحسن هذه الشروط مع بداية 2011 وإلى النقلة النوعية التي عرفتها تلك الشروط إثر الاتفاق الذي تم مع الاتحاد الأوروبي 2012 والذي تم تطبيق مجمل شروطه وإجراءاته الجديدة على كافة طالبي الاصطياد في المياه الوطنية.

وتبقى الشروط الفنية والمالية المتعلقة بكل نظام ولوج متعددة وتختلف من نظام إلى آخر وحسب طبيعة الصيد الممارس صناعيا كان أو شاطئيا أو تقليديا وحسب النوع المستهدف من الثروة.

- **سياسات واستراتيجيات قطاع الصيد في الفترة 1979-2012**

منذ اكتشافها لزخم ثرواتها البحرية وإدراكها الدور الذي يمكن أن يلعب استغلالها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية توجهت بلادنا إلى نهج العمل بسياسات قطاعية تترجم كل مرة التوجهات الكبرى للدولة في مجال الصيد البحري إلى أهداف وأنشطة يسعى القائمون على القطاع إلى تحقيقها في الفترة الزمنية التي تغطيها الإستراتيجية.

وأبرز السياسات التي أعدتها موريتانيا وطبقتها في الفترة ما بين 1979 إلى اليوم هي:

- السياسة الجديدة للصيد 1979 وكانت أول مجاولة للقطيعة مع فترة السيبة والتسيب واللانظام والبدء في رسم أهداف وطنية محددة والعمل على تحقيقها؛
- إعلان سياسة تنمية قطاع الصيد 1987؛
- رسالة سياسة قطاع الصيد 1995؛
- إستراتيجية تنمية قطاع الصيد 2004-1998
- إستراتيجية التنمية المستدامة لقطاع الصيد 2004-2008 والتي هي عبارة عن صيغة محينة لإستراتيجية تنمية قطاع الصيد 1998-2004،
- إستراتيجية تسيير قطاع الصيد واستزراع الأحياء المائية 2012-2008 وهي الإستراتيجية التي ما يزال العمل جار بها إلى اليوم في انتظار الانتهاء من تحضير الإستراتيجية الجديدة للفترة القادمة 2015-2019 إن شاء الله.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل هذه الإستراتيجيات والسياسات كانت قد بنيت كل مرة على مخرجات البحث العلمي الذي يقوم به المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد وبالتشاور عبر هيئات وآليات خاصة بين أصحاب القرار والفاعلين الاقتصاديين في القطاع وأهمها الاتحادية الوطنية للصيد والمجلس الاستشاري الوطني المكلف باستصلاح وتنمية قطاع الصيد. كما كان يعتمد في نجاحها على الهيئة المكلفة بالرقابة والتفتيش البحري في عملية تطبيق القوانين المعمول بها في مجال الصيد وعلى جهود المدرسة الوطنية للتعليم البحري والضيد وجهات أخرى في توفير اليد العاملة المدربة والوصول إلى مرتنة الوظائف على متن السفن وعلى اليابسة؛ وسنتعرف من خلال هذا العرض على الوضع الذي وصل إليه قطاع الصيد والاقتصاد البحري إثر تطبيق مختلف السياسات المنفذة طلية أربعة عقود تقريبا.

2. واقع قطاع الصيد والاقتصاد البحري:

لاشك أن هذا الواقع هو عبارة عن النتائج المتراكمة لتطبيق كل الإستراتيجيات القطاعية التي اعتمدها الدولة والحكومات المتتالية منذ 1979 حتى الآن والتي كان آخرها إستراتيجية التسيير المستديم لقطاع الصيد واستزراع الأحياء

المائية 2008-2012. ولكن وصول الرئيس محمد ولد عبد العزيز إلى سدة الحكم 2009 قد عزز المكتسبات وأضاف نتائج أخرى تتجلى في تحسن الأداء وزيادة المردود. كما يشمل هذا الواقع إظهار العراقيل التي حالت حتى الآن دون تحقيق القطاع لكامل أهدافه والتي لا بد من إزالتها كي يتم الوصول إلى نتائج أفضل في المستقبل المنظور.

ولهذه الإستراتيجية الأخيرة هدفان كبيران هما أولا المحافظة على الثروة ومحيطها البيني وثانيا زيادة دمج أنشطة قطاع الصيد في الاقتصاد الوطني كما لها أيضا أربعة محاور هي:

- المحافظة على الثروة
- المحافظة على الوسط البيئي والمواطن
- زيادة إدماج القطاع في الاقتصاد الوطني
- دعم حكامة القطاع.

أما بخصوص واقع الصيد الراهن فتتم معالجته هنا من خلال ما تحقق من نتائج في السنوات الخمس الأخير ثم العراقيل التي تعتبر حجر عثرة في سبيل ترقية قطاع الصيد والاقتصاد البحري طبقا لإرادة وطموحات السلطات العمومية.

2.1. أهم نتائج التحول الذي عرفه قطاع الثروة السمكية في السنوات الخمس الأخيرة:

لتسهيل عملية استيعاب هذا التحول تم تناول الإنجازات التي تحققت من خلال سلسلة الإنتاج وهيئات دعم السياسة القطاعية.

أ- السلسلة الإنتاجية:

يشمل هذا العنوان جملة من المحددات مثل وسيلة الإنتاج (السفينة) واليد العاملة والإنتاج وجودته والبنية التحتية إلى غير ذلك.

- **الأسطول**

حسب نوع الصيد الذي تمارسه السفينة ومواصفاتها الفنية ينقسم الأسطول العامل في المياه الموريتانية إلى تقليدي وشاطئي وصناعي كما ينقسم إلى وطني وأجنبي حسب جنسية السفينة أو جنسية مالكها.

بخصوص الأسطول الوطني فإن قسمه الصناعي لم يعرف أية زيادة في عدده منذ عدة سنوات بل تراجع ليصبح بحدود 100 سفينة غالبيتها سفن مجمدة تبقى في البحر 60 يوما وأكثر، أما السفن المتبقية فتحفظ إنتاجها بالثلج ولا تبقى في البحر أكثر من عدة أيام؛ وهذا الأسطول متهالك بمكونتيه وتعكف الوزارة على وضع خطة لتجديده مع مراعاة التوجهات الجديدة للدولة وحالة الثروة والتطورات التي عرفها القطاع في السنوات الأخيرة.

وعلى العكس من ذلك فإن أسطول الصيد الشاطئي والتقليدي قد عرف تطورا كبيرا

في عدده وقدرته على الاصطياد حيث بلغ أكثر من 8000 سفينة تقليدية طولها أقصاه 14 مترا و100 سفينة شاطئية لا يتجاوز طولها 26م؛ وتبذل الدولة جهودا كبيرة من أجل تحسين أداء السفن المستخدمة في هذا النوع من الأنشطة من أجل مطابقتها لمعايير السلامة البحرية ثم استجابتها للعادات الثقافية والاجتماعية للموريتانيين من حيث ظروف العيش ومزاولة العمل على متنها.

وفي هذا الإطار أقامت الدولة بالتعاون مع اليابان مشروعا لبناء جيل من السفن الشاطئية تستجيب في مجمل مواصفاتها للمتطلبات الفنية وغيرها مما سيشجع اليد العاملة الوطنية على العمل على متنها.

أما الأسطول الأجنبي فإنه باستثناء بعض الزوارق المؤجرة خارج التوجهات الإستراتيجية للقطاع يعتبر صناعيا بالكامل ويصل تعداده عادة إلى ما يقارب 300 سفينة من دول أوروبية وأسيوية وإفريقية؛ وتعمل غالبية هذا الأسطول في إطار اتفاقية الصيد مع الاتحاد الأوربي والباقي يعود إلى مجموعة دول أخرى منها الروس واليابان والسنغال وبعض دول أميركا الجنوبية.

- **اليد العاملة:**

يقدر عدد الموريتانيين العاملين في قطاع الصيد البحري بحوالي 53 ألفا فقط وذلك على الرغم من وجود فرص عمل يحتلها الأجانب وأخرى يمكن توفيرها لاسيما في حال تم فرض إنزال إنتاج السفن الأجنبية في الموانئ الموريتانية وطورت الصناعات التحويلية؛ وتجدر الإشارة إلى أن ثلث هذا العدد ن العمال يوجد في شبه قطاع الصيد الصناعي وثلثان في الصيد التقليدي.

وعلى الرغم من ضآلة عدد فرص العمل التي يوفرها هذا القطاع فإن الرقم الحالي وهو 53 ألف فرصة يشكل نسبة تقارب 36% من إجمالي عدد الوظائف في عموم القطاع الوطني المصنف.

- **الإنتاج:**

في السنوات الخمس الأخيرة تزايد حجم الكميات المصطادة داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة الموريتانية حيث بلغت هذه الكميات بمجملها حوالي مليون و200 طن سنويا 80% منها يصطادها الأسطول الصناعي (الوطني والأجنبي) والباقي أي 20% بين الصيد التقليدي والشاطئي.

وتقدر حصة الأسطول الوطني من مجموع إنتاج السفن العاملة في المياه الموريتانية بحوالي 20% يمثل الصيد الصناعي 80% منها بينما تعود 20% المتبقية للصيد التقليدي والشاطئي.

- **البنية التحتية:**

اقتصر هذا المفهوم في السياسات الموريتانية المتعاقبة على الموانئ ومصانع الحفظ والمعالجة وتحويل

المنتجات ثم على ورشات أو أحواض بناء السفن وصيانتها وإصلاحها.

- الموانئ والمنشآت المشابهة:

على الرغم من طول الساحل الموريتاني (720 كم) فلا يوجد سوى مرفقين بمدينة انواذيبو في المنطقة الشمالية وهما ميناء للصيد الصناعي وآخر للصيد التقليدي والشاطئ؛ وسنرى لاحقا الجهود الكبيرة التي بذلت في السنوات الأخيرة من أجل زيادة قدراتها الاستيعابية وتحسين خدماتها ومطابقتها للمعايير الدولية، كما سنرى تقدم مشاريع جديدة لخلق منشآت في الشمال والجنوب لتفريغ إنتاج السفن الوطنية والأجنبية مع سعي السلطات العمومية لتطوير مستلزمات الأنشطة المصاحبة أو المرتبطة بعملية الاصطياد.

ولتعويض هذا النقص استطاعت الدولة تحسين خدمات ميناء انواذيبو المستقل وظروف الملاحة داخل منطقته عن طريق إزالة 74 حطام سفينة كانت تعيق الحركة في منطقته ثم توسعته وإعادة تأهيله ومطابقته للمعايير الدولية؛ وذلك كله قبل ضم هذه المنشأة من طرف منطقة انواذيبو الحرة.

وفي إطار جهود السلطات العمومية للتغلب على نقص موانئها تم رفع مستوى خدمات ميناء خليج الراحة بانواذيبو عن طريق توسعة مراسيه وتزويده بتجهيزات مكافحة الحرائق ومطابقته للمعايير الدولية بالإضافة إلى بناء صالة كبيرة لمعالجة الأسماك وتسويقها.

وفي شهر نوفمبر 2013 انطلقت أعمال بناء ميناء في منطقة تانيت على بعد 60 كم شمال العاصمة انواكشوط بتمويل من ميزانية الدولة يبلغ 16 مليار أوقية.

وأخيرا انتهت وزارة الصيد من إنجاز مخطط رئيسي لتنمية المنطقة الجنوبية للصيد يشمل نقاط إنزال مستصلحة ومنشآت إنزال أكثر تطورا على امتداد الساحل الجنوبي (كم 28، كم 93، كم 144 وفي قرية انجاغو الواقعة على الحدودية الجنوبية مع دولة السنغال).

- مصانع الحفظ والمعالجة والتحويل:

بلغ عدد مصانع الحفظ والمعالجة 80 وحدة موزعة بين مدينتي انواذيبو في الشمال وانواكشوط في الجنوب منها 60 مصنعا تستجيب للمعايير والمواصفات الأوروبية المتعلقة بالصحة والنظافة وبالتالي فهي معتمدة من طرف الاتحاد الأوروبي وتصدر منتجاتها لأسواقه؛ من هذه الوحدات مصانع قدرتها للتخزين تصل إلى 40.000 طن وأخرى تجمد 15.000 طن يوميا.

ولمساعدة الصيادين التقليديين على استقبال منتجاتهم وحفظها أنشأت الدولة منذ عدة سنوات شركة أسماك انواكشوط بتمويل مشترك مع بعض المهنيين؛ وفي الآونة الأخير تحملت الدولة إعادة تأهيل منشآت هذه الشركة ومطابقتها للمعايير الدولية وتزويدها بالطاقة الشمسية

بالإضافة إلى بناء 40 مقرا لصالح السماكين.

وفي مجال الصناعات التحويلية هناك 21 وحدة لمسحوق وزيت السمك تعمل ضمن حوالي 40 تم الترخيص لها في السنوات الأخيرة وتوجد غالبية تلك المصانع في الشمال، يضاف إليها مصنع جديد شيد ضمن استثمار من دولة الصين يبلغ 100 مليون دولار أمريكي يشتمل على وحدات لتعليب الأسماك وأخرى بعضها للتخزين بقدرة 6000 طن والبعض الآخر للثلج وينتج 300 طن لليوم، ومن المقرر أن يوفر هذا المصنع عند تشغيل مختلف وحداته 2500 فرصة عمل.

وأخيرا توجد قيد الإنجاز شركة لتحويل وتثمين منتجات الصيد ولتعزيز القدرات في مجال الحفظ والتخزين وذلك بالشراكة مع فاعل خصوصي وطني برأس مال قدره 10 مليون دولار أمريكي حصة الدولة في هذا المشروع 30% أما الطرف الخصوصي فله 70%.

ـ ورشات وأحواض بناء وإصلاح السفن:

على الرغم من طول ساحلنا ومن عدد السفن العاملة في مياهنا الوطنية على امتداد السنة فإننا لا نملك سوى ورشة واحدة لإصلاح السفن الصناعية أما بالنسبة للسفن التقليدية والشاطئية فيوجد العديد من ورشات البناء منها التقليدي ومنها ما هو أكثر تطورا؛ ومنذ سنتين أنشأت الدولة بالتعاون مع اليابان مصنعا بدأ ينتج أنواعا من السفن تستجيب لمعايير السلامة ولمتطلبات البحارة الموريتانيين من حيث العادات الاجتماعية أساسا (وجود متن ودورات مياه).

ـ تسويق وتوزيع المنتجات:

منذ مطلع الثمانينات جربت موريتانيا عدة طرق لتسويق منتجاتها بدأت بإنشاء شركة للدولة تحتكر عمليات تسويق المنتجات المجمدة للأنواع القاعية تاركة حرية تسويق المنتجات الطازجة القاعية وباقي الأنواع الأخرى. وتطور هذا النظام من شركة مملوكة من طرف الدولة تشتري المنتجات من أصحابها مباشرة وتغامر ببيعها إلى شركة تملك الدولة 65 من رأس مالها وإدارتها مقابل 35 للمهنيين مع رئاسة مجلس الإدارة.

وعلى الرغم من كثرة الصيغ التي مر بها نظام التسويق في موريتانيا ما زال كل طرف يسعى لمراجعته حتى يستجيب لمطالب المهنيين ويضمن للدولة التحكم في الإحصائيات والاستفادة القصوى من بيع ثرواتها السمكية.

وغير بعيد عن هذا الموضوع قامت الدولة السنة الماضية بإنشاء شركة وطنية لتوزيع السمك من أجل تطوير تجربة قيم بها منذ سنوات في إطار سعي السلطات العمومية إلى ترقية الاستهلاك الوطني للسمك ومساعدة الطبقات الأقل دخلا وذلك عن طريق توفير السمك على

امتداد التراب الوطني وبأسعار في متناول الجميع. ومن أوليات هذه المؤسسة الجديدة تعميم البنية التحتية اللازمة لحفظ وبيع الأسماك على عواصم الولايات والمناطق ذات الكثافة العالية أو المصنفة كمناطق يكثر فيها الفقر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن موريتانيا التي تنتج حوالي مليون و200 طن من الأسماك سنويا لا يتعدى فيها استهلاك الفرد السنوي 11 كغ.

- **جودة المنتجات:**

بذلت الدولة جهودا كبيرة وصرفت أموالا طائلة منذ 1993 عندما فرضت دول الاتحاد الأوروبي على الدول المصدرة لأسواقها معايير صحية وللجودة ما زال البعض يعتبرها نوعا جديدا من الحواجز الجمركية بالنظر إلى صعوبتها. وبفضل التضحيات المقدمة أصبحت لموريتانيا مختبرات معتمدة من طرف الجانب الأوروبي تزكي المنتجات المصدرة وتعتمد فنيا البواخر ومصانع الحفظ والمعالجة والتحويل ومواقع الإنتاج؛ وبفضل تلك الجهود أصبح للبلد العديد من السفن والمصانع التي تصدر منتجاتها بانتظام نحو الأسواق الأوروبية؛ وهذه المختبرات المعتمدة محليا من الشريك الأوروبي تابعة لمؤسسة عمومية ذات طابع إداري هي المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وتربية الأحياء المائية.

ب ـ هيئات دعم السياسة القطاعية:

تعتمد السلطات في وزارة الصيد والاقتصاد البحري على عدد من الهيئات في بناء سياساتها وتطبيق إستراتيجيات القطاع برا وبحرا، ومن أبرز ها الهيئات التالية:

- **المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد:**

تتلخص أهم الإنجازات التي تحققت في مجالات البحث العلمي وسياسات وبرامج تسيير أنشطة القطاع في ما يلي:

- القيام 2010 بتحيين مخزون أهم أنواع الأسماك الموجودة في المنطقة الاقتصادية الخالصة الموريتانية عن طريق تنظيم مجموعة العمل التي ينظمها المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد بانتظام كل أربع سنوات؛
- تحديد الأحجام المسموح باصطيادها بالنسبة لغالبية أنواع الثروة المستهدفة في المياه الوطنية؛
- متابعة عملية ترقيم سفن الصيد التقليدي والشاطئي بغية ضبط جهد الصيد المتصاعد في شبه هذا القطاع؛
- إنجاز وتحيين والمصادقة الفنية على خطط استصلاح وتسيير المصايد الموريتانية الأساسية: الأخطبوط وجراد البحر وأسماك السطح الصغيرة والمصايد التقليدية والشاطئية وكذلك بعض المصايد

العابرة للحدود مثل البوري والكوربين؛

- تصور والشروع في تطوير نظام معلومات للصيد بغية تحسين إحصائيات الصيد على المستوى المركزي وتسهيل عملية صياغة السياسات واتخاذ القرار؛
- إجراء تعديلات في مناطق الصيد بحيث تتوزع السفن الصناعية حسب الأنواع المرخصة ويقل اصطياد البواخر الصناعية السطحية للأنواع القاعية ذات القيمة التجارية الكبيرة؛
- فرض الإنزال بالنسبة للأنواع القاعية المصطادة في المياه الموريتانية وكذلك فرض المسافة في منطقة ميناء انواذيبو بالنسبة لسفن الأسماك السطحية وهو إجراء سيمكن على وجه الخصوص من تحسين جودة إحصائيات الصيد وضبطها بالإضافة إلى انعكاساته الاقتصادية؛
- سحب الرخويات من اتفاقية الصيد مع الاتحاد الأوروبي وتخصيصها للموريتانيين مما سيخفف الضغط على الأخطبوط الذي يعاني من استغلال جائر منذ منتصف التسعينيات ويرفع أيضا مستوى استفادة الصيادين التقليديين ورجال الأعمال الوطنيين.

- **مؤسسة خفر السواحل:**

ظل جهاز الرقابة البحرية في بلادنا يعد الأفضل في غرب إفريقيا من حيث جوانبه التنظيمية وتجهيزاته التي تضم الـ VMS وشبكة رادارات على امتداد الساحل الموريتاني وعدد من البواخر صممت للقيام بعمليات الرقابة البحرية والتفتيش في المنطقة الاقتصادية الخالصة الموريتانية (زورق وسفن الكبيرة).

ومن أجل المحافظة على هذه المكانة في المنطقة تم تحويل المندوبية المكلفة بالرقابة البحرية والتفتيش سنة 2012 إلى مؤسسة لخفر السواحل ذات صلاحيات أوسع ولها نظام خاص بموظفيها.

وهناك أيضا المؤسسات التالية:

- المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد واستزراع الأحياء المائية
- المدرسة الوطنية للتكوين البحري والصيد
- الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك

ج - فرص الاستثمار في قطاع الصيد البحري:

في مجال استغلال الثروة ما تزال هناك أنواع مستغلة جزئيا وأخري غير مستغلة نهائيا؛ فمن النوع الأول نجد سردينلا المصطحة من الأسماك السطحية التي ما تزال توفر إمكانية لزيادة جهد الصيد بإدخال أنواع ملائمة من السفن وآليات وتقنيات الصيد. أما النوع الثاني والمتعلق بالثروات غير المستغلة نهائيا أو غير

المستهدفة مباشرة من طرف بعض السفن فمنه الآنشوا وأنواع مختلفة من التونا الصغيرة وكذلك بعض المحاريات وخيار البحر والطحالب.

ونذكر بأن التوجهات الجديدة نحو الحد من ولوج الأجانب إلى الأنواع القاعية من الثروة قد تخلق فرصا مستقبلا في هذا المجال إذ أن الأولوية ستعطى للمستثمرين الوطنيين (إخراج بواخر أجنبية بعد انتهاء العمل باتفاقياتها وإحلال وطنيين محلها على أن لا يتم تجاوز جهد الصيد المسموح به). كما يجب أن لا ننسى الرخويات ذات الصدفين (Venus sp.) التي يقدر مخزونها بحوالي 315.000 طن سنويا والتي تم توقيف استغلالها لأسباب بيئية؛ وتعتزم الدولة القيام بتجارب نموذجية تحت إشراف كل من المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وتربية الأحياء المائية والمعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد حتى يتم التحقق من إمكانية استغلالها أو التأكد من الأضرار الصحية المتعلقة بهذه الحيوانات أو بالمحيط الذي تعيش فيه.

أما النوع الآخر من فرص الاستثمار فيتمثل أولا في استزراع الأحياء المائية في البحر وفي المياه العذبة وثانيا في البني التحتية مثل الموانئ وأحواض بناء وصيانة السفن وصناعات تحويل منتجات الصيد.

2.2. العراقيل الرئيسية أمام نمو القطاع:

تنقسم هذه العراقيل إلى ثلاثة أنواع وذلك حسب سعي السلطات العمومية الموريتانية إلى تحقيق بعض الأهداف مثل ضمان ديمومة الثروة البحرية والاستفادة اقتصادية والإجتماعية القصوى من استغلالها وكذلك رفع القدرات في مجال حكامة القطاع.

ومن أهم العراقيل المتعلقة بالثروة وبيئتها أو المتسببة في ضعف القيمة المضافة وفي عدم إدماج قطاع الصيد في الاقتصاد الوطني نذكر ما يلي:

- تأخير البحث العلمي في تقدير مخزون بعض أنواع الثروة وعدم دقة تقادير مخزون بعض الأنواع الموجودة بالمنحدر والجزء الشاطئي من منطقتنا الاقتصادية الخالصة وكذلك عجزه عن ضبط قدرة الصيد للسفن التقليدية والشاطئية إذ لم يتمكن البحث العلمي حتى الآن من تحديد جهد الصيد في شبه هذا القطاع بصفة دقيقة؛
- نقص المعرفة بالنسبة لعمل النظم البيئية وللتغيرات المناخية وآثارها على ديناميكية الثروة؛
- عدم تقيد السلطات المركزية بنتائج البحث العلمي عموما وتباطؤها في تطبيق مخططات تسيير واستصلاح الثروة السمكية خصوصا؛
- عدم ملاءمة نظام الولوج إلى الثروة من حيث الإجراءات الإدارية والشروط المالية؛
- تراجع أداء الجيل الأول من السفن مع نهاية التسعينيات حيث بدأ يتهالك

تاركا فراغا سرعان ما يملأه الأجانب في إطار اتفاقيات تعقد على وجه الخصوص مع السوق الأوروبية؛

- الفوضوي الحاصلة في شبه قطاع الصيد التقليدي والشاطئي حيث ظل عدد الأسطول غير مضبوط وأثر ضغطه على الثروة غير معروف بالقدر الكافي؛
- استمرار العمل بسياسة إيجار السفن التقليدية والشاطئية الأجنبية العاملة بطواقم كلها أجانب في الغالب؛
- وجود بعض الأجانب على متن السفن الوطنية وضعف عدد البحارة الموريتانيين على متن السفن الأجنبية المرخص لها بالاصطياد في المياه الموريتانية؛
- قلة الكميات التي يتم إنزالها في الموانئ الموريتانية مقارنة بإجمالي ما يتم اصطياده في المنطقة الاقتصادية الخالصة الموريتانية بالإضافة إلى كون 90 من هذه المقبوضات المنزلة محليا يعاد تصديرها خاما؛
- كثرة حضور السفن الأجنبية المرخصة لها في مياهنا الإقليمية؛
- قلة الموانئ والمرافئ والأرصفة والنقاط المستصلحة على الرغم من طول الساحل (720 كم) والعلاقة بين هذا النوع من المنشآت وفرض تفريغ السفن لإنتاجها محليا؛
- غياب مصانع التعليب والأطعمة الجاهزة على الرغم من محاولات لم يكتب لها النجاح طويلا في السابق؛
- ضعف القدرة الاستيعابية لمنشآت التبريد أي الحفظ والتخزين والمعالجة في انواكشوط وانواذيبو وشبه غيابها الكامل في الساحل الجنوبي والمناطق الداخلية للبلد؛
- التطور السريع لمصانع مسحوق وزيت السمك بشكل يراه البعض خطرا على مستقبل الثروة وهو نشاط قيمته المضافة لا تذكر مقارنة مع معالجة المنتجات وتعليبها أو تحويلها محليا إلى ما يصلح للاستهلاك البشري مباشرة؛
- نقص ورشات أو أحواض بناء وإصلاح وصيانة السفن بمختلف أحجامها مقارنة بحاجة البلد لوسائل الإنتاج وفي عدد السفن الوطنية والأجنبية العاملة في المياه الوطنية؛ إنها وضعية تجعل البلد يصرف الكثير من العملة الصعبة على صيانة سفنه في الخارج أو على استيراد حاجاته من وسائل الإنتاج؛
- النقص أو شبه غياب وسائل النقل الطرقية (معاهدة TIR) وعدم انتظام الخطوط الجوية وغلاء التكلفة المالية للنقل الجوي؛
- ضآلة آليات التمويل عامة والاستثمار خاصة والأثر السلبي لذلك على نشاط كل من الصيد الصناعي من جهة والصيد التقليدي والشاطئي من جهة أخرى.

وهناك من يلخص هذه العراقيل وغيرها في ضعف الحكامة معللا ذلك في عدم ملاءمة الإطار المؤسساتي والقانون والنقص الحاد في العنصر البشري المؤهل وكذلك الفوضى في توجيه الاستثمارات الوطنية والنقص في جلب الاستثمارات الأجنبية في الميادين التي تخدم توطين أنشطة الصيد وزيادة قيمتها المضافة.

3. الآفاق المستقبلية لتطور قطاع الصيد والاقتصاد البحري:

يعكف وزير الصيد والاقتصاد البحري هذه الأيام على بناء إستراتيجية جديدة ليجعل منها أساسا لعمل قطاعه خلال السنوات الخمس القادمة (2015-2019). ويحرص القائمون على هذه العملية من إداريين وخبراء وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني على أن تكون التزامات السيد رئيس الجمهورية محمد ولد عبد العزيز في مجال الصيد ضمن برنامجه الانتخابي 2014-2019 هي جوهر الإستراتيجية المقبلة كما يحرصون على أن تأخذ أيضا بعين الاعتبار توصيات البحث العلمي وانشغالات المهنيين من صيادين ورجال أعمال.

وفي هذا الإطار أعدت الوزارة وثيقة توجيهية أظهرت فيها مختلف مراحل مسار إعداد الإستراتيجية الجديدة وما هو المطلوب من الخبراء الذين سيقومون بالعمل الفني وما هي الفترة الزمنية التي يجب أن تستغرقها تلك العملية. وأبرزت هذه الوثيقة أيضا دوائر اهتمام عبرت عنها في المحاور الخمس التالية:

أ) حماية وتنويع الثروة؛

ب) تجديد وإعادة ملاءمة نظام الاستغلال؛

ج) تعزيز التكامل أو الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للقطاع؛

د) تحسين تسيير الشؤون البحرية؛

هـ) تعزيز قدرات حكامة القطاع.

ولبلوغ هذه الأهداف تنصب جهود الوزارة حاليا حول إعداد تشخيص مفصل ودقيق لحالة قطاع الصيد والاقتصاد البحري بغية تحديد كل من العراقيل ونقاط الضعف ثم الفرص التي قد يؤدي استغلالها إلى النهوض بالقطاع عموما؛ ويعني ذلك تحديد توجهات إستراتيجية تتماشى والظرف الوطني والدولي وترجمتها إلى جملة من الأهداف الخاصة والأنشطة ذات الأولية تستجيب كلها لمساعي الدولة ومنظمات صيادي ومهنيي القطاع الرامية إلى ضمان تسيير مستديم للثروة السمكية الوطنية وحماية محيطها البيئي وإلى الحصول على فوائد اقتصادية واجتماعية مناسبة تتناسب وحجم ثروة أثبتت القوانين أنها ملك للجميع حيث تتساوى فيها الأجيال الحالية وتلك اللاحقة.

ومما يدعو إلى التفاؤل التزام وزارة الصيد والاقتصاد البحري باتخاذ كافة التدابير الضرورية من أجل أن تنجز الإستراتيجية الجديدة للقطاع قبل نهاية السنة الجارية وعزم الحكومة دعم كل مسعى قد يرفع مساهمة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن ويساعد في رفاهية وإسعاد شعبه.

قطاع الصحة: الواقع والآفاق

د. محمد الأمين عبد الرحمن

لقد حاولت موريتانيا بتوقيعها على العهد الدولي التشاركي في المجال الصحي بتاريخ 17 مايو 2010 بجنيف على هامش القمة 63 للجمعية العالمية للصحة على التزامها ضمان الحقوق الصحية بوصفها حقوقا أساسية للمواطنين.

هذا فضلا عن كون ديباجة الدستور الموريتاني والإعلان العالمي والإفريقي لحقوق الإنسان يكرسون هذا الحق. وتظل السياسة الوطنية المتبعة في مجال الصحة تسعى دائما إلى ترقية صحة المواطنين لكون محاربة المرض تعتبر مكونة أساسية من مكونات محاربة الفقر وعلى الفرد والمجتمع أن يشركوا بصورة فعالة كل على حده في سبيل تحقيقها.

غير أن هذه الجهود ظلت محتشمة حتى تولى السيد الرئيس محمد ولد عبد العزيز زمام السلطة وأخذ على عاتقه الإطلاع بإصلاح قطاع الصحة، والذي بوجوده قفز قفزة نوعية سنوضح خطوطها العريضة من خلال هذه الورقة.

الجزء الأول: نبذة تاريخية عن السياسات الوطنية في مجال الصحة

منذ الاستقلال دأبت الدولة الموريتانية على دمج الأنشطة الصحية في إطار سياساتها الحكومية ومع بداية الثمانينات اتجهت السياسات الصحية في إتجاه أن تشمل أكبر قدر ممكن من المواطنين عن طريق العلاجات الصحية الأولية(SSP) وبعد توقيع الحكومة الموريتانية على مبادرة باماكو 1987 والتي حددت ما بات يعرف بنظام تحصيل التكاليف أعطيت العناية للمراكز الصحية أولا وفي سنة 2009 أعيدت الأهمية من جديد للمراكز الاستشفائية.

وعموما يمكن القول بأن السياسات الصحية برزت بشكل واضح من خلال المخطط الصحي (plans Directeurs) (1991-1994) و(1998-2002) ثم من خلال السياسة الوطنية (2006-2015).

وكما تعلمون حصل مؤخرا إجماع عالمي حول أهداف الألفية وضرورة رفع الغلاف المالي المرصود دوليا لتسهيل بلوغها.

وبناء على هذا الإجماع فإن الحكومة وشركاؤها في التنمية اتفقوا في منتصف 2010 على إعداد مخطط وطني للتنمية الصحية يعرف ب (PNDS) يغطي المدى المتوسط ويشكل مرجعية لكافة الأنشطة الصحية في البلد وهو ما تم بالفعل وتسير عليه الوزارة في الوقت الحالي.

الجزء الثاني: الصعوبات والمعوقات الأساسية وتأثيراتها على المنظومة الصحية:

حددت الدراسة التي أجريت في إطار إعداد المخطط الوطني للتنمية الصحية (PNDS) للفترة مابين 2012-2020 المعوقات التي تحد من مقدرات المنظومة الصحية بما يلي:

-التسيير المحدود للمصادر البشرية الصحية المفضي للنقص العددي والنوعي وفي التوزيع.

-ضرورة تنظيم القطاع الصيدلي وطرق التموين وتوزيع الأدوية ومراقبة الجودة وضمان أسعار ملائمة.

-ضرورة إعادة إصلاح وتقييم عمل وأداء الهيئات الإستشفائية.

-كون المنظومة الصحية الحالية لم تعد تعطي الأهمية للعلاجات الصحية الأولية.

-الأمراض المعدية كالملاريا والسل والأمراض المنتقلة عن طريق الجنس ومرض نقص المناعة المكتسبة والأمراض المعوية والبولية والالتهابات التنفسية والأمراض الجلدية.

-الإختلالات الغذائية وخاصة عند الثنائي الأم والطفل التي قد تصل حد سوء التغذية ونقصا لمادة الحديد ولفيتامينات أ، واليود...الخ.

- في بلدنا يوجد طبيب عام لكل 10.000 ساكنة و- 07 ممرضين لكل 10.000 ساكنة - و01 قابلة لكل 12.000 ساكنة.

أما من حيث توزعة الأشخاص حسب الفئات ونوعية الخدمة لسنة 2013 فهي:

244 متخصص – 158 طبيب عام – 38 صَيدلاني – 69 طبيب اسنان – 84 مخبري – 373 فني صحة – 320 قابلة – 821 ممرضْ دولة – 1383 ممرضا اجتماعيا و1441 آخرين.

الجزء الثالث: التغطية الصحية من خلال النظام الهيكلي لوزارة الصحة:

إن المنظومة الصحية العامة (الهيكلية) في موريتانيا محكومة بموجب اوامر المرسوم رقم 90-09 يونيو 2011 الصادر بتاريخ *09 يونيو 2011 المحدد لصلاحيات وزير الصحة وتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه.

ويأخذ الهرم الصحي الموريتاني البناء التراتبي التالي :

- المستوى المركزي: 1- ديوان الوزير 2- المفتشية العامة
  3- الإدارات المركزية
- المستوى الجهوي : ويتكون من 13 ولاية ويوجد بها المدراء الجهويين للعمل الصحي
- المستوى المقاطعي: ويتكون من 56 مقاطعة وبها رؤساء المراكز الصحية.

تتكون المنظومة الصحية من ثلاث مستويات وتقدم ثلاث أنواع من الخدمات الصحية:

وتشمل هذه المنظومة الصحية ما مجموعه 714 بنية خدمية (من مراكز إستشفائية ومراكز إستطباب ومراكز صحية ونقاط صحية.

أولا: القطاع العمومي ويتكون من المستويات التالية:

أ- المستوى القاعدي : المقاطعات حيث يوجد بها نوعان من الهيئات الخدمية المراكز الصحية والنقاط الصحية ويدعم هذا المستوى بمئات من الوحدات الصحية القاعدية.

ب- المستوي الثنائي: يضم ثلاثة أنواع من المستشفيات بالنسبة لعواصم الولايات والمقاطعات:

- المستشفيات المقاطعية: ويراد منها تغطية المقاطعات الأكثر كثافة سكانية او النائية.

- اما المستشفيات الجهوية: فقد تم تحويلها مؤخرا إلى مراكز إستشفائية ولم يبقى في إنتظار التحويل إلا أزويرات واكجوجت.

ج- المستوى المرجعي: ويوجد اساسا في نواكشوط ويضم خمسة مؤسسات إستشفائية عامة مرجعية وهي: مركز الاستطباب الوطني ومركز إستطباب الشيخ زايد ومركز إستطباب الصداقة والمستشفى العسكري ومركز إستطباب الأم والطفل.

د- المراكز الإستشفائية المتخصصة وهي : المركز الإستشفائي لتخصصات: الراس والعنق والجهاز الحركي والعضلات والمركز الوطني لتركيب وتأهيل وتنشيط العظام.

هـ - المؤسسات المرجعية المتخصصة وهي: المركز الوطني لنقل الدم والمعهد الوطني للبحوث في مجال الصحة العمومية والمختبر الوطني للرقابة على على جودة الأدوية .

و - مؤسسات التكوين:

- المدرسة الوطنية للصحة العمومية بنواكشوط - مدرسة كيفه - ومدرسة النعمه - ومدرسة روصو - ومدرسة سيليبابي.

ثانيا: على مستوى تسيير المنظومة الصحية: تسير المنظومة الصحية بمنظومة إدارية على المستوى المركزي والجهوي والمقاطعي،

على المستوى المركزي: يوجد المدراء ورؤساء المصالح والأقسام ومنسقي البرامج.

على المستوى الجهوي: توجد الإدارات الجهوية للعمل الصحي مع الفرق الجهوية لمتابعة وتنسيق عمل الجهات الجهوية.

على المستوى القاعدي: توجد الدوائر الصحية في المقاطعة وفرق التأطير يزاولون النشاط اليومي.

البرامج الوطنية: في الوقت الحالي يوجد 16 برنامجا وطنيا تمت مراجعة إطارها المؤسسي مؤخرا لتلائم ظروف العمل ومتطلبات المستجدات الضرورية للعملية الصحية وموزعة حسب أنواع الأمراض المعروفة كبرنامج مكافحة الملاريا والسل والكبد ومرض نقص المناعة..إلخ.

ثالثا: الهيئات الاستشفائية الخصوصية :

إلى جانب المنظومة الصحية العمومية يوجد نظام صحي علاجي خصوصي أساسا في المناطق الحضارية نواكشوط ونواذيب ويشمل هذا القطاع 15 عيادة صحية جراحية في نواكشوط و47 عيادة طبية للاستشارات الخارجية و37 عيادة في مجال الأسنان إلى جانب 15 عيادة للعلاجات البسيطة و118 صيدلية و280 مستودع صيدلي على امتداد التراب الوطني.

الجزء الرابع: حول سياسات إصلاح قطاع الصحة وآفاقه:

في هذا الجزء الأخير سوف نتعرض للسياسات الإصلاحية في القطاع من خلال التوجهات والإنفاقات الخاصة منذ 2008 حين بدأ رئيس الجمهورية يعطي عناية خاصة لقطاع الصحة وللمنظومة الإستشفائية عموما من خلال إعطاء التعليمات بالاكتتابات والتكوين والتعاقد مع الخبرات الخارجية والداخلية سواء فيما يتعلق بالجانب البشري أو باغتناء التجهيزات أو الأدوات أو المباني وانعكاسات تلك السياسات والتوجهات على المواطنين ومدى مساهمتها في بلوغ أهداف الألفية.

للتذكير إن كل مراكز الإستطباب الوطنية المذكورة أعلاه والمحولة من مستشفيات جهوية إلى مؤسسات عمومية ذات طابع إداري لتتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية والمسيرة عن طريق مجالس إدارية مداولة قصد الشفافية والرقابة على تسييرها وأدائها وكذلك الهيئات المستحدثة كمركز الأمومة والطفولة والآنكولوجيا ومستشفى الصداقة والمركز الأستشفائي لتخصصات الرأس والعنق والجهاز الحركي والعضلات والمعهد الوطني لأمراض الكبد والفيروسات وكل المدارس الصحية المذكورة ما عدى المدرسة الوطنية للصحة العمومية بنواكشوط هي نتاج لسياسة مدروسة وضعت لتتجاوز المعوقات ولإصلاح المنظومة الصحية ولم تكن موجودة قبل المأمورية الحالية لرئيس الجمهورية.

إن التحسن الملحوظ الناتج عن الإصلاحات المتبعة والإنفاق في مجال الصحة العمومية والذي بموجبه تم إنشاء خلية وطنية على مستوى وزارة الصحة تتفرغ أساسا للدعم والمآزرة لبلوغ أهداف الألفية والتي سنتعرض لها لاحقا.

على مستوى مراكز الإستطباب:

1 مركز الإستطباب الوطني: لقد تحسن أداء هذه المؤسسة الإستشفائية المرجعية في مجال تقديم الخدمات النوعية لمرتاديها وخاصة منها تلك المرتبطة بأهداف الألفية والمحددة بالأهداف 4 و5 و6، كما اغتنى التجهيزات التالية على سبيل المثال لا الحصر: اسكانير، ووحدة للتصوير ألطبقي وميكروسكوب للعمليات وجهاز للتصوير المعوي وللجهاز الهضمي والرئوي وأجهزة مراقبة وتهيئة قاعة معالجة مياه التصفية وتجهيز مختبر الأناتوميا البشرية...

أما على مستوى المصادر البشرية فقد شهدت تحسنات وإكتتابات في كافة المجالات والمستويات كما تم توضيحه في الجدول في الفترة مابين 2008 و2014:

في مجال البناء والتجهيز: بناء وتجهيز مركز الحالات المستعجلة وبناء مباني لوحدة التصوير الطبقي وإعادة التأهيل الجزئي لمركز الإستطباب الوطني ومصلحة جراحة المسالك البولية ومصلحة جراحة العظام والأعصاب ومصلحة الإنعاش وغرفة العمليات ومصلحة طب العيون والأنف والحنجرة ومصلحة المختبر والتشريح ومجمع الحالات المستعجلة ناهيكم عن إعادة تأهيل مختلف المصالح التي كانت موجودة.

في مجال ولوج ألعلاجات: تخفيض تسعيرة فحوص اسكانير لتصل مستوى 10.000 أوقية ومراجعة تسعيرة التصوير الطبقي من 80.000 أوقية إلى 20.000 أوقية وخفض حصة معالجة غسل الكلى من 20.000 أوقية إلى 4.000.أوقيه والتكفل بصورة كاملة بمعالجة الحالات المستعجلة بالنسبة للمعدمين.

وينتظر أن تترك هذه التحسينات أثرا إيجابيا فيما يتعلق بالتسريع بوصول أهداف الألفية وخاصة خفض مستوى وفيات الأطفال بنسبة 3/2 من قيمتها 1990 في أفق 2015 هدف الألفية الرابع.

2- المركز الوطني للأنكالوجيا:

تعود أول حالة رفع لمرضى السرطان رسميا إلى سنة 1991 ومنذ هذا التاريخ وحتى 2008 لم تكن هناك أية سياسة تتكفل بهذا النوع من الأمراض لا من حيث تكوين المصادر البشرية ولا التجهيزات وفي 2008 بينت دراسة لكنام مدى ارتفاع فاتورة التكفل بهذه الفئة من المرضى.

ومنذ إنشاء هذا المركز في سنة 2008 جهزت القاعات بالتجهيزات ووصلت كلفتها مبلغ يساوى 7.2 مليون دولار وبمواصفات عالمية جعلت من المركز هيأة مرجعية في المنطقة باعتراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

في مجال المصادر ألبشرية : إن كل الأيادي اليوم المعالجة فيه موريتانيه وهي ثلاثة أطباء فيزيائيين وستة فنيين في الأشعة العلاجية. يعالج سنويا في المركز ألف مريض 96 في المائة منهم

معدمين وفي 2013 وزع ما قيمته 213 مليون أوقية مقابل العلاج بالأشعة و175 مليون أوقية على شكل أدوية للمحتاجين. وفي القريب العاجل ستركب وحدة للطب النووي بتكلفة 02 مليون دولار مما سيوقف الرفع إلى الخارج نهائيا. ومنذ نشأته استقبل حوالي 4.000 معاود 52 في المائة منهم إناثا و48 في المائة المتبقية رجالا ويتابع حالا 130 طفلا العلاج في المركز. وفي مجال التكفل دائما وزعت في 2010 على العلاج بالشيميترابيا 20 مليون اوقية وفي 2011 وزع 60 مليون أوقية وفي 2012 وزع مبلغ 121 مليون و2013 وزع مبلغ 175 مليون أوقية.

3- مركز إستطباب الصداقة:

بدأ العمل سنة 2011 في منطقة آهلة بالسكان ومع قصر هذه المدة فإن أداءه جيدا حيث يحتل مختبره المكانة الأولى في مجال الفحوصات المنجزة وكذلك في مجال معالجة أمراض الفم حيث يعتبر المنشأة العمومية الوحيدة في مجال زراعة الأسنان وأتت مصلحة الجراحة به خلال سنة 2013 في المقدمة أيضا. وتحتل مصلحة طب الأطفال فيه المرتبة الثانية بعد السبخة.

المصادر البشرية: يشتمل المركز على 46 طبيبا منهم 25 متخصصا و05 أطباء عاميين و12 جراحا في مجال طب الأسنان و04 صيادلة والسلك شبه الطبي 123.

نسب حجز الأسرة في المائة	98	99	102
عدد وفيات الأمهات	00	02	01

5- الصندوق الوطني للتأمين الصحي:

تم إرساء نظام التأمين الصحي بموجب الأمر القانوني رقم 006-2005 الصادر بتاريخ 29 سبتمبر 2005 المتضمن النظام الصحي الإجباري والذي غطى في البداية الموظفين والبرلمانيين وأفراد القوات المسلحة وقوات الأمن وعمال المؤسسات العمومية وشبه العمومية وعمال القطاع الخاص والمتقاعدين من كافة هذه المجموعات ليعدل وليكمل بالقانون رقم 2010-18 الصادر بتاريخ 03 نوفمبر 2010 ويشمل أصحاب الأجور التابعين للمجموعات المحلية ومؤسساتها العمومية وأصحاب الأجور لدى المشاريع وغيرها من المنشئات الإدارية المستفيدة من الاستقلالية المالية، الأشخاص الممارسين لمهنة حرة وأصحاب الأجور وأصحاب معاشات القطاع الخاص والجمعيات الخاضعة للقانون الخاص وغيرها من منظمات المجتمع المدني، الصحفيين المهنيين والمتعاملين مع الصحافة الذين يزودون بصفة منتظمة وكالة أو مؤسسة صحفية حرة أو دورية، بمقالات إعلامية أريبورتاجات أو رسوم أو صور شريطة إن تكون لهم بطاقة هوية للصحفي، والممارسين ألمستقلين مع أو بدون مقر والذين يعملون لحسابهم الشخصي في نشاط مدر للدخل مهما كانت طبيعة هذا النشاط أو هذا الدخل.

نمو وتوسع نظام تغطية التأمين الصحي الإلزامي:

قبل سنة 2009 كان ص.و.ت.ص. يؤمن 145.978 مؤمنا يتوزعون على النحو التالي:

36.851 مؤمنين رئيسيين و30.151 كزوجات و76.822 أطفالا واليوم تؤمن كنام ما مجموعه 285.505 منتسب من بينهم 78.134 مؤمن رئيسي و53.637 كزوجات و135.734 أطفالا.

وقبل 2009 كان الإنفاق على الرفع الصحي للخارج يتجاوز المبلغ المرصود له وطنيا 3.0888.322.028 أوقية مقابل 1.963.634.122 وبعد 2009 تم التحكم في الوضع وارتفع مؤشر الإنفاق في الوطن ليصل إلى 5.216.677.201 أوقية متجاوزا مبالغ الرفع التي كانت قد وصلت 4.707.007.360 أوقية.

وإذا كان في 2008-2009 وصل عدد المرفوعين إلى الخارج 1317 مقابل عدد المؤمنين البالغ 145.978 فإنه في سنة 2012 و2013 وصل 1132 مقابل عدد مؤمنين الذي وصل 285.505 أي بنسبة تغطية تزيد على 43 في المائة.

ويعود هذا الانخفاض في عدد المرفوعين إلى الخارج إلى السياسة التعاقدية التي إتبعها ص.و.ت.ص. حيث وقع عقودا مع مركز استطباب الأنكولوجيا والمركز الوطني لأمراض القلب ومستشفى الصداقة.

6- المعهد الوطني للأبحاث الطبية في مجال الصحة العمومية:

أنشئ بموجب المرسوم رقم 18-2005 الصادر بتاريخ 12 يناير 2005 ويهدف إلى تنسيق وترقية البحث في مجال الصحة العمومية والمشاركة في الرقابة ضد الأمراض الوبائية وجودة المياه والمشروبات والأغذية سبيلا إلى حماية الصحة العمومية ونظافة وسلامة المحيط والوسط الحضري والمنشئات الصحية.

عرف المعهد في 2009 نقصا كبيرا في التجهيزات المتعلقة بالرقابة على نوعية المياه والأغذية وفي المباني للمختبرات ونقص في معايير نوعية التحاليل في مجال جودة المياه والأغذية وفي مجال التكوين وتحسين الخبرات وكذا الاعتماد على المخابر الأجنبية في مجال بعض الفحوصات والتحاليل والكشف عن أمراض الكبد والحمة القلاعية... الخ. وابتداء من 2010 و2013 اغتنيت أحدث التجهيزات المتعلقة بتحاليل المياه والأشربة والأغذية وكذلك الأجهزة المتعلقة بتحاليل الزكام الفيروسي (une chaine PCR complète pour la grippe) والمعهد حالا بصدد اغتناء ثلاث سيارات مخبريه لمواجهة أية أمراض وبائية ، وأصبح البلد اليوم يتمتع باستقلالية تامة في مجال التحاليل المتخصصة عن الكبد الوبائي وعن الحمى القلاعية وغيرها.

7- الخلية المكلفة بتسريع بلوغ أهداف الألفية :

بأوامر مباشرة من رئيس الجمهورية اجتمعت لجنة وزارية تحت شعار مبادرة رئيس الجمهورية من أجل تسريع بلوغ أهداف الألفية في مجال الصحة العمومية وضمت وزراء المالية والإسكان والشؤون الاجتماعية والصحة والأمين العام للحكومة وناقشت ودرست ثم طلبت تحديد الأنشطة الحكومية المقام بها في مجال تسريع بلوغ أهداف الألفية ومن أجل ذلك طالبت رصد مبلغ إضافي قدر ب 12 مليار و616 مليون أوقية وفى سنة 2012 أنشئت الخلية وكلفت بتسيير المبادرة وهو ما تم بالفعل ويلاحظ من خلال الجدول التالي بعض تدخلات الخلية لدعم الهيئات الإستشفائية في مجال تدخلها وفي مراحلها الأولى اقتصرت الخلية على المناطق التجريبية التالية: الحوض الغربي وتكانت وغديماغه وكور غل وأطار.

أهم مجالات تدخل الخلية المكلفة بتسريع بلوغ أهداف الألفية:

فيما يخص التجهيزات:

تجهيز 05 مراكز إستطباب بغرف للعمليات ومصلحة الأمومة بقاعات للاستشارات النسائية وبمصلحة للإنعاش لحديثي الولادة وبمصلحة للمختبر ولبنك الدم وكذلك تجهيز 21 مركز صحي بتسعة غرف للأمومة وقاعات للاستشارة في مجال أمراض النساء والأكوقرافي وتجهيز 162 نقطة صحية بقاعات للولادة مكتملة قيد الاستلام واغتناء 08 وحدات للإنعاش للكبار للطوارئ واغتناء 162 دراجة رباعية الدفع وتجهيز مصالح الأمومة بدار النعيم والسبخة ولكصر ودار النعيم والترحيل في إطار دعم المراكز الصحية لمقاطعات نواكشوط.

المصادر ألبشرية نقل وتحسين الخبرات في مجال خدمات الصحة القاعدية الإستعجالية لحديثي الولادة لصالح 120 من مقدمي الخدمات. تحسين خبرة 30 مستفيدا في مجال الشفط اليدوي من داخل الرحم و39 في مجال إجراء الفحوصات الإكوقرافية المرتبطة بحديثي الولادة وتكوين 158 مقدم خدمة في مجال التكفل المندمج لأمراض الطفل.

إعادة تفعيل الإستراتيجية الوطنية للصحة الجماعية بواسطة تكوين 109 وكيل صحي جمعوي وتفعيل لجان تسيير النقاط والمراكز الصحية.

ألأهداف المنتظر بلوغها في السنة الحالية:

المأشرات المنتظر بلوعها في المحور الأول من خلال م.و.ت.ص. هي: من خلال المحور 1 الصفحة 29 من حوصلة قطاع الصحة لسنة 2013 ومخطط الأنشطة لسنة 2014.

- تقليص حتى أفق 2015 وفيات الأمهات من 626 حالة وفاة في المائة ألف إلى حدود 400 في كل مائة ألف.

- تقليص حتى أفق 2015 وفيات المواليد الجدد من 43 حالة وفاة في الألف إلى 22 حالة في كل ألف.
- في مجال صحة الطفل الرجوع إلى المحور 2 الصفحة 30 من محصلة قطاع الصحة لسنة 2013 ومخطط الأنشطة لسنة 2014.
- في مجال الأمراض المعدية الرجوع إلى المحور 3 الصفحة 31 من محصلة قطاع الصحة لسنة 2013 ومخطط الأنشطة لسنة 2014.
- في مجال الأمراض غير المعدية الرجوع إلى المحور 4 الصفحة 32 من محصلة قطاع الصحة لسنة 2013 ومخطط الأنشطة لسنة 2014.

- بالنسبة للمراكز الصحية :	غلاف مالي قدره	761.309.100
- بالنسبة للنقاط الصحية :	غلاف مالي قدره	1.704.000.000
- السيارات وغيرها:	غلاف مالي قدره	440.000.000
- سلاسل التبريد :	غلاف مالي قدره	220.800.000

الإحتياجات في مجال التجهيزات الطبية للمنشئات القاعدية الرجوع إلى الصفحة 41 من محصلة قطاع الصحة لسنة 2013 ومخطط الأنشطة لسنة 2014.

الإحتياجات في مجال بناء المنشئات القاعدية الرجوع إلى الصفحة 46 من محصلة قطاع الصحة لسنة 2013 ومخطط الأنشطة لسنة 2014.

- البرنامج الموسع للتلقيح: تجهيزه بمباني فنية بمبلغ قدره: 400.000.000.
- التجهيزات المخصصة للمؤسسات الإستشفائية EPA بمبلغ قدره: 2.240.833.600

ويظل مقياس التقدم في تسريع بلوغ أهداف الألفية متوقفا على مسوح ودراسات منتظرة لتقييم المعطيات المتوفرة وجمعها ودراستها لمعرفة النسب والآثار التي عكستها على صحة المواطنين.

وبعد أن اكتملت العناصر المتعلقة بواقع وآفاق الصحة نلفت الأنتباه إلى ضرورة استمرار الرقابة الدقيقة لرئيس الجمهورية ولوزير الصحة فيما يتعلق بالمتابعة الدقيقة للملفات وعبر الزيارات المتكررة التي يطلعان بها من وقت لآخر لكافة المؤسسات الإستشفائية والمؤسسات الواقعة تحت الوصاية.

وفي هذا الإطار ينبغي أن يظل هاجس متابعة هذه السياسة الشغل الشاغل لصناع القرار من جهة وللمواطنين الذين ينتظرون فوائد الإنفاق والتكوين المتواصل للكادر الطبي عبر مدارس التكوين الوطنية والبعثات الطبية إلى الخارج وكذا دفعت الإقامة الداخلية الطبية بكلية الطب وفوائد نقل الخبرات في مجال الصحة المتأتي من الطواقم والكوادر الطبية الأجنبية المتعاقد معها في مختلف مؤسساتنا الإستشفائية والشئ الوحيد المؤكد أن المتابعة من المستوى المركزي مستمرة عبر الزيارات المفاجئة وإصدار التعليمات وعقد الاجتماعات المتكررة مع الجهات المركزية والجهوية والمؤسسات تحت الوصاية بغية التحكم وتوجيه العملية الصحية لتعطي نتائج تعكس حجم الإنفاق وتلبي طموحات المحتاجين إلى خدمات ميسرة وذات جودة عالية.

الخلاصـــــــــة:

في تقديرنا أن المنظومة الصحية تتحسن رويدا رويدا بفضل السياسة الحكيمة للسيد الرئيس محمد ولد عبد العزيز؛ إلا أنها تحتاج لمواصلة الجهود الرامية إلى الاكتفاء في مجال الكادر الطبي وخاصة الخبرات النوعية وتوفير المستلزمات الطبية بالشكل الكافي ورفع سقف المسؤولية الطبية والنأي بالمؤسسات الطبية والإستشفائية عن كل التجاذبات السياسية... وضرورة فهم أن من كانوا في الماضي جزءا من أو شركاء مباشرين أو غير مباشرين في ترسيخ المسلكيات والمعوقات المذكورة لن يكونوا جزءا من حل هذه المعضلات.

وعليه فإننا نقترح ضخ دماء جديدة شابة ذات خبرة وغير مسيسة قادرة على تحقيق طموح المواطنين في صحة نوعية ومؤمنة بقدرتنا على تجاوز كل المشاكل المطروحة وبعبارة أخرى فإن التسيير دوما شأن إداري ينبغي أن لا يشغله غير أهله حيث أن المستشفيات الفرنسية تسير من طواقم إدارية والتعبير عن الحاجات والمغتنيات يأتي من المصالح الطبية المعنية وبذلك نضرب عصفورين بحجر واحد نعيد الكوادر الطبية والخبرات الموجودة على كافة مستوى الهرم الصحي التي تمارس مهام إدارية إلى حيث ينبغي أن تكون في المستشفيات والمراكز الصحية ونرتقي بالطاقم الإداري وإشراكه في تسيير القطاع الذي إكتتبه.

تنويه

تجدر الإشارة إلى أن المعطيات الموجودة في هاذا المحور لم تعد على ما كانت عليه وقت إعداد هذه الورقة في السنة الفارطة 2014.

السياحة، نشاط اقتصادي عصري حامل للتنمية والنمو

محمد المختار ولد النحه المستشار المكلف بالدراسات والتعاون بالمجلس الأعلى للفتوى والمظالم

حسب مختلف الكتب المرجعية التي درستاها من ناحية؛ والتجارب المتقدمة للأمم المصنفة «أمما سياحية» من ناحية أخرى، يعنى النشاط السياحي باستقبال أو انتقال الأفراد من إقامتهم الرئيسية بأكثر من أربع وعشرين ساعة وأقل من أربعة أشهر لأسباب مختلفة كالترفيه، الصحة، اجتماعات أو عطل الأسفار المدرس[1]. أي أن هذا النشاط يعتمد على معياري «الانتقال» و«مدة الإقامة» مهما كان سبب الانتقال إلى بلد الاستقبال.

وتعتبر مقاولات السياحة متعددة، حيث تمارس نشاطاتها في قطاع أو قطاعات صغرى للسياحة مرتبطة بمختلف مكونات المنتوج السياحي (النزول، النقل، التنشيط، المطاعم... وغيرها). فالمقاولات بهذا القطاع، تستقبل عادة العديد من الزبناء السياحيين (أصحاب العطل والمهرجانات...) كما تستقبل كذلك زبناء غير سياحيين (رجال أعمال في وضعية انتقال مهني...)[2]

وفي هذا السياق، يمكننا تحديد أربعة أنواع من المنتجات السياحية: النقل، النزول، الإقامة والدورات السياحية. ويعتبر الاتفاق (Package) Forfait الشكل الأكثر اعتمادا في المنتوج السياحي؛ وهو يمثل مجموع خدمات النقل والنزول (hébergement) والتنشيط التي يتم بيعه بسعر موحد[3]. وفي هذا السياق، تشكل السياحة نشاطا للنمو والتنمية يستأثر اليوم بأهم سياسات التنمية الاقتصادية لدى البلدان. فهو يمثل قطاعا لتقويم القطاعات الأخرى (البنيات التحتية، ودعم الميزانية العامة وميزان المدفوعات بالعملات النقدية الأجنبية وخلق مناصب شغل وتقويم قطاعات البناء والمعمار، والنقل، واستثمارا لتراث والثقافة...) بالإضافة إلى خلق مرافق سوسيو اقتصادية عامة (كالمطارات والموانئ...) والتزود بالخدمات الأساسية العامة (كالماء والكهرباء والمواصلات (الطرق) ووسائل الاتصال اللاسلكية (كالهاتف والانترنيت والفاكس وGPS وغيرها من وسائل الكشف والاتصال...).

[1] Que sais-je 1ère éd (1998) les stratégies des entreprises touristiques / Jeans Batiste Tréboul Puf p4.
[2] Idem.
[3] Ibidem

فالنشاط السياحي إذن يشكل في الوقت نفسه عنصرا ديناميكيا في التنمية كما يمكن أن يكون عاملا لتقوية تبعية البلدان. كما يمكنه أن يكون مهيكلا لقطاعات أخرى أو مدمرا لها، منتجا أو غير منتج، فهو عامل لخلق الحرية والحوار واللقاء. فتنمية السياحة ترتبط أساسا بعقلنة السياسات المعتمدة وأنظمة الترقية والمواصلات والتسويق (Marketing). غير أن تبرير مختلف هذه الإجراءات يرتبط بضرورة مصاحبتها بسياسة فعالة ومنتجة للتسويق السياحي (MarketingTouristique)[1]. فما هو إذن التسويق السياحي؟

التسويق السياحي
Marketing Touristique

يعتبر التسويق عامة والتسويق السياحي خاصة إحدى فروع النشاط السياحي التي غالبا ما لا تتحدد من حيث التعريف بشكل دقيق. فحسب المعطيات البحثية التي جمعناها من مختلف تحقيقاتنا المرجعية، يتلخص تعريف التسويق السياحي في:

- البيع
- الدعاية العلنية
- دراسة السوق

وفي هذا السياق، فالتسويق السياحي عبارة عن تقنيات مختلفة أكثر ملائمة تهدف في الوقت نفسه إلي بيع وتعريف ودراسة سوق المنتوج السياحي والخدمة السياحية.

ولتفهم هذا المصطلح بشكل أكثر، يجدر بنا أن نميز فلسفة أو فكر التسويق نفسه الذي يجعل منه أحد الأشكال العامة من حيث التسيير والذي يحدد النشاطات التي ينبغي لأية مقاولة تنفيذها إذا ما أرادت دمج فلسفة التسويق. فما هي إذن فلسفة التسويق؟

تتمثل فلسفة التسويق في مجموع النشاطات التي تقوم بها مقاولة معينة من أجل كفاية حاجيات المستهلكين في إطار الفائدة القصوى المشتركة ما بين المقاولة والمستهلكين أنفسهم. فتبنى فلسفة التسويق لدى مقاولة ما، يتطلب التركيز بشكل خاص على تحديد الحاجيات لدى المستهلكين (حاجيات كمية ونوعية للمنتوج السياحي). فهذه القدرة، تفرض على المقاولة أولا تحديد مهمتها؛ أي ما هي الحاجيات التي تبحث في كفايتها؟ ولدى أي مجموعات من المستهلكين؟

فعندما تتحدد مهمة المقاولة بشكل واضح، يكون العمال على علم تام بالحاجيات التي تبحث مقاولتهم على كفايتها وعندئذ، تتمحور أدوار المقاولة والعمال حول تحقيق هذا الهدف الرئيس. وتطبق اليوم مجموعة من المقاولات في مجال الصناعة السياحية فلسفة التسويق، كعنصر محرك في نشاطها الرئيس، حتى ولو كانت تعترف ببعض سلبياتها. فنشاطات هذه المقاولات تعتمد إما على التوجه (الإنتاجي) أو على التوجه (التجاري) فما هي إذن وظائف التسويق لهذين التوجهين؟

[1] Liliane Ben Sahel et Myriam Dosimoni coll. «débat» (2001) le tourisme facteur de développement- Pug. p3.

التوجه الإنتاجي

(L'orientation Production)

يتمثل التوجه الإنتاجي في نمط تسيير يعتمد على نشاط الإنتاج دون اهتمامه بالمستهلكين. ذلك أن نشاط المقاولة السياحية كله موجه نحو تصور وإنتاج منتوج أو خدمة سياحية نوعية من حيث الجودة ثم نحو توزيعها وبيعها. وهذا التصور غالبا ما يعتمد لدى المقاولات الصناعية، لكن كذلك لدى المقاولات السياحية. فالعديد من مبادري المطاعم اليوم، يعتقدون أن (المنتوج الجيد) أو (الخدمة الجيدة) يبيع نفسه.

فهذه المقاولات التي تعتمد في تسييرها على الإنتاج، عملت على تنمية قوة ثقافة المقاولة لدى عمالها، وإن كان هؤلاء العمال لا يتطلعون إلى تطور الحاجيات لدى المستهلكين بأي شكل من الأشكال، فجودة منتوجات المقاولة بالنسبة لهم هي الأهم.

فهذا النمط من التسيير إذن، يعتبر أكثر انتشارا بدول العالم الثالث عامة وموريتانيا خاصة، وإذا كان يبرر أهمية قصوى بالنسبة للجودة النوعية التنافسية للمنتوجات والخدمات السياحية من جهة، فإنه يحد من جهة أخرى من إمكانيات وفرص التنوع تبعا للتعدد حاجيات المستهلكين، وهو ما يمكن أن يثبت منطق المبادرات السياحية على منتوجات وخدمات ودورات موحدة، خارجا عن إطار التصور والاختراع السياحيين.

التوجه التجاري

(L'orientation Commerciale)

ينطلق التوجه التجاري أو توجه المبيعات (vente) من مبدأ كون المستهلكين لا يشترون منتوجا سياحيا أو خدمة سياحية إلا من خلال قوة تأثيرهم بها عن طريق شدة التعريف بها لدى البائعين أو عن طريق نشاط قوى للدعاية لها. ذلك أن كفاية المستهلك بهذا التوجه تعتبر ثانوية. فالمقاولة تبحث عن كفاية حاجيات البائعين (بائعي المنتوج أو الخدمة السياحية)، فهي (أي المقاولة) لا تهتم بحسن معاملة زبنائها كما أنها لا تهتم إلا بالمدى القصير. ويتواجد هذا النوع من التسيير بشكل خاص بالشركات العصرية التى تتوفر علي أنماط استهلاك عصرية حيث يمكن أن تعمل من خلالها على تقييم مستويات كفاية المنتوج السياحي لدى البائعين (من حيث تقنيات توزيع وبيع المنتوج)، ونتيجة لذلك تقييم مستويات استهلاكه. غير أن المعتمدين على هذا التوجه، يجب ألا ينسوا أن كفاية المنتوج السياحي لدى هؤلاء البائعين قد لا يماثل أو يساوى كفايته لدى المستهلكين. وهذا يعنى إذن أن التسويق السياحي يعتبر أكثر شمولية من حيث المحتوى من المظاهر السابقة.

تقنية التسويق السياحي

Marketing Touristique

إن التمييز بين التوجهات الثلاثة أو فلسفة التسيير، يمكننا بشكل عملي من تفسير

التسويق السياحي. أي أن هذا الأخير، يتمثل في نمط تسلسلي تكون بنية الطلب السياحي به مبنية على كفاية مسبقة من حيث تصور المنتوج أو الخدمة السياحية - عرضها المادي وتوزيعها - تحديد قيمة التبادل - التواصل مابين المقاولة (أو المنظمة) المنتجة لها وسوق بيعها بالإضافة إلي مراعاة الفائدة القصوى للمقاولة والمستهلكين.

ويظهر لنا هذا التعريف، أن التسويق السياحي لا يشكل بصورة أحادية (قدرة ذهنية) (attitude mentale)[1] فحسب، وإنما يشكل كذلك نظاما بنيويا لمجموعة من الأنشطة بمعنى أنه عندما نحدد مهمة المقاولة بشكل واضح، تتمحور أولى محاور التسويق السياحي في تحليل مسبق لبنية الطلب السياحي، وعندئذ ينبغي لمسئول التسويق مراعاة العوامل التالية:

- تحليل السوق والبيئة السياحيين بشكل كامل
- تحديد الأقسام أو الأجزاء الصغرى(segments) بداخل الطلب السياحي من حيث مماثلتها لبعض الحاجيات النوعية للمستهلكين
- التطلع في الزمان إلى التطور الشامل في الطلب السياحي، وفي أي جزء من أجزائه.

وستصاحب هذه المرحلة المبدئية من التسويق بشكل مفصل بما يتعلق ب:

- تحديد أنظمة التوقعات على مستوى الطلب السياحي
- تحديد أنظمة التوقعات على مستوى أجزاء السوق
- دراسة سلوك السائح (comportement du touriste)
- دراسة البحوث حول التسويق، خاصة التسويق السياحي.

أما المرحلة الثانية من التسويق، فتعني قرارات التسويق التي ينبغي أن تتخذها المقاولة من أجل تحديد عرضها السياحي وكفاية حاجيات المستهلكين.وتتمثل هذه القرارات في التنسيق مابين السياسات والمنتوجات السياحية والترقية السياحية والأسعار والتوزيع والمواصلات التي تشكل مع بعضها مايسمى «بالتسويق MIX »

ونستنتج من أنظمة التسويق المحددة أعلاه، أن النشاط السياحي مهما كانت السياسة المعتمدة به، يعتبر قطاعا اقتصاديا عصريا يتطلب في تنميته ونموه استخدام أنظمة تخطيط وتقنيات تسيير جد متقدمة، ومن الخطإ انتظارها من حيث الاعتماد من مجتمع تقليدي يتمحور حول خلية قبلية وعائلية ذات نمط الإنتاج والاستهلاك التقليديين كموريتانيا.

[1] Gérard Tocquer, Michel Zinc avec la collaboration de Jeans-Marie Hazebrouck (1999)- le marqueting touristique – 2ème éd. Gaétan éditeur p2.

مشكلة البطالة في موريتانيا: الحلول الآنية والآفاق المستقبلية[1]

إعداد: د/ سيدي بن أحمد فال

مكلف بمهمة في وزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال

تمهيد

تعتبر ظاهرة البطالة من المشكلات التي يعانى منها معظم بلدان العالم إن لم يكن جميعها؛ وينظر إليها الباحثون على أنها انعكاس صادق لحالة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

وبالنسبة للحالة الموريتانية فعلى الرغم من تفاقم الظاهرة بشكل مرعب خلال العقد المنصرم؛ إلا أنها قد شهدت تراجعا ملموسا مع بداية العقد الجاري مما يبرهن على أن حزمة التدابير التي أخذت بها القطاعات الحكومية المعنية؛ وبتوجيهات من فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد بن عبد العزيز قد أخذت تؤتي أكلها بشكل جلي.

إن ما نسعى إليه من خلال هذه المساهمة المتواضعة هو إلقاء الضوء على المعالم الرئيسية للإستراتيجية الحكومية المنتهجة بخصوص العمل على امتصاص البطالة؛ والحصيلة الأولية؛ وأهم النتائج المرتقبة.

لكننا نرى من المهم أن نتعرف أولا ولو بقدر من الإيجاز على ماهية البطالة؛ وما هي أهم أنواعها؟ وما هي أهم آثارها ومخاطرها؟

تعريف البطالة

والواقع أن ظاهرة البطالة من المشكلات التي قد تتضارب تعريفاتها ومفاهيمها؛ وقد احتل موضوعها وبأقسامها المختلفة وأنواعها؛ حيزاً في عدد من فروع المعرفة منها علوم الاقتصاد والإحصاء والاجتماع.

ومن التعريفات الشاملة للبطالة ذلك الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن " **العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده** "

ومن تعريفاتها الأكثر شمولا كذلك التعريف المعياري الموحد الذي أعتمده المؤتمر الدولي 13 لخبراء الإحصاء المتعلق بالتشغيل والمنعقد في أكتوبر بجنيف سنة 1982؛ والذي يقول إن: **(العاطلين عن العمل " يشملون جميع الأشخاص الذين تجاوزوا سنا معينة**

[1]- تم تقديم هذه المحاضرة أو بالأحرى الكلمة خلال الندوة العلمية الأولى لمنتدى "جامعيون من أجل الوطن" المنعقدة في نواكشوط بتاريخ: 12 / 05 / 2014.

(في موريتانيا 13 سنة) والذين كانوا خلال المدة المرجعية.

(ا) – " بدون عمل " بمعنى أنهم لا يمارسون عملا مقابل أجر ولا عملا دون أجر

(ب) - " وهم قادرون على العمل " أي العمل بأجر أو العمل بدون أجر وذلك خلال الفترة المرجعية

(ج) - " ويبحثون عن العمل " بمعنى أنهم أخذوا ترتيبات خاصة خلال مدة أخيرة معينة للبحث عن عمل).

أنواع البطالة

وإذا تعلق الأمر بأنواع البطالة فإننا نجد لدى الباحثين والمهتمين أشكالا لها وتقسيمات عديدة قد تزيد على العشرة؛ وذلك بحسب الزاوية التي ينظر إليها من خلالها؛ فهناك **البطالة السافرة والمقنعة والاختيارية والإجبارية والكنزية والكلاسيكية والهيكلية والاحتكاكية والبنيوية والموسمية.**

و يتطلب كل واحد من تلك الأنواع إجراءات علاجية تناسبه؛ وذلك طبقاً للأسباب التي تؤدى إلى حدوثه.

آثار البطالة ومخاطرها

للبطالة آثار سيئة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها؛ فهي تعني تعطيل جزء من قوى الإنتاج وتحييده عن الدورة الاقتصادية وهي تعني زيادة أعداد الفقراء، وذلك بوصفها المصدر الرئيسي لمشكلة الفقر.

وتشير بعض الدراسات إلى أن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع وعدم الإيمان بشرعية أنظمته والامتثال لها، مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي، وبخاصة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس.

ضرورة الاهتمام بموضوع البطالة

إن كل ذلك يدل على درجة العناية التي يتوجب أن تمنح لمشكلة البطالة في أي دولة؛ وضرورة العمل على تقليصها من خلال العمل على متابعة ظاهرتها ودراسة تطوراتها واتخاذ التدابير والعلاجات المناسبة لمحاربتها؛ وذلك لا يبدأ بطبيعة الحال إلا من خلال الدراسات والمسوح اللازمة لدراسة الظاهرة ورصدها وتحليلها من أجل معرفة مدى انتشارها وأسبابها وأنواعها...

والواقع أن الأرقام المتاحة بخصوص ظاهرة البطالة قد تختلف مصداقيتها ودرجة شفافيتها من دولة إلى أخرى، وذلك بالرغم من بساطة قياس معدل البطالة الإجبارية؛ إلا أن عملية الوصول إلى الرقم الدقيق لهذا المعدل في أي مجتمع قد تواجهها عدة مشاكل وصعوبات لاسيما ما يتعلق بعملية جمع البيانات والمعلومات عن الأفراد العاطلين؛ فهناك أفراد يعملون ويحصلون على راتب غير أنهم يبحثون عن عمل أفضل، وهناك آخرون يشتغلون لبعض الوقت وليس كل الوقت.

ولعل من أبرز الصعوبات كذلك التأكد من جدية المتعطلين في البحث عن عمل، ومعاناتهم أحيانا من الشعور بالإحباط من عدم إمكانية حصولهم على عمل لاسيما في أوقات الكساد مما يؤدى إلى توقفهم عن البحث عن أعمال؛ وهؤلاء من المفترض أن يضافوا إلى مجموع العاطلين غير أن الإحصاءات قد لا تدخلهم ضمن العاطلين باعتبارهم لا يبحثون عن عمل، وذلك مما يؤدى بطبيعة الحال إلى إظهار معدل البطالة أقل من معدله الحقيقي.

وبالنسبة لموريتانيا فإننا نجد المكتب الوطني للإحصاء قد حرص من خلال مسحه الأخير الذي هو الأول من نوعه حول التشغيل والقطاع غير المصنف في موريتانيا 2012 حرص على أخذ البطالة بمفهومها الواسع دون أن يتطرق إلى معيار البحث عن العمل.

فحسب هذا المسح يعتبر العاطل عن العمل هو فقط كل من اجتمعت فيه المعايير: (ا) - **يتراوح عمره ما بين 14 و18 سنة، و(ب) - بدون عمل؛ و(ج) - قادر على العمل مباشرة (أو على الأكثر في غضون 15 يوما).**[1]

البطالة ظاهرة دولية ومشكلة إقليمية

لقد أصبحت مشكلة البطالة مصدر تحد كبير بالنسبة للشراكة الدولية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015؛ حيث تشمل تلك الأهداف الالتزام بخفض معدل البطالة إلى أقل من 15% مع حلول عام 2015 الجاري.[2]

والواقع أن منظمة العمل الدولية قد دقت ناقوس الخطر في وقت مبكر نسبيا، بخصوص استشراء ظاهرة البطالة في العالم وذلك في تقريرها لسنة 2011؛ حيث أعلنت أن أعداد الأشخاص العاطلين عن العمل في أنحاء العالم قد ارتفعت إلى معدلات تاريخية لتبلغ 212 مليون شخص أو 6.6% من القوى العاملة، وذكرت أن من بين هؤلاء العاطلين ما يزيد عن 14 مليون متعطل عربي وبمعدل يزيد عن ضعف المعدل العالمي.

ويتميز سياق الاتحاد الإفريقي الذي تولت بلادنا رآسته الدورية للسنة الماضية

[1] - ويبدو أيضا أن المكتب الوطني للإحصاء في آخر مسح له حول الظروف المعيشية للسكان والمساكن 2014، والذي ينتظر من حين لآخر صدوره بشكل رسمي قد سار على نفس المنهاج، وقد اعتمد هذا المسح المدعوم فنيا من المرصد الاقتصادي والإحصائي لإفريقيا جنوب الصحراء عينة ممثلة تشمل9700 أسرة، وأخذ بمنهجية الاستمارة الموحدة للمؤشرات الأساسية للرفاه (QUIBB).

[2] - وهو الالتزام الذي تمكنت بلادنا من الوفاء به وذلك بفضل الله ثم بفضل الجهود التي بذلتها الحكومة بمختلف قطاعاتها المشغلة، فحسب المسح الوطني المذكور حول وضعية التشغيل والقطاع غير المصنف في موريتانيا سنة 2012، والذي أجراه المكتب الوطني للإحصاء بتمويل من ميزانية الدولة الموريتانية فقد انخفضت نسبة البطالة في البلاد لتصل إلى 10.1%. أما بالنسبة للمسح أو التقرير الأولي حول ملامح الفقر سنة 2014 والذي لم ينشر بشكل رسمي فيقدر معدل البطالة بحسبه بأقل من 12.90 وذلك على الرغم من الأزمات الاقتصادية الخانقة التي مر بها العالم فضلا عن الانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار بعض المواد الهامة على مستوى الاقتصاد الوطني.

بطرح إشكالية البطالة ومحاربة الفقر مرارا وتكرارا على جدول أعمال رؤساء دول وحكومات الاتحاد، مما يعطي القضية بعدا شبه إقليمي.

البطالة في موريتانيا

يعتبر الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر هو الموجعية الأساسية لجميع سياسات الحكومة خلال الخمسة عشرة سنة الموشكة على الانصرام، وقد امتد هذا الإطار الاستراتيجي عبر مراحل ثلاثة:

* النسخة الأولى من 2001 إلى 2004،

* النسخة الثانية من 2006 إلى 2010،

* النسخة الثالثة والأخيرة من 2011 إلى 2015،

وقد احتل التشغيل المحور الثاني ضمن المحاور الخمسة التي يتكون الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر منها.

ويعهد إلى قطاع التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال بمتابعة وتوجيه السياسة الحكومية طبقا للإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر وذلك للوفاء بالتزامات الحكومة المتعلقة ببلوغ أهداف الألفية والتي من ضمنها تقليص البطالة إلى 15% في أفق 2015.

والواقع أن الأهداف الإستراتيجية التي تضمنتها وثيقتا الإطار الإستراتيجي الأولى والثانية لمحاربة الفقر فضلا عن وثيقة إطار النفقات على المدى المتوسط 2008-2010، فيما يتعلق بالتشغيل والحد من البطالة؛ كانت على قدر من الطموح؛ حيث شملت تلك الأهداف خفض معدل البطالة إلى أقل من 25% سنة 2010 وأقل من 20% سنة 2012 (مقابل 32,5% سنة 2004) وذلك كهدف عام للإستراتيجية.

ومن تلك الأهداف كذلك إعادة تنظيم آلية قيادة قطاع التشغيل، وتحسين الملاءمة بين مهارات اليد العاملة الوطنية والحاجات الإقتصادية لتوسيع مجال فرص التشغيل والدمج.

وكذلك ترقية التشغيل الذاتي والمقاولة الخفيفة والصغيرة وتطوير التكوين المهني وظهور سوق عمل منظمة.

ومع ذلك فإنه يظل من الجائز القول بأن البطالة لا تشكل محورا ذا أولوية كبيرة في وثيقتي الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر، واللتين تعتبران فيما يبدو التشغيل ناتجا عن النمو. وقد وضعتا هدفا بتقليص معدل البطالة دون تحديد آليات لبلوغه.

وهكذا فإنه على الرغم من أن النمو المسجل خلال تلك الفترة، كان مرتفعا نسبيا حيث قارب معدل 4%؛ إلا أن معدل البطالة قد شهد مرحلة من التأرجح بين الارتفاع الفاحش، والتراجع الخفيف؛ حيث ارتفع من 29% عام 2000 إلى 32.5% عام 2004؛ ليتراجع إلى حدود 31.5% عام 2008.

والواقع أن محاربة البطالة تتطلب إذن بالإضافة إلى نمو اقتصادي قوي، سياسات خاصة تستهدف إنشاء الظروف

الملائمة لتشجيع الاستثمار وتشغيل أكبر عدد ممكن من السكان العاملين.

ولعل هذا ما أدركته الحكومة الوطنية الراهنة بشكل سريع، وذلك في ظل إرادة سياسية مشجعة ومنحازة إلى الفقراء وقضايا الشباب والطبقات المستضعفة في المجتمع.

وهكذا فقد بادرت الحكومة بالعمل على خلق عشرات الآلاف من فرص العمل في مختلف القطاعات؛ لتحدث بذلك الفرق في فترة قصيرة حيث انخفضت نسبة البطالة في البلاد لتصل إلى 10.1%، وفق آخر مسح وطني حول وضعية التشغيل والقطاع غير المصنف في موريتانيا سنة 2012، أجراه المكتب الوطني للإحصاء بتمويل من ميزانية الدولة الموريتانية (التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال).

وبمقارنة هذه النتيجة مع دول الجوار، يلاحظ أن نسبة البطالة الأقل تم تسجيلها في المغرب حيث وصلت إلى 8.8%، في حين كانت بلادنا متقدمة على كل من الجزائر (10.2%) والسنغال(11.7%) وتونس (18.8%).

ويلاحظ الارتفاع النسبي للبطالة في الأوساط الشبابية حيث وصلت نسبتها إلى 14.2%، مقابل 5.6% بالنسبة لكبار السن؛ في حين وصلت نسبة دمج حملة الشهادات الخاصة بالتكوين الفني والمهني إلى 61.5%.

هذا ويبدو أن نسبة البطالة في موريتانيا وعلى الرغم من الظروف الدولية الراهنة والصعوبات الاقتصادية العالمية التي طبعت السنوات الماضية قد ظلت وفية لالتزامات الحكومة حول أهداف الألفية فيما يتعلق بخفض نسبة البطالة إلى 15% في أفق 2015، فحسب المكتب الوطني للإحصاء وفي آخر مسح له حول الظروف المعيشية للسكان والمساكن 2014 [1] فإن نسبة البطالة تصل إلى (12.85%)، أي بارتفاع يقل عن ثلاث نقاط مقارنة مع نسبة 10.1% التي أظهرتها نتائج المسح الوطني حول وضعية التشغيل والقطاع غير المصنف في موريتانيا سنة 2012.

ويلاحظ من خلال النتائج الأولية لمسح 2014 حول الظروف المعيشية للسكان والمساكن أن البطالة في الجمهورية الإسلامية الموريتانية هي بالدرجة الأولى ظاهرة حضرية حيث استأثرت المدن منها بنصيب (17.2%) في مقابل نسبة (6.9%) التي هي نصيب الأرياف.

ولعل مما له دلالة إيجابية هنا من ضمن ما حمله إلينا مسح 2014 المذكور ما لوحظ من تغير ملموس في بنية متوسط الإنفاق الكلي للأسرة في البلد بصفة عامة، فقد انخفضت حصة الإنفاق على الغذاء (بما في ذلك الاستهلاك الذاتي) بين عامي 2008 و2014 من 57.8% إلى

[1] - لم تنشر نتائجه حتى الآن.

47.9% بعد زيادة بين عامي 2004 و2008 بنحو 6 نقاط مئوية.

ولا يخفى ما لهذا الانخفاض من علاقة بالدعم الكبير الذي تقوم به الدولة لأسعار المواد الغذائية الأكثر استهلاكا.

ومهما يمكن وبخصوص الانخفاض الكبير في نسبة البطالة الملحوظ خلال السنوات الأخيرة فإنه ما من شك في أننا لم نكن لنصل إلى ذلك دون العمل الدؤوب والمنتظم من لدن مختلف القطاعات الحكومية من أجل خلق ظروف مواتية لإيجاد أكبر قدر من فرص العمل؛ كما نل مس ذلك من خلال البيانات التالية:

إستراتيجيات قطاع التشغيل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة

بعد الإستراتيجية الوطنية للتشغيل وخطة العمل، في إبريل 2008 والتي لم يتم اعتمادها، تمت مصادقة مجلس الوزراء على خطة العمل التي تقدم بها معالي وزير التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال في ابريل 2014، وهي خطة ثلاثية الأبعاد يحتل التشغيل فيها مكانة سامية.

ويتم التحضير في الوزارة هذه الأيام لإعداد استراتيجية شاملة للتشغيل، وذلك من خلال مشروع دعم تكوين وتشغيل الشباب (PAFEJ) الذي تم إطلاقه مع بداية نفمبر الجاري 2015.

بعض جهود الدولة في مجال خلق فرص العمل

القطاعات	فرص العمل
البناء و الأشغال العامة و الإسكان	23277
برنامج أمل 2011 و التضامن 2012	15759
الصيد و الصناعة السمكية	10000
الزراعة	9639
القطاع غير المصنف و الخدمات و التجارة	9197
بناء الطرق	8900
المعادن و الصناعة	6395
الوظيفة العمومية	5562
التجهيز و النقل و المياه	2755
متعاقدون وخدمات عمومية	1620
الاتصالات	1150
الحالة المدنية	772
البرنامج الوطني للتشغيل	547
المجموع: 2009 - 2012	95573

ويتوقع إعداد هذه الاستراتيجية خلال الستة أشهر القادمة وذلك بتنفيذ من المكتب الدولي للشغل، وتنسيق وتعاون مع مختلف الشركاء والمعنيين.

وإذا كنا في وزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال لا نمتلك في الوقت الحالي إستراتيجية في مجال التشغيل ومحاربة البطالة؛ شاملة ومعتمدة، إلا أنه ومع ذلك يجري العمل من خلال بعض الإستراتجيات الجزئية من أجل ترقية

التشغيل ومحاربة البطالة؛ ويتعلق الأمر هنا بما يلي:-

1)ـ إستراتيجية التشغيل من خلال الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب (ANAPEJ)

وتقوم هذه الإستراتيجية على ترقية التشغيل من خلال المحاور التالية:

- إشراك القطاع الخاص واعتماد مقاربات ومبادرات جديدة (القروض الخفيفة، المقاولات الصغيرة ومقاربة كثافة اليد العاملة).
- وجود آلية دائمة لتمويل التشغيل والتكوين المهني.
وجود إطار قانوني وإجرائي وخلق بيئة مواتية للتشغيل والعمالة،
- توفير البيانات الخاصة بسوق العمل ومجالات التكوين التقني والمهني،
- دعم قدرات التنسيق والإشراف والبرمجة والمتابعة والتقويم في مجال التشغيل.

2)ـ إستراتيجية التمويلات الخفيفة من خلال: برنامج دعم قدرات فاعلي التمويلات الخفيفة (PRECAMF)

تقوم إستراتيجية التمويلات الخفيفة على المحاور التالية:

- ولوج الفقراء إلى الخدمات التمويلية ذات الطبيعة المستديمة،
- تنسيق مجال تطور مؤسسات التمويلات الخفيفة،
- تفعيل وتطوير آليات التسيير لدى هذه المؤسسات ودعم قدراتها،
- الفعالية في الرقابة والإشراف على نشاط هذه المؤسسات.

من إنجازات البرنامج:

* قاعدة بيانات لصالح مؤسسات التمويلات الخفيفة والمقاولات الصغيرة والخفيفة،
* نشر المدونة الأخلاقية للتمويلات الخفيفة،
* إعداد نظام محاسبي لصالح المؤسسات الخفيفة.

3) ـ إستراتيجية المقاولات الصغيرة والخفيفة: من خلال البرنامج الوطني المندمج لدعم المؤسسات الصغيرة والخفيفة (PNIME)

تقوم المحاور الأساسية لإستراتيجية المقاولات الصغيرة والخفيفة على ما يلي:

* الدعم في مجال إنشاء وتطوير المقاولات الصغيرة والخفيفة،
* وضع نظام للتمويل ملائم لوضعية القطاع،
* تطوير تقنيات الإنتاج والتسويق والتسيير الملائمة.

من إنجازات البرنامج:

- إعداد دراسة على المجالات الأكثر استقطابا لليد العاملة في

ولايات لبراكنه، لعصابة وكوركول،

- إطلاق خطوط القروض لصالح المستفيدين على مستوى بعض ولايات الوطن بدء بلعصابة ولبراكنه... إلخ
- إعداد دراسة حول خريطة إمكانية خلق فرص للعمل في الولايات الداخلية التسع المتبقية.
-

4)- إستراتيجية التكوين والتشغيل من خلال مشروع دعم

تكوين وتشغيل الشباب (PAFEJ)

يهتم مشروع دعم تكوين وتشغيل الشباب (PAFEJ)، الذي تم إطلاقه مؤخرا، بدعم التشغيل، وهو الذي سينطلق في إطاره قريبا الإعداد لإستراتيجية شاملة للتشغيل، ويدخل ضمن أهداف هذا المشروع الجديد:

- إرساء نظام معلوماتي لصالح موضوع التشغيل
- تقديم الدعم غير المباشر والدعم المؤسساتي لصالح التشغيل
- إدخال استراتيجية التشغيل تدريجيا في مختلف القطاعات
- القيام ببعض الدراسات القطاعية لتقدير حاجة القطاعات في مجال التشغيلتكوين القيمين على قطاع التشغيل في مجال استشراف الحاجيات في مجال التشغيل

* * *

وعلى الرغم من أهمية الدور الذي يلعبه قطاع التشغيل والتكوين المهني في التصدي لمشكلة البطالة إلا أنه من الضروري أن ننتبه دائما إلى أن إشكالية التشغيل والبطالة هي إشكالية وطنية متعددة الاتجاهات؛ ولا يمكن التغلب عليها إلا بتضافر وتنسيق جهود جميع القطاعات ولاسيما القطاعات المشغلة سواء كانت عمومية أو خصوصية.

وعلى أي حال فإنه من خلال خطط العمل والمشاريع المتنوعة لدى مختلف القطاعات فإن المتوقع هو أن نرى عشرات الآلاف من فرص العمل التي يجري خلقها في مختلف القطاعات؛ وذلك في غضون السنوات القليلة القادمة؛ وهذا ما نود الإشارة إلى بعضه من خلال البيانات التالية:

قطاعات تحمل فرصا للعمل

القطاعات	معدل النمو	المشاريع	فرص العمل
الفيطرة	13% ابتداء من 2013	-بناء مسالخ مخصصة لتصدير اللحوم للدول المجاورة. -وحدات لإنتاج العلف والماشية	-15000 فرصة عمل للمسالخ -5000 فرصة عمل غير مباشرة للبنى التحتية -2000 فرصة عمل للمشاريع الأخرى -حاليا لا يوجد مركز تكوين على هذه المهن
الزراعة	5-6 % 2013	-500000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة (يستخدم منها فقط 20000- 40000) -مخزون مائي مستغل منه فقط 15%	-25000 فرصة عمل يمكن إنشاؤها -يكون في موريتانيا فقط 350 فني زراعي سنويا.
الصيد	يتجاوز 11 % 2013	-توسيع البنى التحتية في موانئ نواكشوط والوذيب. -استثمار حوالي 421 مليون دولار و376 مليون دولار متوقع بين 2013 - 2017. -حوالي 80 شركة تعمل في القطاع السمكي.	-خلق 15000 فرصة عمل بصفة مباشرة في مجال الصيد -3000 فرصة عمل بصفة غير مباشرة مرتبطة بالبرق التحتية. -المدرسة الوطنية للتعليم البحري والصيد في الوذيب (ENEMP) والثانوية الفنية في نواكشوط يكونان حوالي 670 تلميذا في السنة
التشغيل والتكوين المهني (الدمج - الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب)		-صادقت الحكومة خلال الأشهر الماضية على الإستراتيجية الوطنية لترقية المقاولات الصغرى وخطة العمل المتعلقة بها. -تقدر الكلفة الإجمالية لتنفيذ هذه الإستراتيجية بـ 5.82 مليون دولار أمريكي على مدى 5 سنوات (2015 - 2019) -في إطار مشروع عصرنة وسائل النقل الحضري في العاصمة تشرف الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب على توزيع سيارات نقل على العاطلين عن العمل وعلى شكل دفعات متفاوتة.	سيتم قياس أداء تلك الإستراتيجية بواسطة مؤشرات من ضمنها خلق أكثر من 10.000 فرصة عمل سنويا. -سوف تسهم عملية توزيع سيارات النقل على العاطلين عن العمل في إطار مشروع عصرنة وسائل النقل الحضري في العاصمة التي تشرف عليها الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب في خلق 3600 فرصة عمل جديدة.
المعادن	-غير محددة ومن المحتمل أن تكون مرتفعة لمخزون البلاد المعدني والذي لم يجر استخدامه بعد	-خمس شركات تعمل في مجال استغلال المعادن على شراكة مع موريتانيا عن طريق أسنيم	-25000 فرصة عمل يتوقع أن تخلق من 2012-2016 -المركز العالي للدراسات الفنية والثانويات الفنية تكون كل سنة 1000 طالب لصالح هذا القطاع
الخدمات	نمو القطاع الثالث سيواكب نمو القطاعات الأخرى.	التوصيل بالكابل البحري عالي السرعة للإنترنت ACE خلال 2012 .	من الصعب تقدير الحد النهائي لما سينشأ من فرص العمل.
الطاقة	-مصادر هامة من الغاز -إمكانية بناء محطات لتوليد	-مشاريع تم إطلاقها من خلال الشراكة مابين القطاعين العام والخاص (مثلا: مشروع محطة للغاز) -قابلية على المدى البعيد بتوليد 2	-يصعب تحديد الطواقم المطلوبة -هناك توصية بإعطاء الأولوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل نقل التكنولوجيا والتكوين المهني

وبالجملة فإن الأمر يتعلق بعشرات المشاريع المشغلة والخطط التي تحمل العديد من مجموعات فرص العمل تزيد في مجملها على المائة ألف (100000) فرصة عمل على مدى السنوات القليلة القادمة.

وربما يكون السؤال المطروح في هذه الحالة هو: ما مدى قدرة القوى الوطنية العاملة أو الفئة النشطة من السكان على الاستجابة لكل هذه العروض المتنوعة من فرص العمل في مختلف القطاعات المشار إليها؟؛ وبعبارة أخرى ما مدى المواءمة ما بين العرض والطلب في سوق العمل الوطنية؟.

* * *

إن هذا السؤال يستوجب منا وقفة تأمل قد تفضي بنا إلى ما نحن بصدد الخروج به من توصيات وملاحظات؛ لاسيما وأننا الآن (في قطاع التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال) نمر بمرحلة هامة حيث نحن بصدد وضع إستراتيجية وطنية أكثر شمولا وملاءمة فيما يتعلق بموضوع التشغيل والحد من البطالة؛ خاصة بعد النتائج المشجعة للمسحين الأخيرين للمكتب الوطني للإحصاء 2012 و2014.

توصيات ومقترحات على طريق الإستراتيجية الشاملة لمحاربة البطالة

إن أي إستراتيجية وطنية شمولية حول إشكالية البطالة وموضوع التشغيل كالتي نتطلع إليها اليوم لتعزيز وتسديد وترشيد الجهود المختلفة التي تبذلها مختلف القطاعات في هذا الصدد؛ ينبغي أن تضع في الحسبان جملة من المبادئ والتوصيات لعل من أبرزها:

1) انتهاج سياسة فعالة في مجال التشغيل ومعالجة البطالة مرتكزة على بيانات صحيحة ومنتظمة؛ وذلك من خلال التجميع والرصد المستمر للمعلومات الضرورية حول ظاهرة البطالة وسوق العمل لتحليلها ودراستها بغية تمكين الجهات المعنية من التقييم المستمر لتطور الظاهرة ومعرفة أسبابها وتشخيص مواطن الاختلال ونقاط الضعف بقصد تداركها وتصور الحلول والعلاجات التي تناسبها.

2) العمل على تحقيق أكبر قدر من المواءمة في سوق العمل ما بين العرض والطلب من خلال مراجعة مناهج التعليم من حين لآخر وخاصة بالنسبة لمؤسسات التكوين المهني والفني؛ وذلك لجعلها أكثر سلاسة وقدرة على الاستجابة من خلال مخرجاتها لمتطلبات سوق العمل..(وينبغي التنويه هنا بالدور الذي يلعبه مشروع دعم التكوين التقني والمهني (PAFTP) في هذا الصدد.

3) العمل على دعم وتعزيز شراكة حقيقية وفعالة مع القطاعات المشغلة ولاسيما في القطاع الخاص؛ وتشجيع المقاولات الصغيرة والخفيفة التي تنتهج مقاربة الاستخدام المكثف لليد العاملة.

وفي هذا الصدد يعتبر التنفيذ الجزئي للإستراتيجية الوطنية لترقية المقاولات

الصغيرة والخفيفة الذي صدقت عليه الحكومة الموريتانية سنة 2003 قد أفاد قرابة 40.000 شخص أعضاء في التعاونيات إلا أن تأثير واستمرارية هذه الانجازات لم يكن على المستوى المطلوب.

4) العمل على بلورة إستراتيجية موحدة ومدمجة في سياسات وبرامج جميع القطاعات حول التشغيل والتصدي لظاهرة البطالة؛ وذلك باعتبار أن إشكالية البطالة لا تهم قطاع التشغيل بمفرده وإنما هي إشكالية متعددة الاتجاهات؛ وتعني جميع القطاعات ولاسيما القطاعات المشغلة.

5) العمل على توسيع القاعدة الإنتاجية المحلية للاقتصاد في كافة القطاعات الإنتاجية المختلفة.

6) العمل على الاستثمار قدر الإمكان في مجال النشاط الصناعي الذي يوفر فرصا كبيرة للعمل.

7) رصد التجارب الدولية فيما يتعلق بالسياسات التي تعالج مشكلة البطالة وبطالة الشباب؛ وما هي الخطوات والتدابير المتبعة لدى المؤسسات التي أثبتت نجاحاً في مواجهة هذه المشكلة.

8) التحسيس والتوعية حول بعض العقليات السلبية تجاه العمل في المجتمع الموريتاني: حيث تجمع العديد من الدراسات الاجتماعية على احتقار الأغلبية الكبيرة من الموريتانيين للأعمال اليدوية مهما كان نوعها.

وغالبا ما يفضل خريجوا الإعداديات والثانويات البطالة على تلقي التكوينات الفنية أو المهنية. وذلك في الوقت الذي يحتاج فيه الاقتصاد الوطني إلى عدد متزايد من المؤهلات الفنية والمهنية في مجالات متنوعة مثل البناء والأشغال العامة والسياحة والصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة والصيد التقليدي والاقتصاد الزراعي والرعوي، الخ.

ومع ذلك فإن الوقائع تشير إلى أن الموريتانيين لا يأنفون عن تلك الأعمال عندما يوجدون في الخارج.

يتعلق الأمر إذن بظاهرة نفسية واجتماعية يجب تحليلها ومحاربتها وخاصة بواسطة إشراك المجتمع المدني.

وينبغي التأكيد هنا على دور المجتمع المدني وخاصة النقابات ورابطات الأولياء والأئمة إلخ..

الخاتمة

تعتبر البطالة إذن ظاهرة سلبية وبالغة الخطورة سواء على مستوى الأفراد أو على المستوى الاجتماعي ككل، وهي من أهم أسباب الفقر إن لم نقل إنها الوجه الآخر له.

ووعيا منها بخطورة الظاهرة فقد سعت الحكومة لاحتوائها سواء من خلال دعمها وتعزيزها للمؤسسات والهياكل الإدارية المعنية بالتشغيل، أو من خلال الإسهام المباشر لمختلف القطاعات الحكومية عبر مؤسساتها ومشاريعها وبرامجها الإنمائية والاجتماعية، التي ما فتئت تزداد وتنتشر في مختلف أرجاء البلاد، ولاسيما خلال السنوات الأخيرة.

ومهما يكن فقد أفلحت تلك الجهود والتدابير المختلفة في التخفيف نسبيا من وطأة البطالة وامتصاصها بشكل ملحوظ، وبذلك تمكنت بلادنا من الاستجابة لأهداف ومتطلبات الألفية فيما يتعلق بتقليص نسبة البطالة إلى *15%* في أفق سنة *2015* الجارية، وذلك ما شهدناه من خلال نتائج المسحين الأخيرين الذين أجراهما المكتب الوطني للإحصاء حول الظروف المعيشية للسكان والمساكن، وذلك على التوالي: *2012 (10,1%)* و*2014 (12,85%)*

ولا يعني ذلك أنه ليس في الإمكان أحسن مما كان - كما يقال - بل إننا نرى أنه لا تزال هناك بعض مواطن الخلل الناتجة أساسا عن ضعف التنسيق - حتى لا نقول غيابه أحيانا - بين الجهات المشغلة والجهات المعنية بموضوع التشغيل.

وعلى ذلك فإنه بمقدورنا أن نقول أخيرا إنه إذا تم العمل على بلورة إستراتيجية موحدة ومدمجة في سياسات وبرامج جميع القطاعات حول التشغيل، مع خلق إطار مناسب للتنسيق والمتابعة، ومع الأخذ قدر الإمكان وحسب الحاجة ببقية التوصيات الواردة في هذا الصدد، أقول إذا حصل كل ذلك وظلت وتيرة الطفرة الإنمائية التي تشهدها البلاد في مختلف الاتجاهات على ما هي عليه ولم تكن هناك ظروف دولية معيقة فإنه بمقدورنا أن نقول حينئذ، إن وتيرة التشغيل قد ترتفع بإذن الله تعالى خلال السنوات القادمة، وبالمقابل قد تتراجع نسبة البطالة بشكل ملحوظ ومتميز مما قد يجعل من بلادنا مثالا يحتذى به على المستويين الإقليمي والدولي في مجال مكافحة البطالة؛ وهو أمر يتناسب بطبيعة الحال مع المكانة المتميزة التي أصبحت تحظى بها بلادنا خلال السنوات الأخيرة في المنتظمات والمحافل الإقليمية والدولية.

مصادر ومراجع

- المكتب الوطني للإحصاء، وضعية التشغيل والقطاع غير المصنف في موريتانيا خلال 2012، يناير 2014.
- التقرير الأولى حول ملامح الفقر سنة 2014 (تلخيص تحليلي)
- وزارة التشغيل والدمج والتكوين المهني، الإستراتيجية الوطنية للتشغيل وخطة العمل (نسخة متقاسمة غير معتمدة)، إبريل 2008.
- أوضاع التشغيل في البلدان العربية؛ حالة جمهورية مصر العربية؛ منظمة العمل العربية؛ منشورات منظمة العمل العربية؛ 2005.
- التكوين في الوظيفة العمومية الموريتانية (وثيقة عمل)؛ وزارة الوظيفة العمومية والشغل والشباب والرياضة؛ المديرية العامة للوظيفة العمومية؛ عبد الله لمام مالك أستاذ القانون العام مستشار؛ أكتوبر 1999.
- مشروع إعلان سياسة التشغيل؛ وزارة الوظيفة العمومية والتشغيل والشباب والرياضة؛ إدارة التشغيل.
- وزارة التشغيل والتكوين المهني والتنمية الاجتماعية والتضامن بالمملكة المغربية؛ قطاع التكوين المهني؛ تقرير حول أنشطة القطاع يوليو 1999 - دجنبر 2000؛ الرباط السويسي.
- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد

226، الكويت، أكتوبر1997، ص: 39.

- د/ احمد فؤاد إبراهيم المغازي - مدرس الجغرافية والتخطيط الحضري - بالجامعة العربية المفتوحة لشمال أمريكا؛ البطالة في الوطن العربي؛ مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام.

- منظمة العمل الدولية (2011) لمحة عامة إقليمية، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت.

- محمد صفى الدين أبو العز، وآخرون (1992) مشكلة البطالة في الوطن العربي دراسة استطلاعية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

- نادرة وهدان (1991) تأثير البطالة على معدلات الجريمة في مصر، معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية رقم 1526، القاهرة.

- مركز التدريب والدراسات السكانية بجامعة صنعاء (2001) أساسيات علم السكان طرق وتطبيقات، صنعاء، اليمن.

- موسوعة المجالس القومية المتخصصة (1974-1991) البطالة وآثارها وسبل التغلب عليها، المجلد الخامس عش، القاهرة.

- موسوعة المجالس القومية المتخصصة (774-1-1999) التكنولوجيا والبطالة، المجلد الخامس والعشرون، القاهرة.

- وزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال: الإستراتيجية الوطنية للتمويلات الصغيرة وخطة العمل 2015-2019.

- وزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال: الإستراتيجية الوطنية لترقية المقاولات الصغرى وخطة العمل (2015-2019).

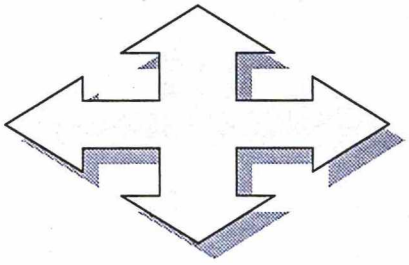

Les raisons de la création de l'Ouguiya

Par Dr. Ismail Ould KHALEF, professeur d'économie à l'Université de Nouakchott

La monnaie nationale est certes un signe de souveraineté, sans elle toute politique monétaire nationale est impossible. Mais, est ce qu'il est donné à tout pays de créer et de réussir sa monnaie? Existe-t-il des conditions préalables à cet événement? La Mauritanie, pays sous-développé, très peu peuplée, classée parmi les Petits Pays Très Endettés (PPTE) a-t-elle réussi ou a-t-elle échoué sa sortie de la zone Franc?

Pour répondre à cet ensemble de questions il nous semble important de faire un bref rappel historique de l'utilisation de la monnaie en Mauritanie. Nous aborderons ensuite le contexte de création de l'Ouguiya et enfin, nous analyserons les forces et faiblesses de cette monnaie.

I Rappel historique

La Mauritanie est un territoire vaste, à majorité désertique et en conséquence peu peuplé. Bien que les autochtones citent dans leur langage quotidien plusieurs formes de monnaies frappées (Veften, Btank, Kowbraya, Souvaya, Dirham, Dinar, etc.) aucune d'elle n'a jamais circulé de façon permanente et généralisée sur tout le territoire: La caractéristique commune de toutes ces formes de monnaies est qu'elles sont toutes étrangères au pays, aucune d'entre elles n'est frappée sur les lieux. De plus, l'utilisation de l'une ou de l'autre n'a jamais couvert tout le territoire, chaque région se trouve influencée par une zone de proximité et pendant un temps limité. Cela explique les formes de transactions de l'époque, celles-ci se faisaient sous forme de troc ou se référaient à des monnaies hypothétiques, de compte, en usant surtout de la fonction mesure de la valeur.

Il faut attendre la période coloniale, au tout début du vingtième siècle, et surtout après la pacification, en 1932, pour voir se généraliser l'utilisation de la monnaie en Mauritanie. Deux effets essentiels sont à l'origine de cette généralisation: l'arrivée de nouveaux produits (tissu, thé, tabac, poudre, etc.) qui constituent de nouveaux besoins et surtout l'obligation de payer l'impôt en monnaie.

Combien de fois a-t-on entendu que tel monsieur a vendu sa meilleure bête pour se procurer du thé ou pour payer l'impôt. Combien de fois a-t-on entendu que tel monsieur a été contraint de liquider sa bête à prix dérisoire pour s'acquitter de l'impôt à temps et échapper ainsi à la prison.

La circulation monétaire s'est effectuée de façon relativement rapide car, après une vingtaine d'année, en 1920, l'arrivée de la nouvelle monnaie, la monnaie fiduciaire qui a remplacé l'or après le cours forcé, décrété en 1914, est retenue comme date importante par toute la Mauritanie "Am l'Ourag" l'année du papier.

Pour tenir compte de la nécessité d'adapter la distribution du crédit aux conditions locales, la métropole organise l'émission de billets dans les colonies. Cette émission était confiée à des banques privées soumises à un contrôle strict de l'administration coloniale (Banque d'Algérie, Banque d'Indochine, Banque de Madagascar et des Comores...). La Banque d'Afrique Occidentale[1] figurait parmi ces institutions privilégiées.

[1] www.podor-rivegauche.com/app/download/6539848/03E3lydon.pdf. Ghislaine Lydon, Michigan State University, East Lansing, les péripéties d'une institution financière: la banque du Sénégal (1844-1901). La banque de l'Afrique Occidentale remplace la banque du Sénégal en 1901, Cette dernière a été crée en 1853 pour faciliter, dit-on, le versement des indemnités des colons après l'abolition de l'esclavage (décret d'abolition de l'esclavage du 27 avril 1848).

La crise financière des années 1930 qui s'est transformée en une crise économique sans précédent est à l'origine du repliement des Etats sur eux-mêmes. Chaque pays va chercher seul à faire face à ses problèmes. C'est ainsi que l'Allemagne isole sa monnaie. Les autres grandes nations cherchent à élargir l'espace de circulation de leur devise. Les Etats-Unis s'associent avec un certains nombre de pays de l'Amérique centrale. La Grande-Bretagne et la France forment avec leurs colonies des zones monétaires.

Ce sont par la suite, les mesures liées à la déclaration de la seconde guerre mondiale, notamment l'inconvertibilité du Franc, en 1936, et l'instauration du contrôle de change, en 1939, qui vont officialiser l'existence d'une zone monétaire française qui, dans les faits concrets, existait déjà.

En 1940, la BAO qui avait obtenu, en 1929, le renouvellement du privilège de l'émission, voit ses activités réduites après le ralliement de ses succursales en Afrique Equatoriale françaises à la France libre. Ce privilège a été confié à la Caisse Centrale de la France Libre (CCFL)

C'est en ces moments que le Franc des Colonies Françaises d'Afrique (FCFA[2]) voit le jour, d'abord de façon formelle, le 09 septembre 1939, puis de façon officielle, le 25 décembre 1945.

La parité des deux monnaies est fixe. Initialement, elle était de 1,7 FF pour un FCFA. En 1948, une dévaluation du FF est intervenue et la parité s'est établie à 2 FF pour un FCFA. En 1960, la France change de monnaie pour adopter le nouveau Franc. A partir de cette date, la parité entre la nouvelle monnaie et le FCFA s'est fixée à 50 FCFA pour un FF. Cette parité restera en vigueur jusqu'a la dévaluation du FCFA, le 11 janvier 1994, où un FF s'échangera contre 100 FCFA.

Après la deuxième guerre mondiale, le privilège de l'émission qui était confié à des banques privées, est transféré à des établissements publics crées sous l'impulsion des nationalisations opérée par le gouvernement socialiste. C'est ainsi que le privilège de l'émission des monnaies est retiré de la Banque de l'Afrique Occidentale pour être confié, en 1955, à un établissement crée à cette fin: l'Institut d'Emission de l'Afrique Occidentale française et du Togo, organisme doté d'un compte d'opération ouvert auprès du trésor français où sont versés les avoirs en devises des pays membres.

Quatre années plus tard, en avril 1959, les Etats ouest-africains s'associent au sein d'une institution qu'ils créent à l'occasion: la Banque Centrale des Etats de l'Afrique de l'Ouest (BCEAO). Le nouvel organisme qui remplace l'ancien est crée pour gérer l'émission du FCFA. Aussi, comme l'Institut d'émission, la BCEAO ouvre un compte d'opération auprès du Trésor français.

Par la suite, en 1962, les Etats membres de la BCEAO signent le traité créant l'Union Monétaire Ouest-africaine (UMOA). Les dispositions principales de cette union se présentent comme suit:

- Détermination des règles de l'émission monétaire;
- Centralisation des réserves de change;
- Libre circulation des signes monétaires;
- Liberté des transferts à l'intérieur de l'Union.

La France qui centralise les réserves de change des pays membres de UMOA, par l'intermédiaire du compte d'opération, assure en contrepartie:

- la convertibilité du FCFA: ainsi, toute personne qui détient des montants en FCFA est en mesure de les échanger librement contre d'autres devises;

[2] Le Franc CFA composé de quatre éléments mis à part l'Afrique les trois restants veulent dire la domination française. 1 Franc c'est la monnaie française ; 2 colonies donc il n'y a pas d'ambigüité sur le terme, c'est domination et 3 française c'est-à-dire appartenant à la France. En 1958 on enlève l'élément colonie et on le masque par communautés plus poli et ce n'est qu'en 1985 que la lettre F désignant française disparait en la remplaçant par financière. Donc CFA aujourd'hui est la Communauté Financière d'Afrique.

- la fixité des parités: le FF et le FCFA ont une parité fixe, à l'époque un FF coute 50 FCFA;
- la libre "transférabilité": les transferts à l'intérieur de la zone FCFA sont libres aussi bien pour les transactions courantes que pour les mouvements de capitaux.

II Contexte de création de l'Ouguiya et de la BCM

Tout homme averti n'a pas besoin de trop réfléchir pour découvrir que les indépendances octroyées, au cours des années 1960, à tour de bras, n'étaient pas totales. Il est très difficile à l'esprit d'accepter que la métropole se dessaisisse aussi facilement à autant d'avantages. Seulement, la conjoncture internationale dictait un changement de facette de la colonisation. Cette conjoncture n'était pas favorable à la domination primitive. Les nations coloniales venaient de sortir d'une guerre destructrice et connaissaient une croissance économique sans précédent. Le monde venait de subir un changement profond, deux nations émergent: les Etats-Unis d'Amérique et l'Union des Républiques, Socialistes Soviétiques (URSS). Sur chacune de ces nations se forme un bloc: le bloc de l'Ouest avec comme leader les Etats-Unis d'Amérique et le bloc de l'Est qui se forme autour de l'URSS. Or, si ces deux nations, sont totalement différentes du point de vue idéologique, elles ont un dénominateur commun: l'absence de colonies. La libération des peuples permet aux deux de pouvoir négocier, directement, d'égal à égal, avec les nouvelles nations, sans passer par les anciens maîtres. De même, l'existence des Nations-Unis, en tant qu'organisation, a beaucoup joué dans l'émancipation de ces colonies.

Vue l'ensemble de ces changements il faut en même temps changer de forme de domination: la colonisation directe où, le plus fort exerce lui-même son autorité est remplacée par une forme indirecte où, l'autorité est exercée par un vassal, choisi pour préserver les intérêts du colon.

La dépendance se manifeste à tous les niveaux. Au niveau du gouvernement où les ministres sont tous des commis de l'administration coloniale. Au niveau de l'armée où les formateurs et les conseillers sont blancs. Au niveau de l'éducation où ceux qui sont chargés de l'enseignement proviennent de l'Europe. Au niveau du commerce où l'on rencontre les seules entreprises structurées. Au niveau financier où les banques sont des filiales de banques étrangères et ne servent que les intérêts des étrangers. La dépendance se manifeste d'une manière plus découverte au niveau de l'exploitation des ressources nationales. Des sociétés étrangères, le plus souvent Etat dans l'Etat, exploitent des gisements sans se soucier des conséquences ni sociales, ni écologiques ni environnementales. Elles ont parfois leur armée propre et ne rendent compte à personne.

Tout ce monde, sur le sol national, a des missions, missions sur la base desquelles il est choisi. Donc on ne peut en aucun cas, en voyant toutes ces manifestations, croire un instant que l'indépendance est complète.

La monnaie, le franc CFA dans notre cas, n'est que l'un des aspects de cette domination générale. Le FCFA est garantie par le Trésor français. Le FCFA a une parité fixe avec le FF. La banque d'émission du FCFA est en France et son directeur est français. Toutes les recettes d'exportation de la zone FCFA sont centralisées en France, dans le compte d'opération. C'est la France qui les utilise pour ses achats de l'extérieur et pour équilibrer sa balance des paiements.

Seulement, les premiers gouvernants, même s'ils sont conscients de la situation sont en même temps limités quand aux initiatives. Si le chef est dérangeant, où ne sert pas les intérêts du maître, on le remplace tout simplement par quelqu'un plus docile et plus serviable, en taxant celui qui est destitué de tous les malheurs du monde.

La Mauritanie n'échappe pas à ce principe général, elle avait ses conseillers militaires et civils, ses professeurs, ses entreprises. La

MIFERMA[3] était véritablement un Etat dans l'Etat. Elle avait son armée et échappait à tout contrôle de la part des autorités.

Bien évidement, les premiers responsables étaient conscients de la situation. Ils savaient que l'indépendance n'était pas complète. Il y avait certes un drapeau, un gouvernement, un président mais est-ce-que suffisant? Les politiciens de l'époque savaient que sans indépendance économique et financière l'émancipation du pays n'est qu'un leurre.

C'est la recherche d'une indépendance véritable qui sera le moteur qui conduira par la suite à la révision des accords de coopération avec la France et à la création de la Banque Centrale et de la monnaie nationale.

Les raisons d'une telle décision aussi courageuse sont multiples. On peut en citer deux parmi les plus importantes: des raisons économiques et des raisons politiques.

A- Raisons économiques

Parmi les raisons économiques qui ont poussé les autorités à la révision des accords avec la métropole on peut citer:

1. le compte d'opération

La Mauritanie, en tant que membre de l'UMOA, comme l'ensemble des pays appartenant à cette organisation, était tenue de verser ses réserves de change auprès du Trésor français, dans le "compte d'opération".

On peut facilement imaginer les conséquences d'une telle pratique. Un pays, de surcroit sous développé, a besoin d'hôpitaux, d'autoroutes, de ports, d'aéroports, d'écoles, de barrages, de maisons de jeunes, etc., s'il est privé des recettes de ses exportations comment pourrait-il envisager tous ces investissements?

En plus, quand les avoirs extérieurs ne suffisent pas pour alimenter le compte, la métropole peut décider à tout moment, de façon unilatérale, un ajustement de la valeur de la monnaie. La dévaluation du FCFA a pour conséquence pour la métropole d'acheter à moindre prix les produits des pays de l'Union et pour ces derniers à exporter plus pour garder le même chiffre d'affaire.

2. la fixité de la parité

La fixité de la parité entre le FF et le FCFA veut dire que la dévaluation ou la dépréciation du premier à pour conséquence de rendre plus chères les importations des utilisateurs du second. Or, ces importations, on le sait, sont des produits industriels, à forte valeur ajoutée, provenant des pays développés, notamment de la France. De même, la réévaluation ou l'appréciation du FF pénalise les exportations des pays de l'UMOA. Celles-ci sont composées de matières premières, le plus souvent à l'état brut. Il en découle que les utilisateurs du FCFA ne sont pas indépendant monétairement car, leurs politiques monétaires sont tributaires de considérations externes ne coïncidant pas nécessairement avec leurs intérêts.

3. Un excédent continu de la balance des paiements

La décision de créer une monnaie nationale était encouragée, en plus des raisons citées plus haut, par un continuel excédent budgétaire[4] et de la balance des paiements, phénomènes rares dans les pays sous-développés non exportateurs de pétrole.

4. La volonté d'une indépendance économique

La volonté d'une indépendance économique est dictée par les grandes réformes qu'envisageait le pays:

- nationalisation des sociétés minières: Minne de Fer de Mauritanie (MIFERMA), Mine de Cuivre de Mauritanie (MICUMA) et des banques: Banque Internationale de l'Afrique de

[3] Mine de Fer de Mauritanie, société qui exploite le minerai de fer en Mauritanie.

[4] La subvention d'équilibre budgétaire qui couvrait plus de 50% durant les premières années de l'indépendance a été annulée en 1966. A partir de 1970, l'excédent du budget de fonctionnement est affecté au budget d'équipement, Moktar Ould Dadah, op. Cité, p. 589.

l'Ouest (BIAO) et la Société Mauritanienne de Banque (SMB).
- Mauritanisation du secteur du commerce: PEYRSSAC, BUHAN et TEISSER, CFAO, LACOMBE, etc.
- mise en œuvre de politiques publiques: pêche, agriculture, industrialisation;
- politique d'infrastructure: route de l'Espoir, port de Nouakchott, etc.

B- Raisons politiques

1. Désir d'une indépendance véritable

Une indépendance véritable ne peut se réaliser que quand on maîtrise sa politique économique. Or, celle-ci passe obligatoirement par la souveraineté monétaire d'où la nécessité de créer une monnaie nationale et la révision des accords de coopération.

Il faut dire que ce désir d'une indépendance véritable a été largement soutenu et encouragé par les pays arabes qui ont apporté des aides politiques et économiques précieuses à la Mauritanie (dépôts de garantie Koweitiens et libyens, soutien technique de l'Algérie).

2. les mouvements de contestation

La demande d'une indépendance totale est le thème de prédilection des mouvements politiques qui deviennent de plus en plus organisés et menaçants. La réponse à ces mouvements, parfois violente, n'a fait que les radicaliser d'avantage. En 1968, une manifestation spontanée des ouvriers de la MIFERMA, demandant une amélioration de leurs conditions de vie a été réprimé dans le sang. En réponse à cette tuerie, des grèves et des manifestations éclatent partout dans le pays. Les élèves et les enseignants étaient l'avant-garde de ces mouvements. Ce fut la naissance des mouvements politiques: un mouvement d'obédience marxiste-léniniste-maoïste et un mouvement panarabe[5].

En 1969, l'union des Travailleurs de Mauritanie (UTM), affiliée au Parti du Peuple Mauritanien (PPM), parti unique de l'Etat, se scinda en deux dont une contestataire "UTM dissidente". Au cours de la même année, un appel à la grève est lancé à l'occasion de la rentrée scolaire par le syndicat National des Enseignants de Mauritanie (SNEM). Cet appel était largement suivi, des grèves éclatent dans tous les lycées et collèges du pays. Le mouvement estudiantins rejoint la masse des contestataires et les lettres de protestations, émanant de hauts cadres du pays se multiplient. Le contenu de ces lettres est l'indignation et le manque d'efficacité des méthodes suivies par le gouvernement.

3. Le comportement du colon

Les français, partenaires des africains, agissent sans tenir compte de l'avis de leur vis-à-vis. En 1969, les pays de l'UMOA ont été surpris de la dévaluation du FF par communiqué à la radio. Cette dévaluation économiquement grave, frustrante et irritante est une preuve de plus de la dépendance de ces pays "la dévaluation du Franc, le 8 aout 1969, que j'appris à mon arrivé en France par radio, était une des preuves que nous n'étions pas indépendants et que ce que nous avions ne nous appartenait pas dans la pratique[6]"

Prenant en compte tout ce qui précède, en plus du fait, que les prisons se remplissent de détenus d'opinion sans donner un frein à la contestation[7], loin sans faut.

A ce moment, les dirigeants politiques changent de méthodes pour donner satisfaction aux revendications posées, ne serait-ce que dans la forme.

C'est ainsi qu'il faut, dans l'immédiat, préparer la sortie de la zone Franc et la création de la monnaie nationale. Même si la concrétisation d'une telle décision, si importante et si difficile à mettre en œuvre, posait de nombreux

[5] Le mouvement communiste formera, en 1973, le parti des Kadihine (prolétaires). Le mouvement panarabe donnera naissance à trois variantes: frères musulmans, nassséristes et Bassistes.

[6] Moktar Ould Dadah, la Mauritanie contre vents et marées, éditions Kartala, 2003, P.557.

[7] Le 29 juin, jour du lancement de l'Ouguiya, les prisons étaient archi comble, la prison Bayla, à Nouakchott, est célèbre par ses détenus

problèmes politiques, techniques et pratiques, sans parler des aspects économiques et financiers.

D'ailleurs, les avis quant à la réussite d'une telle opération étaient très partagés. Se basant sur la structure de l'économie nationale, certains responsables nationaux et étrangers avaient prévu une inflation galopante et un marasme de l'économie. En réalité, ces événements étaient à craindre surtout que les expériences de la sortie de la zone Franc de la Guinée et du Mali sont toujours présentes dans les esprits.

De plus, l'économie mauritanienne est extrêmement extravertie. D'un côté, une gigantesque entreprise d'exploitation du fer qui exporte la totalité de sa production et quelques entreprises structurées de commerce, de l'autre, une économie rurale traditionnelle et des boutiques de détail. Aussi, les réactions perturbatrices de l'ancienne métropole, toujours présente dans tous les domaines, et ceux des opérateurs économiques sont à craindre.

Malgré tout cela, le gouvernement de la République Islamique de Mauritanie demande, en juin 1972, à la France, l'ouverture des négociations sur les accords de coopération. La France, surprise et mécontente ne donne pas de réponses convaincantes et cherche à faire trainer ces négociations. Excédé par un tel comportement, la Mauritanie décide, unilatéralement, à l'occasion de l'indépendance, le 28 novembre 1972, de réviser tous les accords de coopération.

Pour préparer la sortie de la zone Franc, on envoi discrètement de hauts cadres en Algérie. Ils ont pour mission de s'initier aux pratiques bancaires et préparer l'émission des nouveaux billets.

En 1973, c'est la création de la Banque Centrale de Mauritanie[8] (BCM) et le lancement de la monnaie nationale. Cette monnaie appelée "Ouguiya[9]" (UM) est destinée à assurer, désormais, les fonctions d'intermédiaire des échanges, de mesure de valeur et de réserve de valeur sur toute l'étendue du pays.

Pour réussir l'opération de change dans les délais et comme il n'y a pas de banques à l'intérieur du pays on loue les services de la poste.

En 1974, pour compléter l'indépendance économique, la Mauritanie s'attaque à la "citadelle MIFERMA". Celle-ci, nous l'avons déjà dit, était le symbole vivant d'une société capitaliste, exploitant avec un esprit impérialiste, les richesses d'un pays sous-développé. En réalité, la MIFERMA échappait à tout contrôle, même celui de la métropole. "Elle se conduisait hors de toute référence nationale et paressait en ce sens inexpugnable[10]"

A partir de 1973, une profonde mutation du système bancaire se met en place dans un contexte marqué par un rôle accru du secteur public en général. Cette mutation s'est traduite par un renforcement de la présence de l'Etat dans le capital des banques existantes ou celui des institutions nouvellement créées.

C'est ainsi qu'en 1974, la première banque en Mauritanie, la BIAO, installée en 1961, est nationalisée. La Mauritanie détient désormais 93% de son capital. Au cours de la même année une nouvelle banque, la Banque Arabe Africaine en Mauritanie (BAAM), voit le jour, entre la Mauritanie, 51% du capital, et l'Egypte (49%). En 1975, c'est le tour de la seconde banque en Mauritanie, la Société Mauritanienne de Banque (SMB), installée en 1967. La Mauritanie qui ne détenait que 10% du capital, en détiendra désormais 55 %. L'augmentation de la part de l'Etat a eu lieu

[8] Loi 73-118 du 30 mai 1973 portant création de la BCM, inaugurée le 15 septembre de la même année.

[9] Une parité fixe entre le Franc CFA et l'Ouguiya a été décidé par les autorités 1 UM = 5CFA en vue de tranquilliser les organismes économiques, les commerçants, les sociétés industrielles et les investisseurs étrangers et également pour ne pas perturber les habitudes de calcul des usagers. En fait l'Ouguiya était une monnaie de compte: une pièce de 5 FCFA est appelée 1 Ouguiya.

[10] Moktar Ould Dadah, op. cit., P. 558.

après la signature d'une convention, le 3 juin 1975, qui porte le capital de l'entreprise à 500 millions de FCFA au lieu 50 millions. Cette augmentation du capital fait baisser la part de la Société Générale de 55% à 27%.

La politique monétaire suivie, à l'époque, s'inscrivait dans une optique dirigiste. Ainsi, la BCM s'employait à orienter l'activité bancaire vers les secteurs jugés prioritaires pour le développement. Elle appliquait un système administratif de régulation monétaire et une politique sélective avec un plafonnement des crédits et un régime administré des taux d'intérêt.

Les deux premières années de cette réforme ont connu une croissance rapide avec une maîtrise de l'inflation. Cette réorganisation a donné aussi naissance à de nombreuses entreprises nationales et la formation d'une classe d'hommes d'affaires mauritaniens.

Mais, très tôt, cette mutation, dans le sens désiré par les responsables politiques et économiques, sera perturbée par la guerre du Sahara, débutée en 1975, et par le coup d'Etat de 1978.

L'héritage des militaires n'est pas reluisant. La nouvelle équipe doit faire face au problème du Sahara et au déséquilibre de la balance des paiements. En effet, le minerai de fer, pourvoyeur presque exclusif en matière de devises, connaissait une chute de ses prix, en plus, de l'arrêt ou du moins de l'irrégularité de son approvisionnement.

Cette situation est peu réconfortante pour une équipe qui veut justifier son action en taxant l'ancienne de tous les malheurs et en miroitant à la population un avenir plus prometteur.

Pour concrétiser leurs promesses, les nouveaux dirigeants ont besoin de mayens financiers. Or, dans l'imagerie populaire, le grand chef est celui qui distribue des largesses à ceux qui en demandent ou en attendent.

Dans un tel contexte il est difficile, pour le dirigeant, de résister à la tentation de se procurer de l'argent. Les moyens publics serviront à ce rêve.

Les banques, à capital public, vont distribuer des crédits à ceux qui en demandent. Mais les mieux servis sont ceux qui détiennent une parcelle du pouvoir ou ceux qui viennent de leur part. L'argent sort ainsi des banques sans jamais y revenir.

Pour trouver les moyens financiers destinés à couvrir nos le financement des investissements, des importations et satisfaire cet état d'esprit on s'oriente vers deux axes principaux: l'endettement et la pêche.

- Pour pouvoir s'endetter il y a lieu de donner des garanties aux bailleurs de fonds, c'est là l'origine du compte trustee. Les recettes de l'exportation du minerai de fer sont conservées dans une banque européenne en vue d'assurer le service automatique de la dette et maintenir une réserve supérieure à 50% de la prochaine échéance.
- L'orientation vers la pêche a été l'occasion de distribution de gros volumes de crédits destinés au financement de l'activité. Mais ces crédits, donnés à tour de bras, sans garanties réelles, ont plus contribué à la baisse de la liquidité des banques qu'à la rentrée de devises. De nombreux bateaux, achetés à prix d'or, se sont révélés vieux et vétustes. La plupart d'entre eux a coulé ou mise hors d'usage avant l'amortissement et le remboursement des dettes. Il faut noter aussi, que les armateurs, bénéficiaires de crédits, n'étaient que des commerçants sans aucune expérience dans le domaine de la mer. Il est probable même que les crédits, ou du moins une partie, soit orientés, détournés, vers des activités moins risquées.

Face à tous ces problèmes et la menace de l'écroulement de tout le système financier, les autorités décident de faire participer le secteur privé. Cette orientation est concrétisée, dès 1984, par la session au privé mauritanien de 40 % du capital de la Banque Arabe Africaine en Mauritanie (BAAM). Le reste est réparti entre l'Egypte 49% et l'Etat 11%.

En 1985, le pays adopte son premier programme d'ajustement structurel. Programme appuyé par les institutions de Bretton-Woods. A cette occasion, on assiste à une totale refonte de l'ancien système financier, pour adopter un nouveau, dont l'objectif essentiel, est le désengagement de l'Etat de la sphère de production. On cherche, par là, à ce que le secteur financier joue un rôle majeur dans la collecte de l'épargne et son orientation vers des emplois rentables.

Ainsi, la nouvelle réforme sera axée sur trois orientations principales: La privatisation des sociétés publiques y compris les banques, la libéralisation de la politique monétaire et des changes et l'amélioration de la sécurité du système financier.

1. La privatisation des banques

La privatisation implique, comme préalable, l'assainissement des banques en difficultés avant de les livrer au secteur privé.

Les institutions concernées sont les suivantes :

Tableau 1: Système bancaire mauritanien en 1985[11]

Banque	Date de création	Type d'opération	Nombre d'agence	Capital en Million d'UM	Part du capital public national en %	Part du capital privé national en %	Part du capital public étranger en %	Part du capital privé étranger en %
Banque mauritanienne pour le développement et le commerce (BMDC)	1961	P	6	80	80	-	20	-
Société mauritanienne de banque (SMB)	1967	C	2	100	55	-	-	45
Banque Arabe Libyenne en Mauritanie (BALM)	1972	C	2	200	49	-	51	-
Banque Internationale pour la Mauritanie (BIMA)	1974	C	5	150	70	-	-	30
Banque mauritanienne Arabe Africaine (BMAA)	1974	C	4	150	11	40	-	49
Fonds National de Développement (FND)	1980	D	1	400	100	-	-	-
Banque ALBARAKA mauritanienne Islamique	1985	C	2	500	10	40	-	50

[11] Note d'orientation sur le développement du secteur financier, 4ième Groupe consultatif pour la Mauritanie, Paris, 17-19 décembre 2001.

En plus de la BCM, la structure du système financier, comme l'indique le tableau précédent, se composait de banques commerciales (C) 5/7, d'une banque polyvalente (P) et d'un fond de développement (D).

La majorité de ce système, outre le fait qu'il connaissait des difficultés financières, liées, notamment, à la mauvaise gestion et au laxisme des dirigeants, avait une caractéristique commune: la prépondérance des fonds publics.

Le schéma retenu initialement pour restructurer le système s'articule autour de trois points:

- assainissement des banques en difficulté;
- regrouper les institutions pour les rendre plus efficaces; et
- privatiser les banques commerciales.

Pour mener à bien ces opérations il a fallu 27 Milliards d'Ouguiyas.

Mais en 1990, la conjoncture économique, peu favorable, apporte un changement dans la stratégie initiale. L'Etat qui voulait maintenir le contrôle des banques de développement se désengage totalement de tout le secteur bancaire.

La structure actuelle se dresse comme suit:

Tableau 2: Banques commerciales

Nom de la Banque	Date de création
Chinguetti Bank	1972
Banque El Wava Mauritanienne Islamique (BAMIS)	1985
Banque Mauritanienne pour le Commerce International (BMCI)	1987
Banque Nationale de Mauritanie	1989
Général Bank de Mauritanie	1995
Banque El Amana (BEA)	1996
Banque pour le Commerce et l'Industrie	1999
Orabank	2002
Société Générale Mauritanie (SGM) capitaux français	2007
Qatar National Bank (QNB) capitaux du Qatar	2007
Attijari Bank Mauritanie (marocaine) –	2010
Banque Islamique de Mauritanie (BIM) (BID) et Bank Azya une banque Turque	2011
Banque populaire Islamique	2013
Mauritanie Islamique Banque (MAURISBANQUE)	2013
Banque Mouamalat Sahiha	2013
Nouvelle Banque de Mauritanie (NBM)	2014

Tableau établit par nous-mêmes

b. La libération de la politique monétaire et des changes

Au centre du dispositif de libération financière figure en premier lieu la réforme de la politique monétaire et le renforcement de la flexibilité des changes.

1. La réforme de la politique monétaire

La réforme vise à donner aux banques toute l'autonomie requise pour exercer pleinement leurs activités. Pour cela, la BCM recoure plus aux instruments indirects de régulation obligatoire de la liquidité bancaire (open-market, taux d'escompte, réserves obligatoires, émission de bon de Trésor). L'utilisation de ces instruments permet d'atteindre les objectifs fixés, en termes d'inflation et de liquidité globale, sans pour autant s'impliquer dans la gestion des banques, comme c'était le cas auparavant, dans le cadre du système de régulation administrative du crédit et du taux d'intérêt.

Les principales mesures prises dans ce sens se présentent comme suit:

- institution d'un marché interbancaire à partir de 1990;
- abandon du système d'autorisation préalable, à partir de 1992, imposant aux banques de solliciter l'accord de la BCM pour l'octroi de tout crédit direct supérieur à deux millions;
- lancement des bons du Trésor à partir de 1994;

- création d'un guichet de réescompte des bons du Trésor en 1998;
- introduction des opérations de pension livrées contre bons du Trésor en 2001.

Concernant le taux d'intérêt, on passe d'une grille de taux fixé par les autorités monétaires suivant la durée et l'objet des crédits à des taux librement négociés avec pour seules limites le taux directeur.

2. La libération des changes

D'un contrôle caractérisé par la régulation administrative des opérations de change et une multiplicité des taux de change on passe, à partir de 1995, à l'ouverture de bureaux de change et à la libération progressive des opérations de change.

C'est ainsi que les opérations courantes sont devenues libres. Les exportations ne sont plus soumises à autorisations préalables et les recettes sont librement cessibles avec même autorisation d'ouverture de compte en devise pour les résidents. Quant aux importations, la seule formalité est la déclaration préalable à la société Générale de Surveillance (SGS).

3. La sécurité et la supervision bancaire

Pour renforcer la sécurité bancaire, une loi est promulguée en 1988[12]. Cette loi bancaire a été à plusieurs reprises modifiée pour la rendre plus conforme aux exigences du temps et des pratiques.

Parmi les points importants en matière de sécurité bancaire au niveau de cette loi on peut citer:

- l'agrément préalable de la BCM pour toute constitution fusion/absorption;
- l'institution d'un audit externe annuel pour les banques et établissements financiers;
- l'obligation pour les banques et établissements financiers de justifier au sein de leur organisation d'un service de contrôle et d'inspection;
- la soumission à autorisation préalable du conseil d'administration de toute demande de crédit émanant d'un actionnaire détenant plus de 5% du capital.

En matière de supervision, la BCM s'appuie sur une réglementation prudentielle à laquelle sont soumises les banques et institutions financières dont, notamment, le capital minimum, la liquidité, la solvabilité, la couverture et la division des risques.

Cette évolution progressive qui touche, à la fois la forme, la structure et les pratiques bancaires est à l'origine du nouveau statut de la BCM, promulgué en janvier 2007[13]. Celui-ci assigne à la BCM la stabilité des prix, comme mission principale en lui octroyant une plus grande autonomie en matière de politique monétaire. Sans préjudice à cette mission principale, la Banque doit aussi veiller à la stabilité du système financier et contribuer à la mise en œuvre de la politique économique générale du Gouvernement.

III La création de l'Ouguiya est-elle une réussite?

Répondre à une telle question est souvent malaisé. Elle nous appelle à préciser ce qui a réussi et ce qui a échoué. Or, dans l'échec il y a une part de réussite et dans la réussite il y a aussi une part d'échec. Pour pouvoir aborder ce dilemme on se limite à comparer l'évolution de l'Ouguiya à celle des monnaie créées par des pays qui appartenaient à la même zone: le Franc guinéen et le Franc malien.

1. Le Franc guinéen

En 1958, la Guinée vote non au référendum parrainé par le Gouvernement français. Elle choisi l'indépendance totale à l'autonomie interne proposée par la métropole. C'est d'ailleurs la seule colonie africaine française qui a choisi son indépendance immédiate plutôt de continuer une association avec la France. Le 2 octobre 1958, le pays obtient son indépendance avec à sa tête Ahmed Sékou Touré. Le refus de s'inscrire dans la

[12] Loi bancaire avril 1988, modifiée par l'ordonnance 91.042 du 30/12/91 et par la loi 95.011 du 17/07/95.

[13] Ordonnance N° 004/2007 portant statut de la BCM.

coopération française mène à un retrait rapide des français ce qui suscite un certain nombre de difficultés pour le jeune Etat: rupture de très nombreux liens techniques et économiques. Rappelons qu'à l'époque la plupart des postes de responsabilité et de technicité sont occupés par des éléments de l'administration coloniale.

Dès la prise du pouvoir, Sékou Touré affiche ses couleurs, il s'oriente vers le marxisme et tend la main aux pays socialistes dit pays de l'Est. Il adopte en conséquence une économie planifiée: nationalisation des sociétés étrangères, appropriation des terres agricoles. Ces premières réformes irritent les opérateurs économiques: propriétaires des terres agricoles, commerçants, banquiers...

De plus, en 1960, le premier mars, à la surprise de tous, la guinée annonce l'abandon du FCFA et la création d'une monnaie nationale: le Franc Guinéen, dont les coupures sont imprimées en Tchécoslovaquie.

Cette annonce est intervenue au moment où les négociations entre la guinée et la France avaient abouti à un accord qui prévoyait la création d'une monnaie nationale définie par rapport au Franc Français. La nouvelle monnaie a une teneur équivalente à celle du FCFA, égale à 0,0036 grammes d'or fin. Or, la guinée qui a gagée sa monnaie en or ne dispose pas suffisamment de réserves en métal jaune pour pouvoir soutenir sa parité. Elle ne dispose non plus de dollars, qui lui aussi, est théoriquement[14] convertible en or par manque d'exportations.

Le Franc guinéen sera alors l'objet de spéculations intenses, entrainant la fuite des capitaux et l'exportation clandestine des produits nationaux et importés, ces derniers payés en devises, vers les pays environnants et vendus en monnaies convertibles. La planche à billet qui fonctionnait sans un contrôle strict va entrainer une augmentation de la quantité de monnaie et donc l'inflation galopante. La conjoncture monétaire est marquée par le système de Bretton-Woods avec la convertibilité du dollar et le taux de change fixe. N'ayant, ni de dollars ni d'or, la seule mesure qui reste disponible pour rendre équivalent le taux officiel et celui du marché est la dévaluation, c'est-à-dire la diminution de la parité de la monnaie. C'est à cette solution discrétionnaire que le gouvernement guinéen a recouru plus d'une fois.

Cette réforme monétaire, mal préparée et dont les impacts économiques ne sont pas mesurés va s'ajouter à la vague de réformes très peu appréciés par les citoyens. Les manifestations de soutient se transforment ainsi en mouvements d'indignation. La réponse du pouvoir est souvent la démagogie et la répression.

Cela commence en novembre 1961 par ce que le gouvernement a appelé " le complot des enseignants et des intellectuels marxistes tarés[15]" Il s'agit de l'arrestation du bureau syndical des enseignants qui est accusé par les pouvoirs publics d'organiser un complot des syndicalistes des enseignants et des étudiants. Cette accusation du bureau syndical, qu'on pense en connivence avec l'ambassadeur de l'URSS, a fortement ébranlé la confiance entre les deux nations. D'ailleurs, à cette même occasion, la guinée a décidé d'expulser l'ambassadeur, Monsieur Raphaël Solod.

A la suite de cet incident, la guinée qui n'arrive pas à fournir des capacités économiques véritables va naviguer sans balises. Elle vient de rompre avec le camp socialiste qu'elle avait choisi. Le camp capitaliste, dont la France, ancienne métropole, est fiché comme étant le camp de l'impérialisme. Cela va se manifester au niveau des nombreuses positions du président, positions contradictoires, incohérentes et démagogiques. Ses discours fleuves se limitent à un langage de plus en plus vétuste de colonialisme, d'impérialisme, de révolution, de classes laborieuses, etc., alors que sur le terrain rien ne va: production

[14] A cette époque, les Etats-Unis ne disposaient pas suffisamment de d'or pour pouvoir convertir les quantités énormes en dollars qui circulaient dans le monde.

[15] www.campboiro.org/bibliothèque/maurice-jeanjean/.../chp08htm/

faible, inflation galopante, corruption, trafic de tout genre, emprisonnement, émigration, etc.

Pour donner de l'espoir à la population guinéenne, Sékou Touré crée, en 1967, un ministère du contrôle financier. Ce ministère avait suscité beaucoup d'espoir mais allait créer l'effet boumerang. Ses missions et rapports dévoilent plusieurs malversations mettant en cause les plus hautes autorités de l'Etat. Il fallait donc se débarrasser de ses cadres. La purge de 1970 sera l'occasion de les éliminer.

En 1972, à l'occasion de l'indépendance, le 2 octobre, le Franc guinéen est remplacé par le Syli qui a une teneur de 0,036 grammes d'or fin, c'est-à-dire 10 FG. Dans son discours à la nation, le président qui stigmatise les antirévolutionnaires admet, en passant son échec. Il annonce qu'en 1963, deux ans après la création du FG, les montants en monnaie nationale s'élevaient à 38 milliards alors que leur contre valeur n'étaient que de 12 milliards[16], de cette manière il reconnait implicitement l'ampleur de l'inflation.

Après tous ces événements malheureux pour la population, la popularité de Sékou Touré n'a cessé de se détériorer jusqu'a sa mort en 1984. Le premier janvier 1986, le Franc guinéen redevient monnaie de la guinée en remplacement du Syli.

2. Le Franc malien

L'évolution des événements au Mali ressemblent à ceux de la Guinée. Le Mali a voté oui à l'autonomie interne, il n'obtiendra son indépendance définitive que le 20 juillet 1960 avec à sa tête Modibo Keïta. Comme Sékou Touré, Keïta est lui aussi socialiste et oriente vite son pays vers une socialisation progressive de l'économie: appropriation des terres agricoles, nationalisation des entreprises étrangères. En 1962, il crée la monnaie malienne: le Franc malien. Ces réformes ajoutées aux difficultés d'approvisionnement du pays en denrées et l'inflation qui l'accompagne créent un mécontentement dans la population, notamment auprès des paysans et des commerçants. Là aussi, la réponse était la violence: l'emprisonnement, la torture, l'exécution, l'exil, les exactions, la dévaluation de la monnaie, la contestation et le cycle reprend. Ce cycle a continué jusqu'en 1968 où le régime de Modibo a été renversé par un coup d'Etat militaire.

La comparaison entre les trois monnaies peut se faire à travers les hommes, les conjonctures, l'orientation politique, les pratiques des dirigeants et les résultats obtenus.

1. Les hommes

On peut mettre Sékou Touré et Modibo Keïta dans le même panier. Les deux hommes se ressemblent au niveau des études et au niveau des pratiques. Le premier est un employé des PTT et le second un instituteur. Une formation de niveau peu élevé effectuée en Afrique. Les deux hommes se disent socialistes donc marxistes. Or, la théorie de Marx est une réflexion d'un philosophe qui applique la méthode dialectique à l'analyse des catégories économiques[17]. Elle n'est pas à la porté de gents qui n'ont pas une base intellectuelle solide, surtout dans les domaines philosophique et économique.

La formation en Afrique, quant à elle, surtout avant les indépendances, ne permet plus de comprendre les développements théoriques de Marx. Il faut aller en Europe, surtout occidentale, pour suivre le circuit de la marchandise, la transformation de la société, le comportement de la bourgeoisie, les conditions de la classe ouvrière, etc. Il faut aussi, pour approfondir ses connaissances, les confronter avec les autres de niveau supérieur ou de même niveau. Les deux hommes sont syndicalistes et donc habitués à la contestation et aux discours de sensibilisation et de galvanisation des masses. Ce sont ces mêmes méthodes qui les ont portés au pouvoir.

[16] www.campboiro. opt.cité.

[17] Makhtar Diouf, économie politique, tome 2: théorie économique, Nouvelle Edition Africaine 1980, p. 29.

A la différence, des présidents guinéen et malien, Moktar Ould Daddah est licencié de la Faculté de droit de Paris. Il a aussi le Certificat d'Aptitude à la Profession d'Avocat, pratique qu'il a exercée durant une année au Sénégal. Il a séjourné en France durant plus de six ans où il a fait le lycée et l'Université. Il n'affiche aucune couleur politique particulière et s'il en a ce n'est pas à gauche. Son accession au pouvoir provient de son niveau intellectuel, de sa proposition par des notabilités locales et de la métropole elle-même qui voit en lui un homme politique qui peut lui garantir ses intérêts.

2. Les conjonctures

Les conjonctures sont de deux ordres: conjoncture politique et conjoncture commerciale et monétaire.

a. La conjoncture politique

La conjoncture politique de la création des deux Franc est marquée par l'apogée de la guerre froide: les deux superpuissances, l'URSS et les Etats-Unis, se font la guerre par conflits interposés. Il n'y a pas d'affrontements directs mais chacun fait de son mieux pour appuyer l'ennemi de l'autre. Cette période est marquée par des événements majeurs qui marquent le pic du conflit: séparations des deux Allemagnes, en 1961, par le mur de Berlin, crise de cuba, en 1962 et guerre du Vietnam, en 1964.

La période est aussi marquée par les premières années d'indépendance des anciennes colonies. Certains peuples sont toujours en pleine guerre de libération: Algérie, Guinée Bissau, Cap-Vert, etc. Ceux qui ont obtenu l'indépendance sont préoccupés par la consolidation de cet acquis (recherche de partenaires économiques et politiques, appartenance aux organismes internationaux et régionaux).

La conjoncture politique pour l'Ouguiya est autre. Bien que la guerre froide continue, les deux superpuissances qui prennent conscience qu'une guerre nucléaire n'aboutit qu'à leur propre destruction portent leur rivalité sur l'espace, c'est la période qu'on peut appeler de détente. Les colonies se sont raréfiées et le mouvement des non-alignés s'est consolidé.

b. La conjoncture monétaire et commerciale

La conjoncture monétaire des années 1960 était marquée par l'application des principes de la conférence de Brettons-Woods. Le taux de change est fixe et la convertibilité du dollar est assurée. Si le taux de change s'écarte de plus ou moins 1 % du taux déclaré au FMI, la banque centrale du pays doit intervenir pour rétablir l'équilibre, en vendant des devises ou de l'or ou en les achetant. Nos deux pays, Guinée et Mali, qui avaient connu des dépréciations de leur monnaie n'avaient pas cette latitude par manque de monnaies étrangères et d'or. Le seul choit qui existe est d'opérer le rétablissement de l'équilibre par la dévaluation. Or, la dévaluation qui aboutit à une augmentation des prix est impopulaire.

En plus de la conjoncture monétaire, la période est aussi et surtout marquée par la concentration des produits de commerce entre les mains de maisons coloniales. Nos deux premières monnaies ont été profondément troublées par la diminution des produits d'importation.

Au moment de la création de l'Ouguiya le système de Brettons-Woods ne fonctionnait plus, ni la stabilité des changes ni la convertibilité des monnaies ne sont assurés. En effet, en 1971, le président des Etats-Unis, Richard Nixon, déclare officiellement l'inconvertibilité du Dollar. Cette mesure est suivie, en 1976, par le flottement des monnaies (accords de la Jamaïque)[18]. Donc, la contrainte d'intervention de la Banque Centrale quand la valeur de la monnaie sort d'un intervalle très étroit disparait.

Concernant le commerce, les exportations de la Mauritanie vers la France ne représentaient, en 1967, que 22 % et leurs importations, s'évaluaient, en 1970, à 36 % des besoins du pays[19].

[18] En janvier 1976, le conseil des Gouverneurs du FMI, réuni à la Jamaïque, s'accordent de permettre le flottement des monnaies.

[19] Francis de Chassey, La Mauritanie de 1900 à 1975, Edition L'Harmattan, Paris, France, 1984, Traduction

La conjoncture correspond, pour le monde arabe, à l'augmentation fulgurante du prix du pétrole qui va constituer une manne financière importante et une nouvelle source de financement pour les nouveaux pays. Cette manne financière a été d'un très grand intérêt pour la Mauritanie[20].

3. Les pratiques

La Guinée et le Mali avaient procédé à des nationalisations de domaines sensibles: les terres agricoles, l'import de produits de base et l'export. La création de la monnaie est venue dans un moment de mécontentement, son arrivée a jeté de l'huile à ce climat très tendu.

En Mauritanie, les terres agricoles n'ont pas été touchées. Les nationalisations ont concerné surtout deux banques étrangères et deux entreprises aussi étrangères d'exploitation de minerais: Mine de Fer de Mauritanie (MIFERMA) et Mine de Cuivre de Mauritanie (MICUMA). La Société Nationale d'Import et d'Export (SONIMEX) n'exportait qu'un seule produit, la gomme arabique, et n'importait que trois produits de base, sucre, thé et riz. La création d'entreprises nationales était encouragée politiquement et financièrement par le crédit. La surveillance des transferts était surtout effectuée sur les étrangers européens et arabes. Le contrôle sur les mauritanien était très laxiste, parce qu'on considérait que toute richesse de mauritanien est en définitive une richesse nationale, car ceux-ci n'avaient pas de penchant pour aller investir à l'extérieur.

3. L'orientation politique

La Guinée et le Mali se sont orientés vers les pays de l'Est. Leurs monnaies sont imprimées en Tchécoslovaquie dans une discrétion totale. Les cadres qui ont la charge de superviser l'opération étaient de bas niveaux et peu expérimentés. L'annonce de création est une surprise pour la métropole et pour les opérateurs économiques. La mesure, ajoutée à la socialisation des terres, à la nationalisation des entreprises étrangères et au monopole d'Etat pour l'exportation et pour l'importation de certains produits de base a été dès le début contestée. La réponse des pouvoir était la répression, l'emprisonnement de hauts dignitaires et parfois leur élimination physique[21]. Aussi, la coopération avec les pays socialistes, surtout ceux du bloc soviétique, n'est pas souvent parmi les meilleures "...j'avais entendu dire que les chefs d'Etat du Tiers monde en visite à Moscou étaient parfois reçus d'une manière plutôt cavalière: ils n'étaient pas toujours traités en partenaires égaux...Le seul domaine de coopération dans lequel Moscou ne lésinait pas est celui de la formation... Il s'agissait là de former pour ne pas dire endoctriner - de jeunes propagateurs du communisme russe dans les pays du tiers monde[22]".

Moktar Ould Daddah a continué à traiter avec l'ancienne métropole. Même si les rapports ont évolué en dents de scie, ils n'ont jamais étaient rompues. La France a été avertie, en 1972, de la décision du pays de réviser les accords de coopérations. L'Ouguiya a été précédée, un mois avant, de la création de la Banque Centrale, ce qui suppose le lancement de la monnaie. Les coopérants français ont continué à exercer en Mauritanie.

Mohamed Bouleiba, Edition Dar Ennechr Jessour, Nouakchott, Mauritanie, 2013, p. 403.

[20] Quant la France a refusé le compte d'avance pour la Mauritanie pour soutenir l'Ouguiya, c'est la Libye qui a fait la compensation en ouvrant à la BCM un compte de dépôt de 5 milliards de FCFA. Moktar Ould Daddah, opt. cité p. 508.
Lord des négociations avec la MIFERMA, la Mauritanie devait payer 90 millions de dollars d'indemnisation dont 40 millions immédiatement et 50 millions échelonnés sur 5 ans. Les 40 millions exigibles ont été fournis par le Koweït. Interview du président Ahmed Ould Daddah avec le quotidien El Emel El Jedid du 03/04/2008 VIA Cridem.

[21] En 1962, arrestation et condamnation au Mali des leadeurs du Parti Soudanais Progressiste (PSP) messieurs Fily Sissoko et Hamadou Dicko. Ils meurent les deux en prison, en 1964, dans des conditions mystérieuses.
Pour la guinée c'est pire, on peut citer seulement Baldet Ousmane, premier Gouverneur de la Banque de la République de Guinée, pendu en 1971, et Diallo Telli, premier Secrétaire Général de l'Unité Africaine, de 1964 à 1972, mort au Campboiro, en 1977.

[22] Moktar Ould Daddah, opt, cité, p. 630 et 632.

La différence majeure au niveau de l'orientation politique se situe au niveau des revendications populaires. L'Ouguiya est une revendication des mouvements politiques, un moyen d'apaisement, et non un catalyseur de la contestation comme c'était le cas des monnaies guinéennes et maliennes. Les prisons qui étaient archicomble de détenus d'opinion se sont vidées de leurs occupants après la création de la monnaie en 1973[23]. Pour bâtir la monnaie le pays s'est orienté vers l'Algérie où de hauts cadres avaient séjourné pour subir une formation et préparer l'opération.

4. Les résultats obtenus

Pour la Guinée et le Mali, la sortie de la zone Franc a été l'objet de contestations suivies de dépréciations de la monnaie et de dévaluations. Les conséquences sont très connues: répression, emprisonnement, exécution d'hommes charismatiques.

A la différence de la Guinée, le Mali s'est montré, dès le début, favorable à la poursuite des relations avec la France. Les négociations qui ont commencé en 1965 ont aboutit, en 1967, à des accords de coopérations monétaires qui prévoyaient la dévaluation du Franc malien de 50 %. Le coup d'Etat de 1968 n'a pas mis en cause les accords de coopération. Les négociations vont continuer jusqu'en 1982 où le Mali va s'engager dans un programme de stabilisation et d'ajustement appuyé par le FMI et la BM. Le pays qui a toujours déclaré ne pas sortir de la zone Franc va négocier son retour à la zone FCFA qui aura lieu en 1984.

En Guinée, on le connait, durant tout le règne de Sékou Touré, la période est pleine de soubresauts, réels ou imaginaires, occasions pour le pouvoir de purges nombreuses et violentes. Les conséquences pour la monnaie sont l'alternance de dépréciations et de dévaluations causant ainsi le renchérissement des produits de consommation.

Les négociations avec la France pour un éventuel accord monétaire se sont arrêtées durant plus de dix ans, de 1965 à 1977. La gestion centralisée de l'économie, la mise en place d'un système de subvention, surtout aux entreprises publiques, créent d'énormes déficits budgétaires financés par la création monétaire. Il en résulte une dégradation continue de la valeur de la monnaie. A partir de 1985, un programme d'ajustement et de relance, avec le soutien des institutions de Brettons-Woods est lancé où des réformes profondes sont entreprises. Il s'agit, notamment, de la réforme bancaire qui limite le capital public dans les banques et encourage l'ouverture de banques privées. Au niveau monétaire, la réforme propose, en 1986, la dévaluation du syli de 92,5% et le retour au FG[24]. Aujourd'hui les négociations sont en cours pour un retour au FCFA[25].

La Mauritanie n'a jamais pensé au retour à la BCEAO. Les raisons à cela sont nombreuses: souveraineté nationale, politique monétaire, contrôle des financements, orgueil, etc. Mais toutes ces raisons ne résistent pas devant les difficultés que connait le pays et qu'il pourrait connaitre. Certes, l'Ouguiya a bénéficié de circonstances favorables: flottement des monnaies (retour à l'inconvertibilité), solidarité arabe, maîtrise des exportations constituées à 80% d'un seul produit: le minerai de fer. "Nous avons surveillé les opérateurs étrangers arabes et européens de peur qu'il ne fasse de grands transferts qui peuvent épuiser nos réserves en devises. D'autres parts, nous avons été soutenu dans la réussite de ce projet par la parfaite maîtrise de nos exportations constituées à 80% du minerai de fer. En octobre de la même année, est intervenu la grande mutation des prix du pétrole, ce qui a contribué à la quadruplication des revenus des pays du Golfe producteur de pétrole, ceci avait coïncidé avec la rentrée de la Mauritanie au sein de la ligue arabe".

[23] La prison Bayla, à la capitale Nouakchôtt, est célèbre par le nombre de ses détenus dont l'auteur du présent article.

[24] facinet.sylla@bcrg-guinee.org

[25] Eco Vision du 22 mai 2012

Cette réussite de l'Ouguiya avait donné lieu à une base économique en même temps qu'elle avait donné à la Mauritanie une grande renommée. "Ces résultats ont poussé la France - après avoir constaté cette expérience chez nous, et par crainte qu'elle ne fasse école chez nos autres voisins- à procéder à une réforme profonde de la zone Franc. Réforme qui avait donné comme conséquence le transfert de Paris du siège de la BCEAO à Dakar"[26]. De plus, la nomination d'un gouverneur africain et la réduction des dépôts dans le compte d'opération de 100% des recettes en devises à 65%.

La réussite de l'Ouguiya n'a pas fait long feu, deux années après son lancement éclate la guerre du Sahara "la question qui se pose est de savoir si la réussite de cette expérience ne constitue pas la roue qui a empêtré la Mauritanie dans la guerre du Sahara qui avait affreusement englouti toutes les ressources que la Mauritanie a pu mettre à profit[27]".

La guerre du Sahara avait facilité la prise de pouvoir par les militaires. En 1978, un coup d'Etat fait changer le régime. Il porte au pouvoir des hommes spécialisés dans la guerre et non dans la gestion des affaires publiques. Leur héritage n'était pas reluisant: guerre, dettes, balance commerciale déficitaire, manque de devises à cause de l'effort de guerre et la diminution des recettes d'exportation. Toutes ces difficultés vont aboutir, en 1979, à la signature d'un accord trustee qui, en pratique, ressemble au compte d'opération: les recettes de la SNIM, premier pourvoyeur du pays en devises, vont être bloquées dans un compte à l'étranger. Ils serviront à garantir la dette publique. Toujours pour trouver des solutions aux problèmes qui existent, des tentatives, non officielles, d'un retour à la zone Franc ont été conseillées par des personnalités nationales et étrangères. L'ensemble des problèmes convergera vers l'ajustement structurel, à partir de 1985.

CONCLUSION

Paradoxalement et quelques soient les différences initiales, les trois monnaies se trouvent dans la même situation au tout début des années 1980. L'année 1984 marque la naissance de cette nouvelle période: mort du premier président de la guinée et coup d'Etat par Lansana Conté, coup d'Etat en Mauritanie par Maouya Ould Sid'Ahmed Taya, retour du Mali à la Zone franc. A partir de là, les trois pays s'orientent désormais vers l'ajustement structurel. Or, l'ajustement structurel est un appui financier, avec conditions, sous l'égide des institutions de Bretton-Woods. Ces conditions sont presque les mêmes partout: dévaluation de la monnaie nationale, réforme du système bancaire, désengagement de l'Etat de la sphère de production, etc.

Le Mali qui se détache du groupe va subir le contre coup de la dévaluation du FCFA en 1994. La Guinée et la Mauritanie continuent avec leur monnaie. Une succession de dépréciations et de dévaluations rendent les prix de plus en plus insupportables pour des populations déjà très pauvres: dévaluation en 1985, 1995, 2008 en Mauritanie et en 1972 et en 1985, pour la Guinée, pour ne citer que celles qui sont déclarées. Le cours de l'Ouguiya s'est déprécié de 285, 91 pour un Euro à 404,10 entre 2003 et 2013[28], soit une dépréciation de 41,32 % en 10 ans. Le cours du FG est passé de 4400 à 9396 entre 2012 et 2014[29], soit une diminution de valeur de 113,5% en 2 ans. C'est peut être cette chute vertigineuse du FG qui précipite les autorités à négocier un retour à la Zone Franc. La Mauritanie n'en parle pas encore mais peut-elle résister longtemps?

[26] Ahmed Ould Daddah, interview avec le quotidien El Elmel El Jedid du 03/04/2008 VIA Cridem.

[27] Ahmed Ould Daddah, op. cité.

[28] http://fr.wikipédia.org/wiki/ouguiya

[29] http://wikipédia.org/org/wiki/franc-guin%c3%A9en

Références:

- Ahmed Ould Daddah, Interview avec le quotidien El Emel El Jedid du 03/04/2008 VIA Cridem.
- Attilio Gaudio, le Dosier de la Mauritanie, Nouvelle édition latine, Paris, 1978.
- BCM, Direction des Etudes, la politique monétaire en Mauritanie, mars 2009.
- Francis de Chassey, la Mauritanie de 1900 à 1975, L'Harmattan, Paris, 1984.
- Loi 73/118 portant création et fixant les statuts de la Banque Centrale de Mauritanie (BCM).
- Moktar Ould Daddah, la Mauritanie contre vents et marées, Edtions Kartala, 2003.
- Makhtar Diouf, Economie Politique, Tome II: Théorie Economique, Nouvelles Editions Africaines, 1980.
- Note d'orientation sur le développement du secteur financier, 4ième groupe consultatif pour la Mauritanie, Paris du 17 au 19 décembre 2001.
- Ordonnance 004/2007 portant statut de la BCM.
- Rapport de la BCM 2008.
- Rapport du FMI N° 11/251, Quinée_ Programme de référence.
- Soungalo Samaké, Ma vie de soldat, La ruche à livre, Bamako, 2007.

Personnes Ressources

- Ahmed Ould Daddah, premier gouverneur de la BCM.
- Dieng Boubou Farba, ancien gouverneur de la BCM.
- Mohamedou Michel, ancien gouverneur de la BCM.
- Moustapha Ould Abeiderrahmane, ancien gouverneur de la BCM.
- Mohamed Lemine Raghani, Directeur des Etudes à la BCM.
- Ahmedou Med El-Hacen, Conseiller du Gouverneur de la BCM.

Les guerres prenant naissance dans l'esprit des hommes, c'est dans l'esprit des hommes que doivent s'élever les défenses de la paix.

Al Mawkib Al Thaqafi

La Caravane Culturelle

N° 45 – Décembre 2015

Revue éducative, culturelle et scientifique, éditée par la Commission Nationale pour l'Education, la Culture et les Sciences

Les raisons de la création de l'Ouguiya

La monnaie nationale est certes un signe de souveraineté, sans elle toute politique monétaire nationale est impossible. Mais, est ce qu'il est donné à tout pays de créer et de réussir sa monnaie? Existe-t-il des conditions préalables à cet événement? La Mauritanie, pays sous-développé, très peu peuplée, classée parmi les Petits Pays Très Endettés (PPTE) a-t-elle réussi ou a-t-elle échoué sa sortie de la zone Franc?

Pour répondre à cet ensemble de questions il nous semble important de faire un bref rappel historique de l'utilisation de la monnaie en Mauritanie. Nous aborderons ensuite le contexte de création de l'Ouguiya et enfin, nous analyserons les forces et faiblesses de cette monnaie.

Par Dr. Ismail Ould KHALEF

Professeur d'économie à l'Université de Nouakchott